

معضلة الجماعات الاثنية في الوطن العربي
المفهوم وأبعاد المشكلة

إعداد: رشا ابراهيم

مقدم : مركز التنوع لفض النزاعات

الدوحة_ قطر

معضلة الجماعات الاثنية في الوطن العربي المفهوم وأبعاد المشكلة

*المقدمة:

الإثنية هي ظاهرة تاريخية تعبر عن هوية اجتماعية تستند إلى ممارسات ثقافية معينة ومعتقدات متفردة والاعتقاد بأصل وتاريخ مشترك وشعور بالانتماء إلى جماعة تؤكد هوية أفرادها في تفاعلهم مع بعضهم ومع الآخرين. وقد ظهر هذا المفهوم في الأساس للتحليل على الدلالات اللغوية المباشرة لمفهوم الأقلية التي تشير إلى القلة العددية، وكذلك على ميراثه التاريخي الذي يشير ولو بطريقة لا شعورية في التراث الغربي إلى مفهوم التعصب العنصري بمعنى إعلاء شأن من يمثل الأصل القومي والتميز ضد من لا يمثله والتشكيك من ثم في صدق انتمائه. ومنذ استخدام مفهوم الجماعة الإثنية لأول مرة في عام 1909، فإنه صار أحد أكثر المفاهيم خلافية حيث تردد مضمونه بين التعبير عن جماعة فرعية أو أقلية، والتعبير عن جماعة أساسية أو أمة أو الجمع بين المعنيين باعتبار أن من الشعوب من يملك كل خصائص الأمة ومقوماتها وإن لم تكن له دولته المستقلة فالجماعات الفرعية الأيرلندية واليونانية والإيطالية في المجتمع الأمريكي على سبيل المثال ليست في حقيقتها إلا أماً بذاتها وإن لم يعترف المجتمع لها بحقها في التمايز عنه من منطلق استيعابه لمختلف الأقليات وصهرهم في بوتقه واحدة

*المشكلة البحثية:

وقد اكتسبت التعددية الإثنية أهمية خاصة بسبب كونها وراء الصراعات التي تشهدها مجتمعات ودول كثيرة في مختلف أنحاء العالم، وأدت إلى انهيار دول مثل الصومال وليبيريا، أو إلى حروب طويلة وتغيير أنظمة سياسية في دول مثل الكونغو والسودان ورواندا وبوروندي، أو إلى أزمات وتوترات وانقسامات سياسية مثل إندونيسيا وإسبانيا والولايات المتحدة ودول أميركا اللاتينية.

وعلى الرغم من أن عالم الاجتماع ماكس فيبر "قد قال ذات يوم إنه لا حاجة لنا إلى مفهوم الإثنية في التحليل السياسي، إلا أن هذا المفهوم تحول -بفضل الجدل السياسي- إلى حاجة ماسة، لدى الأطراف جميعاً". أي أننا أمام مفهوم نظري، تمكنت أطراف كثيرة من فرضه على الواقع، واضطرت أطراف أخرى للقبول به. وهذا هو السبب الرئيسي وراء تسييس هذا المفهوم. حيث يبين مفهوم الإثنية كيف تمكنت قوى القوميين من إلباس الإختلافات الإثنية واقع مخترع، وتحويله تالياً إلى حقيقة مادية على الأرض، مستندة إلى جملة من العلامات المتوهمة التي اذا حللها على اتساع لا تعلق عن كونها فروق عادية بين مختلف البشر، لترفعها تالياً إلى مصاف الوقائع التاريخية. فمفهوم «الأثنية» هو التقاط سمة مميزة أصلية أساسية لدى جماعة من البشر، بهدف جعلها وسيلة تضاد رئيسية مع آخرين يعيشون في المجال الجغرافي ذاته. غير أن هذه السمة قد لا تنفع في التعبئة السياسية لمواجهة آخرين، ولذلك يتم إنزال لبنات أخرى ذات سمات ثانوية، حول هذه السمة المركزية، والتأكيد عليها، أو تركيبها من أجل محام التعبئة السياسية.

انضم الوطن العربي مؤخرا ليكون ساحة اختبار لمدى التناحر الشديد بين الوحد القومية و بين التفرعات اللاجوهريية التي تقف على رأسها الاثنيات الداخلية التي اصبحت تأكل البنية القومية للدول الحديثة . كما ان ظهور هذه التقسيمات الاثنية لم يأت وحسب على الوحدة القومية بل غير كذلك أولويات الدول التي توجد بها الاثنيات فبدلا من التفرغ لتحقيق التقدم الاقتصادي و السياسي و التكنولوجي أضحي التحدي الاول هو تحقيق مطالب الاثنيات لدرجة وصلت إلى تحول هذه الاثنيات إلى دولة داخل دولة فلا مجال للحديث عن مطالب مواطنين بل نتحدث عن مطالب مجموعة من الأشخاص وجدوا في أنفسهم ما يميزهم عن غيرهم، فتمحوروا حول الاثنية و حولوا الاثنية بدورها إلى مطالب سياسية و وصلت بهم في بعض الأحيان إلى حد المطالبة الانفصال والاستقلال

ما سبق كان و لابد من افراد دراسه لمفهوم الجماعات الاثنية، ما هو و ما معناه و كيف نشأ و تأثيره على وحدة الدولة القومية في الوطن العربي و خاصة لأن هذه المشكله حالة و متجسده في عدد من البؤر في الوطن العربي - لن نتقول انها حديثة النشأه الا انها بدأت تستعر خلال العقد الأخير بصفة ملحة قد تكون عدوى من نماذج قريه حققت نجاحا فألهمت الاقليات و امدتهم بالتجربة التي بنوا مطالبهم علي هداها ، كما انها قد تكون نتيجة طبيعية لحالة عدم الاستقرار السياسي الموجود في المنطقه و الذي لم يستطع ان يذوب الفوارق الاثنية بين الجماعات من خلال تدعيم المواطنة و قيم المشاركة السياسية التي تعبر عن المساواه، و تحويلها بعيدا عن الولاءات التحتية أو الاولوية Primitive Loyalties إلى ولاء للدولة القومية ، كما تجاوز البعض إلى القول بأن استيقاظ هذه النعرات في هذا الوقت بالذات لا يعدوا عن كونه ذريعة للتدخلات الخارجية في صياغة مقدرات المنطقه العربية و دعم قيم الفرقة و الطائفية و الاثنية ، داعمين قولهم بالنموذج اللبناني ابان الحرب الأهلية وهو النموذج الذي أدى إلى ظهور دولة على الاساس الديني، والطائفي.

إلا أن مصداقية التحليل السياسي الذي يأخذ في اعتبارة العوامل التاريخية و الجغرافية و السكانية لن تتأني إذا نظرنا للمشكلة من الخارج فقط، لأننا إذا اعتمدنا النظرة الخارجية ستكون النتيجة تحيد كل ما هو داخلي و من المحتمل أن يؤدي إلى تصاعد النداءات الاثنية في الدولة القومية ، بمعنى أن هناك العديد من الاسباب الداخليه الي قد تكون مسوغا جادا لظهور النزعات الاثنية فثلا غياب عدالة التوزيع تجاه اثنية معينه قد تكون سببا في استقواء النزعات الاثنية كما في نموذج السودان فالسكان المحودون في الجنوب محرومون من الكثير و يعانون أكثر من سكان الجنوب ، كذلك الاستبداد السياسي الذي قد تمارسه الدولة في بعض الاحيان تجاه جماعة اثنية بعينها الذي قد يصل إلى حد التطهير العرقي و الابدات الجماعية كما حدث في نموذج العراق تجاه الاقلية الكردية في الشمال.

النقطة الأكثر أهمية التي نورد هذه الدراسة من اجلها هي طبيعة الملف الاثني في المنطقه العربية ، أو بمعنى آخر هل يضيي الواقع العربي بالمتغيرات الحاصلة فيه داخليا و خارجيا وفي هذه الحقبة الزمنية على وجه التحديد الكثير من الخصوصية على الملف الاثني؟، أم أنه لا توجد ثمة علاقة بينهما؟ نود كثيرا طرح هذا السؤال والاجابة عليه في ضوء استعراض مجمل التحديات التي تواجه المنطقه العربية في الوقت الراهن و التي يأتي على رأسها أزمة النظم السياسية و غياب الحرية و الديمقراطية و القهر السياسي ، و عدم الاستقرار الداخلي و غياب المشاركة السياسية و غياب مجتمع مدني بالمعنى الناضج بالإضافة إلى ازمة الحراك الاجتماعي و التنمية ، غياب النخبة الحاكمة و تحول كل النظم حتى النظم الجمهورية إلى نظم دكتاتورية قمعية قائمة على التوريث لدرجة تحولت فيها النظم السياسية العربية إلى سيف مسلط على رقاب الشعوب لا ممثلا لها.

* منهج الدراسة :

سوف يعتمد هذا البحث جملة متعددة من المناهج تتناسب مع طبيعة الموضوع الذي تتناوله الدراسة و هو معضلة الجماعات الإثنية في الوطن العربي الأبعاد و المشكلة ، فلا بد من دراسة المعنى المفاهيمي للجماعات الإثنية بالنظر إلى التطور التاريخي و اللغوي للمفهوم و تحديد أهم المعايير المحددة للثنيات ، و كذلك الخصوصية العربية و ما به من تأثير على الجماعات الإثنية في المنطقة، يأتي على رأسها :

- 1- **المنهج الوصفي التاريخي:** الذي سيستخدم في تتبع مسار مفهوم الاثنية وصولاً إلى المفهوم الحالي ، كما سيستخدم في تتبع تاريخ الجماعات الإثنية في الوطن العربي ، و كذا طبيعة الهويات القومية العربية و مدى احتوائها أو اختراقها للمعضلة الإثنية.
- 2- **المنهج التحليلي:** في تناول طبيعة وأبعاد و حقيقة المعضلة الإثنية في الوطن العربي لنضع ايدينا على الفروق التحليلية التي يفرضها الواقع العربي بتلايبيه على المعضلة الإثنية ، من خلال تحليل مفردات الخصوصية العربية و انعكاسها على البحث موضوع الدراسة.
- 3- **المنهج الإستشراقي :** في وضع السيناريوهات العربية – العربية المقترحة من أجل حل المعضلة الإثنية ، فلا يوجد ثمة تعارض جوهري بين الهوية القومية و الهوية الإثنية ، ما دامت الثانية رافداً من الأولى و طالما ظلت الأولى وعاءاً حوالياً للثانية .

* تقسيم الدراسة :

ستكون الدراسة في ثلاث فصول :

1. الفصل الأول : سيناقتش مفهوم الاثنية ومدى تعارضه أو اتساقه مع الهوية القومية .
2. الفصل الثاني : طبيعة و أبعاد المعضلة الإثنية في المنطقة العربية بالنظر إلى الحالة الكردية ك نموذج للمعضلة الإثنية.
3. الفصل الثالث: مشاريع مقترحة لحل المعضلة الإثنية في المنطقة العربية.

الفصل الأول

مفهوم الإثنية .. التعارض و الاتساق مع الهويات القومية

جاءت كلمة اثنية او كما يطلق عليها بالإنجليزية Ethnicity من الكلمة اليونانية Ethno⁽¹⁾و التي تعني شعب أو قبلية ، و قد تم استخدام هذه الكلمة لأول مرة في اللغة الإنجليزية في القرن الرابع عشر و ظلت تستخدم للإشارة إلى الأفراد المهمشين أو المكروهون²، يجدر الإشارة أيضا إلى أن كلمة الإثنية قد استخدمت في كتابات العهد الجديد (الانجيل) و ذلك للتفرقة بين الحوارين و بني اسرائيل . و قد استخدمت هذه الكلمة في الأدبيات الحديثة سنة 1935 في الأدبيات الأمريكية لوصف المهاجرين إلى الأرض الجديدة، و استخدم مفهوم الإثنية في الأدبيات الأوروبية لتحليل أسباب قيام الحرب العالمية الأولى و الثانية حيث المد القومي على امتداد التاريخ الأوروبي و الذي كان يتركز في الأساس على المقومات الإثنية مثل النازية الألمانية و نظريات التفوق العرقي التي درجت ي تلك الفترة ، و قد كان لظهور هذه النظريات القومية الإثنية Ethnic Nationalism الأيديولوجية القومية في اندلاع الحربين العالميتين في عامي 1914 و 1939، الأمر الذي أسفر عن قيام الدول الأوروبية بنذ القومية الإثنية على أثر ذلك، وتوجهها نحو عصر ما بعد القومية، حيث تم تدشين الاتحاد الأوروبي، و نسيان التمايزات العرقية الدينية وكذلك التاريخية.

قدم قاموس أكسفورد عام 1972 الجماعات الإثنية بمعنى الجماعات المميزة بسبب الدين أو العرق أو السلوك و خلافا من الأفعال التي تميز الأفراد. و يمكننا الاجال بأن مفهوم الإثنيات هو من أشهر المفاهيم استخدمت في العلوم الاجتماعية في العقود الأخيرة . إلا أن هذا المفهوم تحول ليكون أكثر المفاهيم جدلية و خاصة في مجال الاقتصاد السياسي ، عندما بدأ الدارسون في التحقق من جدوى العلاقة بين الإثنيات و الحروب الأهلية و تطور المؤسسات الاقتصادية في دول العالم الثالث و توزيع الثروات وعلاقته بالجماعات الإثنية في الدول القومية هناك و خاصة في مرحلة ما بعد الاستعمار، غير أن هذه الدراسات لم تسهم في ازالة الجدل القائم حول ماهية الإثنية بطريقة علمية ، و لعل السبب في ذلك يرجع إلى تجاوز الباحثين وضع تعريف جامع مانع لهذا المفهوم ، فبدأ المفهوم يختلط مع غيره من المفاهيم الخاصة بالعرق و نظم العزل الاجتماعي التي كانت موجودة في بعض الثقافات مثل الهند و الصين ، فوصلنا إلى مفهوم يعاني من التشعب و غياب الوحدة المفاهيمية و البنية التعريفية الحاسمة مما أدى إلى التصاق بعض العيوب الإجرائية الخاصة بالتعريف بالمفهوم ، فمثلا مفهوم الإثنية يعاني من تعدد التعريفات و كذلك المحددات، فلا نجد تعريف واحد جامع مانع له ، كما أنه مفهوم مختلط مع غيره من المفاهيم الأخرى مثل القومية والعرق. كما ان هذا

¹- Arend Lijphart For a development of this idea, P200-250- see, , Democracy in Plural Societies (New Haven: Yale University Press, 1977)

²-Alexander J. C., 1980, Core solidarity, ethnic outgroup and social differentiation: a multidimensional model of inclusion in modern societies, in J. Dofny e A. Akiwowo (eds.), National and ethnic movements, Sage, London, 1980, pp.5-28.

المفهوم قد زاد اتساعا بعد استخدامه في دراسة الدول في العالم الثالث ، فقد بدأ يختلط مرة أخرى بمفاهيم أكثر تعقيدا لم تسهم في تحديد المفهوم بل ذاتة تشعبا و اتساعا مثل مفهوم القبيلة ، والعشائر ، و بالتالي فقد فشلت الأدبيات الغربية في استخدام مفهوم الإثنية بالطابع الأوربي في دراسة الدول النامية او دول الجنوب ، ففي أوروبا لا تتواجد مثل هذه التقسيمات الإجتماعية التي لها تأثير واسع على الطبيعة الاجتماعية للأفراد في الدول القومية.

و بعدما بدأ الدارسون بالتعامل مع مفهوم الإثنية على أنه "مفهوم عالمي" يمكن استخدامه في دراسة الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كافة المجتمعات الحديثة ، بدأت تتعالى الصيحات بضرورة إمعان النظر في الخصوصيات الثقافية و التاريخية المصاحبة لتفعيل هذا المفهوم في الدراسات الاجتماعية ، فمثلا ظاهرة مثل ظاهرة العصبية الاجتماعية الناتجة عن عدد من الانتماءات الأساسية مثل الانتماءات القبلية و العشائرية لا يمكن عزلها عن فهم طبيعة الظواهر الإثنية في المجتمعات العربية في الوقت الذي يخلو فيه مفهوم الإثنية ذي التطور الأوربي من مثيله و بالتالي فإن هناك عدد من المحددات التي يمكن تعددها و لا يمكن حصرها، و في نفس الوقت تسهم في إقامة البناء النظري لمفهوم الإثنية فقد تصنف الجماعات الإثنية من عدة زوايا كلسلالة أو العنصر أو اللغة والثقافة، أو الدين والطائفة، وتصنف أيضا وفقا لمطالبها الاندماجية والانفصالية والاستعلائية كالصهيونية والنازية. فالإثنية ظاهرة انسانية معقدة ومركبة وقديمة يتطلب تحليلها والسعي في فهمها ضرورة الإحاطة بالأبعاد المادية والنفسية والاجتماعية التي تمثل البيئة الخاصة بالظاهرة والتي تمنح كل جماعة طابعها المميز ودوافع قيام الجماعات الإثنية وتبلورها. مما يجعل من الإثنية ظاهرة لا تتماشى مع القولية النظرية. إلا أن الثابت في الغالب الأعم أن هذه الجماعات تتقدم بمطالب خاصة بأبنائها تتعلق بالنظام السياسي الذي تعيش في ظله والمجتمع الذي تنتمي إليه، ومن هذه المطالب تأكيد هويتها واحترامها وتمثيلها في الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية. أو منحها وزعا خاصا في البلاد كنوع من التخصيص التعويضي عن غياب المكاسب السياسية. وكلما تباينت قيم الجماعة الإثنية وهويتها وتمثيلها في المجتمع تزداد نزعتها إلى التمرد والانفصال، بمعنى ان قوة الجماعة الإثنية و تشعب الهويات التي تجمع بين أفرادها يصل بها إلى مرحلة من التنظيم في الغالب ما يؤدي إلى حالة تقرير المصير أو الانفصال عن إقليم الدولة مثل الأكراد في العراق و نيجيريا و جنوب السودان و البوسنة و الاتحاد السوفيتي السابق و هذه كلها نماذج حية للتجربة الإثنية و انعكاسها على الكيان القومي و السياسي المسمى اصطلاحا بالدولة .

و على سبيل توحيد المدخل لدراسة مثل هذا المفهوم الجدي و لتتفادي الحساسيات النظرية التي قد تفقد البحث مصداقية و تطعن في حيادته فسنستقر على:

- 1- ان نوصف الجماعات الإثنية من عدة زوايا كلسلالة أو العنصر أو اللغة والثقافة، أو الدين والطائفة،
- 2- نوصف الجماعات الإثنية أيضا وفقا لغاياتها: الاندماجية والانفصالية والاستعلائية كالصهيونية والنازية. فالإثنية ظاهرة معقدة ومركبة وقديمة .
- 3- يتطلب تحليل الظاهرة الإثنية والسعي في فهمها إلى ضرورة الإحاطة بالأبعاد المادية والنفسية والاجتماعية التي تمثل البيئة الخاصة بالظاهرة والتي تمنح كل جماعة طابعها المميز ودوافع قيام الجماعة الإثنية وتبلورها.

4- أود ان أركز على محاور محدده لدراسة هذا المفهوم للبعد عن الجدلية و عدم التحديد كالآتي: تطرح الجماعات الإثنية مطالب خاصة بأبنائها تتعلق بالنظام السياسي الذي تعيش في ظله والمجتمع الذي تنتمي إليه، ومن هذه المطالب تأكيد هويتها واحترامها وتمثيلها في النظام السياسي أو منحها وضعاً خاصاً في البلاد. وكلما تباينت قيم الجماعة الإثنية وهويتها وتمثيلها في المجتمع تزداد نزعتها إلى التمرد والانفصال. وعادة ما تكون اللغة والدين والعادات والتقاليد أكثر الموضوعات حضوراً في المطالب الإثنية وقد تمتد إلى النشيد الوطني للدولة وأسما المدن والرموز المختلفة في الدولة³.

• اللغة

تعتبر مكانة اللغة في النظام السياسي إحدى أدوات الهيمنة والسيادة، والمطالبة بوضع رسمي للغة ما في البلاد مطالبة باعتراف رسمي بأن الجماعة المتحدثة بتلك اللغة ذات شرعية أكبر، وقد تكون المطالب بأولوية لغة أو بالتعددية اللغوية إذا كانت الجماعة الإثنية أقلية. وللغة دور في الحراك الاجتماعي الطبقي والكفاءة الإدارية وشغل المناصب وعلاقات الدولة الخارجية. ومن أمثلة المطالب اللغوية مطالب الأمازيغ في الجزائر بتدريس لغتهم في الجامعات واعتبارها لغة رسمية ثانية، ورفض التعريب في جنوب السودان، والاعتراف باللغات الأفريقية في جنوب أفريقيا بعد انتهاء الحقبة العنصرية.

• الدين

يستخدم الدين للتعبئة والحشد لصالح أو ضد النظام السياسي، وتنادي الجماعات ذات الأغلبية باعتبار دينها هو الدين الرسمي، والإثنية الأقل تطالب عادة بالعلمانية وفصل الدين عن الدولة كما في السودان ونيجيريا.

• العادات والتقاليد

تطالب الجماعات الإثنية باحترام عاداتها والسماح لأبنائها بممارسة هذه العادات، مثل مطالب السيخ البريطانيين والنساء المسلمات البريطانيات الذين يخدمون في الجيش والأمن بارتداء لباسهم حسب التعاليم الدينية أو العادات والتقاليد.

• المطالب السياسية

• **الانفصال:** تكون مطالب الجماعات الإثنية المتعلقة بالنظام السياسي بالانفصال لإقامة كيان سياسي جديد مستقل مثل تيمور الشرقية التي انفصلت عن إندونيسيا، وبعض الأكراد في العراق وتركيا، وجزيرة أنجوان في جزر القمر، وإقليم الباسك في إسبانيا، أو الانفصال للانضمام إلى كيان سياسي آخر مثل إقليم أوغادين الذي يطالب بالانفصال والانضمام إلى الصومال، وكشمير التي تطالب بالانفصال عن الهند والانضمام إلى باكستان (على اختلاف بين الجماعات الكشميرية).

• **الاستقلال الإداري:**⁴ في بعض الحالات لا تطالب الإثنيات بالانفصال ولكن بالاعتراف بخصوصية هذه الجماعة كأن تحصل على استقلال إداري أو حكم ذاتي ضمن فدرالية أو مخصصات لأجل الحصول على مخصصات مالية أو الاعتراف بقيمة الجماعة وتميزها في المجتمع. ومن الأمثلة في هذا المجال نيجيريا وبعض أكراد العراق الذين لا يطالبون بالانفصال عن العراق وإنما باستقلال إداري ضمن الدولة العراقية.

³ - إثنية والدولة (الأكراد في العراق وإيران وتركيا)، ريد هاليداي وآخرون، تحرير: فالح عبد الجبار وهشام داود، ترجمة: عبد الإله النعيمي، طبعة: الأولى/2006، الناشر معهد الدراسات الاستراتيجية في العراق، الفصل الثاني، الإثنية والسلطة والدين واللغة ص 50 .

⁴ - التعددية الإثنية: إدارة الصراعات وإستراتيجيات التسوية، محمد مهدي عاشور، الطبعة الأولى 2002، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن، ص 10-30.

- **المناصب العامة:** تتنافس الجماعات الإثنية عادة من أجل السيطرة على جهاز الخدمة المدنية والوظائف الرئيسية في الدولة، ومن أمثلة ذلك مطالبة جماعة الكيوري في موريتانيا والإيو في نيجيريا واللوزي في زامبيا والهوتو في بوروندي والبربر في المغرب والجزائر، والأورومو والسيدامو والصوماليين في إثيوبيا، والبيض في زيمبابوي الذين نص الدستور على تخصيص 20% من مقاعد البرلمان و25% من مقاعد مجلس الشيوخ لهم برغم أن نسبتهم لا تتجاوز 5% من السكان.
- **مسألة الأرض:** يملك البيض في زيمبابوي نصف أراضي البلاد وهي معظم الأراضي المروية أو التي تحوي على مناجم للمعادن، وتحاول الأغلبية إعادة توزيع الأراضي على نحو أكثر عدالة، لذا قامت مجموعات من المواطنين الأصليين بالاستيلاء على أراضٍ وممتلكات بالقوة. الوضع نفسه ينطبق على كينيا وجنوب أفريقيا، حيث تملك الأقلية البيضاء مساحات شاسعة من الأراضي تفوق كثيرا نسبتها العددية.

مبررات المطالب الإثنية 5

تقدم الجماعات الإثنية عادة مبررات تاريخية أو إدارية لمطالبها كأن تكون أكثر تعليماً وكفاءة وخبرة.. وتستند المطالبة التاريخية إلى حيازة الأرض أو الإقليم قبل التحولات السياسية التي خلقت الواقع الجديد كالاستعمار الذي غير كثيراً أوضاع الإثنيات، وفي مرحلة ما بعد الاستعمار أيضاً تعقدت المطالب الإثنية مثل المجموعات التي كان لها دور نضالي في التحرر والاستقلال.

وثمة مبررات متعلقة بالجدارة والكفاءة، فتمتد مجموعات تطالب بإتاحة الفرصة للتمكن من تحقيق توازن في الفرص والموارد مع جماعات أخرى مثل الجنوبيين في السودان، وتطالب جماعات أخرى بأفضلية لأنها تمتلك خبرات تؤهلها أو أنها تطالب بالمساواة وترك المسائل للجدارة والكفاءة لشغل المناصب والاستفادة من الفرص. تعود فاعلية المطالب الإثنية إلى الجماعة نفسها وإلى النظام السياسي، فمن العوامل المتعلقة بالجماعة الإثنية: طبيعة هيكل المجتمعات الإثنية وحجم الجماعة ومدى تماسكها والتركز الإقليمي وطبيعة الإقليم ودور النخبة السياسية للجماعة الإثنية في تعبئة مطالبها وطرحها والدفاع عنها. ومن العوامل المتعلقة بالنظام السياسي ومؤسسته وسياساته: درجة التوافق القائم في المجتمع بشأن قواعد اللعبة السياسية، والعلاقة بين المؤسسات والقوى الاجتماعية، والإجراءات المتبعة للحفاظ على النظام وحل الخلافات واختيار القادة. إن تجاهل النظام السياسي لمطالب جماعة إثنية معينة أو عدم اعترافه بها أو عجز مؤسسات النظام عن استيعاب المطالب المتصاعدة بالمشاركة السياسية، يؤدي في معظم الأحوال إلى تشدد الجماعات المستبعدة ولجؤها إلى وسائل غير مشروعة للحصول على مطالبها. ثمة أربع أنماط ممكنة وهي:

1. **جماعة متخلفة في إقليم فقير:** وتطالب عادة بتوزيع نسبي لوظائف الخدمة المدنية والنفقات العامة، وقد يؤدي تجاهل مطالبها أو رفضها إلى المطالبة بالانفصال رغم التكلفة الاقتصادية المترتبة على ذلك، وغالباً ما تكون هذه المطالب في مرحلة مبكرة ومتكررة. ومن أمثلة هذه الحالة مملكة التورو في أوغندا، وأوغادين وأورومو في إثيوبيا، والهوسا في نيجيريا.
2. **جماعة متقدمة في إقليم فقير:** وتطالب بعدم التمييز وعدم التوزيع النسبي أو حجز الفرص والحصص وأن يترك اختيار الوظائف والتسهيلات حسب الكفاءة وعلى أساس المساواة، وتعاني عادة من عنف يستهدفها من الجماعات الأخرى، وتطالب بالانفصال في

⁵ -التعددية الإثنية: إدارة الصراعات وإستراتيجيات التسوية، محمد مهدي عاشور، الطبعة الأولى 2002، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن، ص 10-30.

حال مواجهة أعباء البقاء في إطار الوحدة أو في حال تعاضم فوائد الانفصال، وتكون مطالبها عادة في مرحلة متأخرة. ومن أمثلة هذه الحالة جماعات السكان الأصليين في القارة الأمريكية وأستراليا، والسكان الأصليين في إقليم كانتغا بالكونغو.

3. **جماعة متقدمة في إقليم غني:** تطالب عادة بعدم التمييز في الإنفاق وتوزيع الفرص، وتعاني من تمييز وعنف، ويندر أن تطالب بالانفصال، وقد تطالب به إذا كان ذلك لا يكلفها كثيرا، ومن أمثلة هذه الحالة جماعة اللوزي في زامبيا، وجماعة الإيبو في نيجيريا، والبالويا في الكونغو.

4. **جماعات متخلفة في إقليم غني:** تطالب بنسبة في الوظائف والإنفاق وتعاني من تجاهل مطالبها ورفضها واستبعاد من المناصب وقد يكون الاستبعاد مرده إلى أسباب موضوعية، وتطالب عادة بالانفصال بغض النظر عن الفوائد والحسائر المترتبة على ذلك، ومن أمثلة هذه الحالة جماعة اليوروبا في نيجيريا، والباغاندا في أوغندا، والكيكويو في كينيا.

وكان لا بد من تسجيل الملاحظات الآتية على تطور مفهوم الإثنية الخبرات التاريخية:

1- **إن الاستخدام الحديث لكلمة "إثنية" لا يمكن فصله عن المواجهات الشرسة التي واجهتها الدول الصناعية الحديثة فور تكونها من الجماعات التابعة لها من المهاجرين وراعايا الاستعمار الذين شكلوا تحدي التجانس الاجتماعي، و من هنا أصبحت كل الأدبيات العلمية تستخدم كلمة "إثنية" على أنها مضاد "للقومية" ... على اعتبار ان أبناء الاثنيات مختلفون ثقافيا و دينيا و عرقيا عن الدولة القومية إلا أنهم بسبب الهجرة أو الاحتلال أصبحوا رعايا لهذه الدولة القومية . وبالتالي أصبح مصطلح الجماعات الإثنية يشير إلى أن اللغة المشتركة، والدين، والإقامة في البقعة الجغرافية نفسها مثلا تخلق روابط واحدة بين البشر تدفعهم لتكريس الاختلافات عن الشعوب الأخرى بغية تأسيس هوية منفصلة⁷. و منذ القرن التاسع عشر و خاصة عام 1909 أصبح التعريف الدارج للإثنية يعتبرها ظاهرة تاريخية تعبر عن هوية اجتماعية تستند إلى ممارسات ثقافية معينة ومعتقدات متفردة والاعتقاد بأصل وتاريخ مشترك وشعور بالانتماء إلى جماعة تؤكد هوية أفرادها في تفاعلهم مع بعضهم ومع الآخرين" و بالتالي فقد قدم هذا المفهوم نوعا من التحايل اللغوي على الدلالات المباشرة لمفهوم الأقلية التي تشير إلى القلة العددية، و من هنا نلاحظ أنه حتى التعريف**

6- For more info on this paradox, review , Redefining Ethnicity, Elliott D. Green, Development Studies Institute, London School of Economics, Houghton Street, London
Paper prepared for presentation at the 47th Annual International Studies Association Convention, San Diego, CA, March 2006.

7- Alexander J. C., 1980, Core solidarity, ethnic outgroup and social differentiation: a multidimensional model of inclusion in modern societies, in J. Dofny e A. Akiwowo (eds.), National and ethnic movements, Sage, London, 1980, p122- p200

الذي قدم للجاعات الاثنية لم يكن أبدا تعريفا صدقيا أو موضوعيا بل العكس بل كان تعريف متحيز ، غير كامل قائم بالاساس على تسييس هذه الجماعات حتى يقترب وجودها على الدوم بتفكك الدولة و هدم كيانها مما يجعلها ظاهرة سلبية على الدوام⁸.

2- لم تسفر هزيمة النظام النازي -عقب الحرب العالمية الثانية- عن إنهاء القومية الإثنية، بل على العكس مهدت الطريق نحو تحول آخر في مسار القومية الإثنية، حيث قرر "تشرشل" و"روزفلت" و"ستالين" طرد الألمان من الدول غير الألمانية، كشرط مبدئي لإيجاد نظام مستقر فيما بعد الحرب العالمية الثانية، فيما مثل "أكبر حركة تهجير قسري على امتداد التاريخ الأوروبي"، حيث تم طرد 7 ملايين ألماني من يوغوسلافيا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا، بالإضافة إلى نزوح 5 ملايين ألماني من شرق أوروبا إلى غربها، هربا من الجيش الأحمر. فضلا عن طرد ملايين اللاجئين من غير الألمان، ليعاد توطينهم بعد الحرب العالمية الثانية؛ نتيجةً لتحرك الحدود السوفيتية غربا نحو ما كان يسمى بولندا، وتحرك الحدود البولندية غربا نحو ما كان يسمى ألمانيا. وبالتالي أصبحت كل دولة في أوروبا تحكم شعبا ذا قومية إثنية واحدة، فيما عدا الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا، وازداد هذا الاستقطاب الإثني بعد سقوط الشيوعية في عام 1989، حيث عادت الجماعات الإثنية المتبقية في أوطان غير أوطانها إلى موطنها الأصلي، لتؤكد عدم تأقلها مع بلاد المهجر، حتى بعد مرور عقود من الزمان، فعادت الأقليات الروسية إلى روسيا، وعاد الألمان المتبقون في روسيا إلى ألمانيا، وهو الأمر الذي يعكس -طبقا لمولر- انتصار القومية الإثنية في أوروبا الحديثة. ولم يختلف الأمر كثيرا في العالم النامي عن نظيره الأوروبي، فقد كانت حركات الاستقلال التي شهدتها الدول النامية سببا أساسيا في إيجاد "التشرد الإثني" وسط الشعوب النامية، مثل انفصال الهند عن باكستان في عام 1947، وطرد اليهود من الأراضي العربية في عام 1948⁹، وطرد العرب من الأراضي اليهودية في نفس العام. و بالتالي يمكن التأكيد على أن أهم اسباب انتشار ظاهرة الجماعات الاثنية هي الحرب العالمية الثانية التي قسمت العالم الغربي على اساس اثني عرقي ، و المد الشيوعي الذي قسم العالم الغربي على اساس اثني ايديولوجي و مع سقوط كلا النموذجيين كان الحاصل هو فوضى مطالب جماعات قومية أو ايديولوجية .

3- أما عن ظاهرة القومية الاثنية في العالم العربي فلم يختلف الوضع كثيرا فقد قامت قوى الاحتلال البريطانية والفرنسية، مع رضوخ حكومات "الاستقلال"، برسم خرائط الدول النامية قبل مغادرتها إياها، فقسمت وفصلت وشرذمت الشعوب والإثنيات الواحدة، كما أن طرد اليهود من الأراضي العربية في عام 1948 لم يكن حركة استقلال، أو طردا للأقليات، إنما كان رد عدوان يهودي صهيوني إسرائيلي على الأراضي الفلسطينية،

4- أما فقد تزامن هذا أيضا مع عملية خلط إثني طوعي عبر الهجرات الطوعية نحو شمال وغربي أوروبا بالذات، خاصة فرنسا وبريطانيا، حيث هاجر نصف مليون بولندي طوعيا إلى بريطانيا، هذا فضلا عن الهجرات الطوعية من إفريقيا وآسيا والمنطقة

⁸- A. Mourant, Blood Relation: blood groups and Anthropology) New York Oxford Transplant Review 22, 1975 3-43 A. Slejgaardetal, HLA and Disease Association- a survey" (University press, 1983).

⁹-William R. Kellylor, the twentieth century world, an international edition , 2001, oxford university press, p 100-234.

العربية في العقود الأخيرة؛ مما أفضى إلى تحول دراماتيكي في الميزان الإثني الأوروبي. وفي حين نجح المهاجرون الهنود والهنديون في إثبات ذاتهم في بريطانيا، فقد فشل المهاجرون المسلمون في تحقيق ذلك، ويرجع مولر ذلك إلى سياسات التمييز التي تنتهجها الحكومات الأوروبية حيال المسلمين. إلا أن فشل المهاجرين المسلمين في الاندماج داخل المجتمعات الأوروبية سيقود إلى أحد احتمالين: إما نشوء صحوة للهويات القومية الإثنية المسلمة في الدول الأوروبية، أو نشوء هوية أوروبية جديدة تتفق مع مبادئ الإسلام، ويشير كلا الاحتمالين مخاوف الكثير من الأوروبيين الذين باتوا يقاومون -وبشدة- انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

5- كما أن هناك فارق شاسع بين القومية (المدنية) "المحمودة"، والقومية الإثنية "المذمومة". فبينما تعني الأولى إدراج جميع من يعيشون في ظل حدود دولة واحدة ضمن شعب واحد، بغض النظر عن جذورهم الإثنية والعرقية والدينية. وتعني الثانية: تعريف الشعوب من قبل إرثها المشترك، والذي يتضمن لغة واحدة، ودينا واحدا، وجذورا إثنية واحدة، ورابطة دم واحدة. فقد انتشر الفكر القومي الإثني في أوروبا والولايات المتحدة على السواء، إلا أنه قد تمت محاربة هذا الفكر في الأخيرة، عبر تعديل قانون الهجرة الأمريكي في عام 1965، حيث تم القضاء على "نظام نسبة الجذور الوطنية" الذي كان يقصر المهاجرين على الأوروبيين الشرقيين والجنوبيين. أما بالنسبة لأوروبا، فقد تحققت القومية المدنية المحمودة في الجزء الغربي من القارة الأوروبية أولا، ثم اتجهت إلى الإثنية تدريجيا كلما انتقلنا شرقا، حيث إن نظام الإمبراطوريات في شرق أوروبا - إمبراطورية "هابسبورج Habsburg" (التي تمثل الآن النمسا وتشيكوسلوفاكيا وسلوفاكيا وأجزاء من البوسنة وكرواتيا ورومانيا وأوكرانيا)، والإمبراطورية الرومانية، والإمبراطورية العثمانية، قد سمح بوجود عدد هائل من الجماعات الإثنية، وذلك على عكس نظام الدولة القومية الذي كان معمولا به في غربي أوروبا¹⁰.

من هنا كان لا بد من التأكيد على رفض الاستخدام العالمي لهذا المفهوم. واستدعاء مقولة عالم الاجتماع الشهير إيرنست جلنر Ernest Gellner عندما قال: "إن القومية الإثنية لم تكن خطأ تاريخيا، وإنما كانت ظاهرة مدفوعة على يد الحداثة"، فهناك عدد كبير من الأسباب التي وقفت وراء شيوع تلك الظاهرة بعد الحرب العالمية الأولى، وهي أسباب ارتبط معظمها بواقع الدولة القومية الحديثة وتجلياتها، فهناك أسباب سياسية دولية، وهناك أسباب اقتصادية، وهناك أسباب اجتماعية إنسانية¹¹.

● أما **الأسباب السياسية الدولية**: فقد تمثلت في الصراعات التنافسية العسكرية بين الدول القومية الحديثة التي أسفرت عن كل من زيادة الطلب على توسيع الثروات، ومن ثم زيادة الطلب على النماء الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى بلورة سياسات تهدف إلى تفسير سبل الاتصالات والتعلم واللغة المشتركة بين الشعوب المختلفة، مما أوجد اختراقا لتلك الشعوب، ومن ثم شكل خطرا على

¹⁰ - Banton M., 1983, Racial and Ethnic Competition, Cambridge UP, Cambridge U.K. Becker G., 1957, The Economics of Discrimination, University of Chicago Press, Chicago. Hechter M., 1978, available at www.allacademic.com/index/isa06.

¹¹ - <http://www.Ethnic-nationalism-Wikipedia,the-free-encyclopedia.mht>, definition of ethnic nationalism, مترجم من الانجليزية,

هوياتها وثقافتها التي ترتكز أساسا على اللغة، وكانت النتيجة الطبيعية والمنطقية هي استنفار تلك الشعوب نحو إبراز خصوصيتها، والتأكيد عليها، فوجدت في القومية الإثنية الملاذ والملجأ.

● **بينما تمثلت الأسباب الاقتصادية في هيمنة جنسيات معينة على الاقتصاد، مما أدى إلى تدمير وتضيق الجنسيات "الدنيا"، والتي كانت تحرم من ذلك، ففي عصور الإمبراطوريات - التي سادت أوروبا حتى الحرب العالمية الأولى - كان البولنديون والأوكرانيون والسلوفاكيون يشكلون الجنسيات "الدنيا" التي لم يكن لها مكانٌ إلا في الحقل، بينما كان الأرمن والألمان واليونانيون واليهود يشكلون الجنسيات "العليا" التي تمسك بالاقتصاد، وكذلك بالحكم، وكانت النتيجة الطبيعية والمنطقية هي تطوع تلك الجنسيات "الدنيا" نحو تجمعهم في دول قومية إثنية تمثلهم، حيث يصيرون فيها هم الحكام والتجار.**

● **وتركزت الأسباب الاجتماعية الإنسانية : في غياب الروابط التقليدية المجتمعية، والذي أدى إلى طرح القومية الإثنية كحل أمثل لتعويض مثل هذا الغياب، حيث ساهم صعود الدولة القومية الحديثة في إضعاف وتغييب الروابط التقليدية التي تربط بين الفرد وبين الوحدات الاجتماعية التي تتمثل في: الأسرة والقبيلة والعشيرة والكنيسة، مما أوجد "فراغا عاطفيا"، تم ملؤه بأشكال جديدة من الهوية، كانت الخطوط الإثنية من أهمها¹².**

فكما أن لوجود أغلبية ثقافية أو دينية متجانسة دورا كبيرا في خلق شعور بالاستقرار والاستمرارية والثبات عبر التاريخ، تشكل الأقليات المنفتحة باستمرار على الخارج، والعبارة عادة لحدود البلدان، ناقلا مثاليا للمكتسبات والإبداعات والابتكارات التقنية والعلمية والفكرية، وبالتالي حاملا رئيسيا لديناميكية التفاعل والتواصل بين الثقافات والحضارات ليست التعددية الدينية والطائفية والمذهبية والقومية هي المسؤولة عن أي نزاع من النزاعات التي تعرفها المجتمعات العربية. وليس لوجودها أي نصيب في ما تعاني منه الدولة والحياة السياسية والعقائدية من توتر وتمزق واضطراب. إن المسؤول عن كل ذلك هو استغلال التعددية، أي توظيفها من قبل النخب الاجتماعية في الصراعات السياسية والاقتصادية. ويدخل هذا الاستغلال مباشرة في حقل السياسة لا في حقل المعتقدات أو الاختلافات القومية أو الجماعات الإثنية المتساكنة. هو الذي يؤدي إلى الخراط الإثنيات في نزاعات من أجل البقاء .

¹² - د. مروان دويري، التعددية الثقافية/القومية: الداخلي (العربي) والخارجي (الاستوري) ، ص 10-25

القومية و الاثنية الضوابط و القيود

إن مفهوم الهوية القومية¹³ أو الوطنية يشير إلى ايديولوجية مستمدة من الثقافة و الحركات الاجتماعية التي تتمحور حول القومية و الوطن، وقد ظهر هذا المفهوم في أوروبا كنوع من أنواع حركات التحرر الوطني ، و يعتبر هذا المفهوم من أهم المفاهيم و أكثرها التصاقاً بالدولة القومية الحديثة، يجمع الدارسين على ان البداية التاريخية لهذا المفهوم يمكن ارجاعها إلى الثورة الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر، بالإضافة إلى أن الأدبيات الأوروبية اعتبرتها احد اهم الأسباب التي أدت إلى اندلاع الحربين العالميتين الأولى و الثانية. و بدأ هذا المفهوم في التطور لدرجة انه أصبح احد أهم أركان الشرعية السياسية لقيام الدولة القومية الحديثة و احتل مبدأ تقرير المصير اهمية عالمية، ادت إلى قيام العديد من حركات التحرر الوطني في أرجاء العالم.

فالوطنية أو الباتريوتزم¹⁴، هي مفهوم التمسك بالوطن ، الولاء و الإلتناء المطلق له. إمتلاك مشاعر الحب و الإخلاص و الفخر تجاهه ، و الإستعداد للتضحية من أجله. تطور هذا المفهوم في أواخر عصر النهضة ، بعد أن ظهرت في قاموس السياسي مفاهيم ، تدل على القيم الديمقراطية و الإشتراكية و الإنسانية. و توسع تعريف الوطنية ليشمل العلاقات بالناس ، و الإرتباط بالأرض و العادات و التقاليد و عناصر الإفتخار و الإعتراف بتأريخ الوطن. و يشترط البعض بالوطني أن يكون مخلصاً للدولة و الحكومة أيضاً. أما القومية ، فهي مفهوم الإلتناء الإجتماعي الذي تكون و تراكم عبر الأجيال ، لدى مجموعة من الناس تشعر بروابط الدم و اللغة و الثقافة ، و أحياناً الدين. و تخضع المشاعر القومية إلى العوامل السايكولوجية ، أكثر من الحسابات الواقعية الملموسة. و يعتقد القوميون في جميع الحالات، أن قوميتهم متميزة عن جميع القوميات الأخرى. و يمكن سر ديمومة الأحزاب القومية ، العربية و غير العربية ، في منطقة الشرق الأوسط عموماً ، -في مصر و العراق و سوريا خصوصاً¹⁵ -في خارج السلطة أو داخلها ، في إتباعها الأفكار و المبادئ القومية الراديكالية و الإستعلائية ، بنفس الأسلوب الذي إتبعه هتلر و ستالين منهجاً في السيطرة المطلقة التي اتخذت نهجاً ايديولوجياً راديكالياً أدى إلى قيام الحرب العالمية الثانية بهدف خدمة أهداف الدولة القومية و تحت شعار الوطنية ، و على نطاق المنطقة العربية كانت هناك أيضاً عدد من التيارات التي استخدمت الايديولوجيات الراديكالية من أجل رفعة الوطن تارة و القضاء على الاستعمار و الفساد تارة أخرى في بوتقة الوطنية و النزعات القومية ، و السلطة ، و المجتمع. ومع وصول التيار القومي الناصري إلى السلطة المصرية في عام 1954 ، و شبيهه حزب البعث إلى السلطة العراقية في عام 1963 ، . و أصبحت الخطابات السياسية ذات النزعات القومية التي تعلي من الإلتناء و تحقيق المكاسب للمنتهين إلى هذه القومية. ، إستراتيجية ثابتة لهذين الحزبين ، و غيرها من الأحزاب القومية الأخرى و التي كان من أهمها خطاب الزعيم المصري جمال عبد الناصر عام 1954 الذي تحدى فيه قوى الاستعمار آن ذاك و اعلن تأميم قناة السويس بهدف بناء السد العالي الذي اطلق عليه لقب "المشروع القومي" ، و منها أيضاً الخطابات السياسية لصادق حسين و الذي شجن و

¹³ - [http:// www.Ethnic-nationalism/Wikipedia,the-free-encyclopedia.mht](http://www.Ethnic-nationalism/Wikipedia,the-free-encyclopedia.mht), definition of ethnic nationalism , مترجم من الانجليزية ,

¹⁴ - Is Ethnic Conflict Inevitable, Parting Ways Over Nationalism and Separatism, James Habyarimana, Macartan Humphreys, Daniel Posner, Jeremy Weinstein, Richard Rosecrans, Arthur Stein, and Jerry Z. Muller, July /August 2008, foreign affairs ,p1-2.

¹⁵ - التخصيص في هذه الفقرة بالنسبة لمصر و العراق و سوريا لانها تعتبر من أكثر البلدان العربية التي شهدت قيام أحزاب و التيارات الراديكالية القومية على اساس ايديولوجي- راديكالي - مستند إلى دواعي التحرير الوطني من الاحتلال الانجليزي و الفرنسي مثل الاحزاب المصرية ابان الاحتلال و خلال الملكية و اتى على رأسها حزب مصر الفتا و الوفد اللذان مثلا التيار الليبرالي الحر و الحزب الإشتراكي الذي تبني المبادئ الإشتراكية في مسعاه للتحرير و ايضا تنظيم الاخوان المسلمين التي قامت على اساس ديني و تبنت ايضا قضايا التحرير ، و في سوريا حزب البعث العربي و الحزب الإشتراكي العربي في سوريا و العراق برز حزب البعث.

دشن بها الحرب العراقية على إيران ووصفها انها حرب قومية لا بد من الانتصار فيها . و بالتالي قامت مثل هذه النظم العربية على أشلاء خصومهم الذين كانوا من انصار المستعمر و الملكية من كل الأطياف السياسية ، و اجتزوا بذلك القاعد العريضة من المثقفين و أبناء الطبقة المتوسطة و الطبقات الدنيا من الفلاحين و العمال و البسطاء لأن طرحهم للأفكار الراديكالية في رداء قومي مثل لهم حلم الرفعة و الكرامة و استعادة ما فقدت تحت وطأة الذل و الإضطهاد السياسي و الإجتماعي و الإقتصادي. و صارت تندمج تدريجياً بالطبقات المعتمدة. في حين اعتبر الحكام القوميون أن للأغنياء هم فلول الماضي التي و جب التضحية بها من اجل اثبات حسن النية لكافة القوميات و المواطنين الذين منحهم الدعم ، و جعلوا منهم حلفاء طبيعيين للنظام القومي.

في البداية كان الشعور القومي نوعاً من النزوع إلى التحرر والعدالة. وتعد ثورة الرابع عشر من تموز عام 1789 الفرنسية ذات الشعار الشهير: "حرية ، مساواة ، أخوة" بداية الشعور القومي الحديث. ومن فرنسا إنطلقت القومية بمفهومها الحديث لتنتشر في أوروبا والعالم. ومع تنامي تاريخياً ، أن القومية العربية التي ظهرت في الساحة ، بعد سقوط الدولة العثمانية ، قد إتخذت لها من النموذج القومي الفرنسي مثلاً. ومع تنامي حركة الاشتراكية القومية الألمانية ، أي النازية ، التي إتخذت لها شعارات قومية وعدوانية ، ضد العديد من دول وشعوب العالم ، تعززت في المنطقة العربية منظمات وحركات قومية عربية ، متأثرة ومتحالفة مع النازية الألمانية والفاشية الإيطالية والأسبانية والبرتغالية. ونذكر على سبيل المثال ، منظمة مصر الفتاة في مصر ، وحزب البعث العربي والحزب الإشتراكي العربي في سوريا . و حركة رشيد عالي الكيلاني القومية في العراق ، التي نجحت في الإستيلاء على السلطة هناك في ثلاثينيات القرن الماضي. ومن رواد القوميين العرب ، نذكر على سبيل المثال ، ساطع الحصري ، وعبد الرحمن الكواكبي ، اللذين عدا العرب أمة واحدة ، يجمعها النسب و الوطن واللغة والدين. وشهدا على الصلة الوثيقة بين الإسلام والقومية العربية. وقالوا أن الإسلام قام وازدهر بالعرب ، وأن لا قومية عربية بدون الإسلام. من جانب آخر ، وقد ظل نفوذ الحركات القومية في منطقة الشرق الأوسط ، فشملة الجمهورية العربية المتحدة بزعامة جمال عبد الناصر¹⁶ وحزب البعث السوري، والجمهورية العراقية بزعامة عبد السلام عارف. واستطاع البعثيون حكم العراق ، بإسناد من الدوائر الأجنبية صاحبة القرار ، منذ عام 1963 حتى دخول الأمريكان عام 2003.

وبينا تعبر الوطنية في معناها الحقيقي عن إتياء المواطن إلى مكان بعينه وإلى طراز معيشة معينة يفضلها على سائر الأمكنة وطرق الحياة الأخرى ، تجسد القومية كسلوك ومشاعر فردية، الرغبة في التسلط والسيادة. إن الغرض النهائي للقوميين المتطرفين ، هو التسلط على الآخرين!. وفي الأغلب، لا تسمح القومية بوجود معارضين داخل صفوفها ، على خلاف ذلك ، تعد الوطنية الرأي المختلف أو المعارض عاملاً محفزاً حيوياً وضرورياً للتطور الإجتماعي الوطني. وفي حين يعتقد القوميون أنهم يكسبون فقط عندما يحسّر الآخرون ، يكرس الوطنيون كل نشاطاتهم الإجتماعية والسياسية في خدمة المجتمع والوطن ككل. يتبنى القوميون خطابات تدعو إلى الإنضباط ، وإلى حماية مرتكزات الحكم. ويرفعون شعارات تتبنى تلك الخطابات ، مثل: شعارات "مع الأمة عندما تخطأ أو تصيب" ، أو "أنا وأبن عمي على الغريب" أو "إنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً" ، إلخ. على خلاف ذلك تشهد الوطنية الجهود الخلاقة للمواطنين ، وتبارك الإجتهد الفردي وتسعى لضمان الحريات الفكرية. بعبارة أخرى: الوطنية تكسب القلوب لذلك فهي تخاطب الروح. إلى أن النتيجة التي حدثت على أرض الواقع لم تكن مما يحمد عقياه فعلى

¹⁶ - for more details about third world nationalism review , William Tradoff, governments and politics, in Africa, fourth edition , 2002, Palgograue Macmilan.

الرغم من الطاقة الاستيعابية الهائلة التي اتسمت بها النظم العربية التي اتخذت من القومية العربية نبراساً لها بالإضافة إلى القبول الجماهيري الواسع المدى إلى أنه على الصعيدين الوطني والقومي ، حدث نوع من أنواع التشتت و التشرزم ، فمثلاً مع اعلان الرئيس الراحل عبد الناصر تأميم قناة السويس و طرد الادارة الأجنبية قامت على إثر هذا القرار حرب عاك 1956 و التي عرفت بالعدوان الثلاثي حيث اشتركت كلا من فرنسا و بريطانيا و إسرائيل بشن الحرب على النظام الثوري الذي نهض من صمته و اعلن تحت شعار القومية تخليّة السافر عن بقايا السيطرة الاستعمارية . مما هدد الامن القومي المصري، وكذلك قرار الرئيس الراحل عبد الناصر بمساندة حركات الحرر الوطني في البلدان العربية و الافريقية و منها أيضاً حرب العراق و إيران التي وصفت على انها حرب العرب ضد الفرس حرب استعادة السيطرة العربية الآفة ، و على الصعيد الداخلي فقد اسفر أيضاً تبني هذه الاجندات الراديكالية القومية تفتيت للشمل الوطني ، حيث أنها صنفت المواطنين إلى صنفين الصنف الأول مؤيدون للنظام القومي و الصنف الثاني مع اختلاف اطرافه من-تيارات اسلامية اشتراكية أو لبرالية- معادين للنظام بل بلغ التطرف حد ان القوميون أو ممثلي النظم القومييه طالبوا بتصفية ما اعتبره كيانات معادية مثل التصفيات التي قام بها حزب البعث السوري و العراقي و سلسلة الاعتقالات التي قام بها النظام المصري الناصري ض الاخوان المسلمون و الاشتراكيون و الشيوعيون ، و هذه الممارسات بدأ من هتلر و ستالين مروراً بناصر و الأسد و صدام لا تعكس بالضرورة حقيقة الانتماءات الوطنية القومية و انما قامت باستعادة الاطار العام لها ثم قامت بتسييسها لخدمة مصالح آتية لم يكتب لمعظمها الاستمرار ، بل على خلاف ذلك ، تعد الوطنية الرأي المختلف أو المعارض عاملاً محفزاً حيوياً و ضرورياً للتطور الإجتماعي الوطني. وفي حين يعتقد القوميون أنهم يكسبون فقط عندما يخسر- الآخرون ، يكرس الوطنيون كل نشاطاتهم الإجتماعية و السياسية في خدمة المجتمع و الوطن ككل. يتبنى القوميون خطابات تدعو إلى الانضباط ، و إلى حماية ممتلكات الحكم. ويرفعون شعارات تتبنى تلك الخطابات ، مثل: شعارات "مع الأمة عندما تتخطأ أو تصيب" ، أو "أنا وأبن عمي على الغريب" أو "إنصر أحاك ظالماً أو مظلوماً" ، إلخ. على خلاف ذلك تشجذ الوطنية الجهود الخلافة للمواطنين ، وتبارك الإجهاد الفردي وتوسع لضمان الحريات الفكرية. بعبارة أخرى: الوطنية تكسب القلوب لذلك فهي تحاطب الروح ، بينما القومية تتجه صوب العقول والنظام والانضباط. ويصر القوميون على منح قادتهم ألقاباً مثل: "قائد الأمة العربية" أو "زعيم العروبة" أو "بطل القومية العربية" ، بينما يحلو للوطنيين أن يطلقوا على زعماءهم أسماء وألقاباً تمجد الوطن مثل: "ابن الشعب البار" أو "الزعيم العراقي" ، دون الإشارة إلى القومية أو الدين. وقد سالت خلال القرن الماضي ، دماء غزيرة على أرض العراق ، بسبب النزاعات المسلحة ، بتحريض من دعاة الهيمنة القومية ، أو غلاة الإسلاميين الطائفين. ولم يفلح الوطنيون المعتدلون والليبراليون ، في حقن تلك الدماء العزيرة ، نظراً لشراسة العناصر القومية والدينية ، وتعطشها للدماء ، وكرهها للحوار الحضاري القائم على أسس التعددية ، واحترام حقوق الإنسان ، بغض النظر عن قوميته أو دينه أو عقيدته.

فمسألة التنوع الثقافي في المنطقة العربية. وتكسب هذه المسألة طابعاً بالغ الأهمية اليوم حيث إنها تتصل اتصالاً وثيقاً بمستقبل عدد من دول المنطقة العربية وغير العربية. فالدولة القومية هي أساس النظام الدولي الراهن. والأساس الذي تسند إليه الدولة القومية هو أساس ثقافي لغوي. واستناداً إلى هذا الأساس تحمل أطراف متعددة الفكرة القومية، والقومية العربية بصورة خاصة، مسؤولية طمس التنوع الثقافي في المنطقة وحرمان الأقليات الدينية والمذهبية والإثنية والقومية حرياتهما وحقوقها المشروعة.

كذلك تحمل هذه الأطراف أو البعض منها القومية العربية مسؤولية نزوع قسم من هذه الفئات والأقليات إلى المطالبة بدولة خاصة بها، أي

الاتصال عن بعض الدول العربية القائمة. وفي هذا التحليل فإن القومية العربية ليست طاردة فحسب التنوع الثقافي، بل إنها مارست هذه السياسة بصورة فعلية لأن النخب السياسية التي حملت المعتقدات القومية العربية حكمت ثلاث دول عربية رئيسية هي مصر والعراق وسوريا. فضلاً عن ذلك فإن القومية العربية شكلت منذ نشوء النظام العربي الحالي مرجعية فكرية وسياسية لعدد آخر من الأنظمة السياسية العربية التي لم تحكمها أحزاب أو زعامات قومية عربية. من هذه الزاوية فإن ناقد القومية العربية يعتبرون أن مسؤوليتها عن انكار التنوع الثقافي وحرمان المنطقة من ميزات وفوائده تتساوى مع حجم التأثير الواسع الذي اكتسبته على النطاق الإقليمي ولعدة عقود من الزمن. ويقدم الذين يربطون بين القومية العربية، من جهة، وغياب التنوع الثقافي، عدداً من الدعامات المعرفية والمعيارية منها ما يلي¹⁷:

إن القومية التي انتشرت في المنطقة قضت على التنوع الثقافي لأنها كانت عربية. فالتنوع الثقافي لا ينشأ ويتزعرع إلا في ظل أنظمة تعددية و ليست بالضرورة ديمقراطية أو اشتراكية أولبرالية أو رأسمالية تعتبر أن حماية الأقليات هي ركن أساسي من منظومتها الفكرية. العرب لم يعرفوا الديمقراطية ولا الليبرالية لانها لات

الأول، هو الاعتقاد بأن هناك حداً فاصلاً بين القومية، من جهة، والديمقراطية القائمة على اساس التعددية؛

وأن هذا الحد الفاصل يظهر بصورة خاصة في الموقف السلي الذي يتخذه القوميون تجاه التنوع الثقافي، والموقف المؤيد الذي يتخذه الديمقراطيون والليبراليون تجاه التنوع الثقافي. والحقيقة أن العلاقة بين الديمقراطية والقومية لم تكن علاقة تضاد في بلاد المنشأ. وكان أعلام الفكر السياسي في الديمقراطيات القديمة ليبراليين وقوميين معاً. وكثيرون منهم مثل ميل ولوك لم يكونوا مؤيدين للتنوع الثقافي بل كانوا يرون أنه من الضروري توحيد المجتمع وصره ولكن عن طريق التعليم والتربية وليس عبر الأفران الذرية كما فعل النازيون. ونحن اليوم نرى أن هذا الموقف خاطئ لأن المجتمع يمكن أن يكون موحداً ومتنوعاً في آن واحد، ولكن بعض رواد الفكر الديمقراطي والليبرالي في دول الغرب كانت لهم نظرة مختلفة.

الثاني، هو الاعتقاد بأن الحركات والأحزاب القومية العربية عرفت خط السلبية المستقيم ضد فكرة التنوع الثقافي:

وهذه نظرة تتجاهل حقبة مهمة من تاريخ هذه الحركات هي الحقبة التأسيسية. فالتيار العروبي نشأ في العهد العثماني على أساس المطالبة باحترام التنوع الثقافي وتحويل الامبراطورية إلى دولة متعددة القوميات. وعبر العروبيون الأوائل عن هذه النظرة بالمساهمة الفعالة في تأسيس عدة جمعيات وأحزاب عثمانية كانت تدعو إلى احترام حقوق الأقليات والجماعات الدينية والاثنية المتنوعة. وكان من بين هذه الجمعيات حزب الحرية والاتلاف الذي طالب بإقامة حكم اللامركزية. وحتى عندما أسس العروبيون حركات مستقلة أخذوا يطالبون بالتعددية القومية داخل الامبراطورية ما نلاحظه في مقررات المؤتمر العربي الأول في باريس وفي نداءات الجمعيات الإصلاحية العربية التي انطلقت من بيروت وفي عدد من الجمعيات السرية والعلمية العربية. ولقد دعت جميع هذه الحركات والجمعيات إلى الحفاظ على الامبراطورية العثمانية وإلى احترام التنوع

¹⁷ - رغيد الصالح ، القومية ومسألة التنوع الثقافي، ورقة مقدمة في مؤتمر المعرفة الأول الذي نظمته مؤسسة الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم في دبي خلال نهاية شهر أكتوبر/ تشرين الأول 2007.

إن القومية العربية هي القومية الوحيدة في المنطقة. بهذا المعيار فإن القوميين العرب هم وحدهم يتحملون مساوئ الفكر القومي وسائر الممارسات والتطبيقات الناجمة عن هذه المساوئ. ولقد تجاهل أصحاب هذه النظرة أن المنطقة العربية كانت ولا تزال تزخر بحركات وأنظمة قومية كثيرة ومتعددة، بعض هذه الحركات والأنظمة اعتنق فكرة القومية العربية، ولكن البعض الآخر منها لم يفعل ذلك. فأكثر الأحزاب العربية اعتنقت القومية المحلية. حزب الاستقلال المغربي هو حزب قومي مغربي، وحزب جبهة التحرير الجزائرية هو حزب قومي جزائري، والحزب الوطني الحاكم في مصر هو حزب قومي مصري رغم صلته التاريخية بثورة 23 يوليو/ تموز، وحزب المؤتمر في اليمن هو حزب قومي يمني. ولئن قادت هذه الأحزاب نخب ثقافية سياسية تأخذ بعين الاعتبار البعد العربي لنضالها السياسي، فإن المنطقة تزخر بأحزاب قومية أخرى مناهضة للقومية العربية وما هو ينطبق على العديد من الأحزاب التي شكلتها جماعات ائنية أو دينية أو عرقية اتخذت موقفاً سلبياً إن لم يكن معادياً وشديد العداء تجاه القومية العربية. من هذه الزاوية فإن الأحزاب القومية العربية لا تتحمل وحدها مسؤولية النظرة السلبية تجاه التنوع الثقافي بل هي مسؤولة تتوزع على عدد كبير من الأحزاب والحركات السياسية العربية.

فالفكرة القومية بعنصرها الأساسيين ليست فكرة تقليدية، بل فكرة حديثة. القومية جماعة متخيلة. ولكنها ليست متخيلة من لا شيء، بل من عناصر قائمة في الواقع مثل اللغة والثقافة وعناصر التاريخ المشترك (الائنية هي تخيل أصل مشترك). والحدائق هي التي توفر الأدوات، من الطباعة ووسائل الاتصال وحتى نشوء الطبقة الوسطى، اللازمة لتحويل هذه العناصر الثقافية والتاريخية القائمة إلى جماعة متخيلة تسعى عبر الحركة والإيديولوجية القومية إلى التحول إلى أمة ذات سيادة. فالوطن محل إقامة الإنسان ولد به أولم يولد، فكل من استقر مقامه بأرض فهي وطنه لأنه ارتضاها أرضاً وتوطنها بغض النظر عن دينه أو أصله أو جنسه أو لونه، وهذا المعنى العام تخصص معناه العلاقات السياسية اليوم، في ظل الظروف والقوانين والديساتير. وهذا المعنى يقترب من معنى الوطن في الفكر السياسي الذي يرى أن الوطن هو الأمة، فالأرض التي عليها أمة من الناس مستقرين هي الوطن ماداموا متفاعلين مع هذه الأرض لغة وتاريخاً وعادات فكل من اتنى لأرض بهذا الوصف فهي وطنه¹⁸.

18 - العرب و مشكلة الدولة، حازم علي ماهر، مقال منشور

<http://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/2005/03/article01.shtml>

معنى الوطنية والمواطنة :

"الوطنية" : تشير إلى شعور الفرد بحبه لمجتمعه ووطنه، واعتزازه بالانتماء إليه، واستعداده للتضحية من أجله فالوطنية شعور قلبي ووجداني يُترجم في المحبة والولاء والميل والاتجاه الإيجابي والدافعية الذاتية للعمل الخلاق الذي يستهدف رفعة الوطن. أما مفهوم "المواطنة" : "فيشير إلى الجانب السلوكي الظاهر المتمثل في الممارسات الحية التي تعكس حقوق الفرد وواجباته تجاه مجتمعه ووطنه، والتزامه بمبادئ المجتمع وقيمه وقوانينه، والمشاركة الفعالة في الأنشطة والأعمال التي تستهدف رقي الوطن والمحافظة على مكتسباته. وفي ضوء هذا التفريق بين مفهومي الوطنية والمواطنة، فإن المواطنين يتمايزون فيما بينهم في وطنيتهم ومواطنتهم بحسب تربيتهم وثقافتهم وتأثير التعلم في سلوكهم. ويمكن وضعهم في فئات.

- الفئة الأولى : المواطن الذي تقلّ لديه صفات الوطنية والمواطنة إلى حد وصفه بأنه سلبى في مواطنته وغير منتم في وطنيته، وهذا الصنف من الناس لا يقدم الخير لأتمته، ولا يشجع من يعمل الخير، ولا يلتزم بسلوك الجماعة السوي.
- الفئة الثانية : المواطن الذي يرتفع لديه مستوى سلوك المواطنة، إلا أن انتماءه وحبه للوطن منخفض، فهو لا يظهر محبته لوطنه إلا أنه في الغالب يتقيد بأنظمة الوطن ويؤدي ما عليه من حقوق وواجبات تجاه وطنه إما رغبة أو رهبة.
- الفئة الثالثة : المواطن الذي يرتفع لديه مستوى الوطنية إلا أن سلوك المواطنة عنده منخفض، فهو يشعر بانتمائه وحبه للوطن ويعتد بذلك، لكنه قد يقصر في أداء ما عليه من حقوق وواجبات تجاه وطنه، كما أنه لا يلتزم بالسلوك والقوانين التي يقرها ولي الأمر أو ترتضيها الجماعة .
- الفئة الرابعة : المواطنون الذين يرتفع لديهم مستوى الوطنية (الانتماء للوطن) كما يرتفع عندهم أيضاً مستوى المواطنة (السلوك الإيجابي في خدمة الوطن)، فالمواطن في هذه الفئة معتر بوطنه، منتم إليه، متمسك بالسلوك السوي للمواطنة، بحيث إنه يعرف واجباته وحقوقه، ويدخل في ذلك حقوقه في مدرسته أو جامعته أو دائرته أو مؤسسته التي يعمل فيها، أو مصنعه الذي يشتغل فيه. كما يعرف الفرد من هذه الفئة حقوق غيره من فئات المجتمع ، وغير ذلك ممن لهم حقوق ينتظرون من الآخرين أداءها. وهذه الفئة من المواطنين هم الذين يمثلون النموذج الأفضل، وهو ما تسعى إلى تكويته مناهج التربية الوطنية، وما تهدف إلى تنشئته الأمم والشعوب، وهو الورقة الراجعة في منظومة التنمية والتطوير التي تهدف إليها كل الأمم.
- الفئة الخامسة : وهي فئة شاذة كلياً عن أوصاف الفئات السابقة. وهذه الفئة يوصف الأفراد فيها ليس بنقص الانتماء للوطن بحسب بل بما هو أكثر سلبية، وهو بغض وكره ذلك الوطن، كما أنهم لا يكتفون بعدم ممارسة السلوك الصحيح للمواطنة، بل يسلكون سبلاً تخريبية تنقض سلوك المواطنة والسلوك المدني بعامه، ومثال تلك الفئة المفسدون في الأرض والإرهابيون الضالّ، فهم يبغضون الجماعة التي هي لحمة الوطن ويخرجون عليها وعلى ولاة الأمر، كما أنهم يسعون في الأرض فساداً، ويهدمون ما يعتز الوطن به من مكتسبات وإنجازات، فلم يبق لهم من وصف الوطنية والمواطنة شيء، وليس لهم إلا أن يوصفوا باعداء الوطن.
- والذي يظهر أن المواطنة صنفان : الأول : هو الصنف الذي يؤدي فيه المواطن كامل التزامات الوطن والمواطنة طواعية وحبا قلبيا . والثاني : هو الصنف الذي يشعر فيه المواطن بمواطنته ووطنيته ولكنه سلبى في أداء التزاماته طوعا وبالشكل المطلوب مقابل

حقوقه ، كما أنه سلمي في تفاعله مع قضاياها . وأما من عدا هذين الصنفين ممن لا يشعر بمواطنة ولا حبه لوطنه ، ومن يعادى دولته ووطنه ومواطنيه فهو خارج عن حدود الوطنية.

إن كل حق يقابله واجب ، وما لم يحم كل طرف بواجبه يتعذر أن يعطى حقه كاملاً ، فالدولة صاحبة السيادة يربطها وشعبها عقد الولاء والسيادة ، وهو في الشريعة كما قال الماوردي : سياسة الناس في أمور دينهم وديانهم ، فواجب الدولة رعاية مواطنيها ، ومن هو مقيم على أرضها ، والرعاية تعني توفير سبل العيش الكريم ، من وظيفة ومسكن ، وحياة كريمة ، وينظم هذه العلاقة دستور وقانون¹⁹.

ويقابل هذا الواجب على الدولة حقوق لها على مواطنيها ومن يقيم على أرضها ، وهو الالتزام باحترام النظم والقوانين ، والعمل الإيجابي في غرس مفاهيم الوطنية ، ونبذ العصبية أيأ كان نوعها مما يعكر صفاء العلاقات ، ويورث الخلاف والفرقة ، وهما سبب من أهم أسباب تفكك المجتمعات ، ومن ثم الاضطرابات والانقسامات ، وهما أسرع طريق لانحيار الدول. فإن لمحمة المجتمعات وسداها تألف أفرادها وتعاونهم في سبيل نهضة وطنهم وتوحيد انتمائهم وهويتهم في دولة واحدة وقانون ودستور واحد. ومن هذا الجمع بين الواجبات ومقابلتها بالحقوق تنفرد العلاقات ، وتبنى الجسور النظامية والعاطفية بين المواطن والوطن ، أو بين الشعب والحكومة أو السلطة ، ولا بد من توضيح معالم هذه العلاقات ، ولعل أهم مضامينها ما يأتي:

أولاً: الحفاظ على الهوية :

ولا ينبغي الاختلاف في ذلك ، فإن الاختلاف في تحديد الهوية يعني ضياعها ، ثم السير بلا هدف ، ويعني ضياع الجهود ، والتخبط في المسير ؛ لأنه مسير لا إلى هدف ، وإن مما لا خلاف فيه أن هوية بلادنا العربية هي العروبة والإسلام ، ولا أصنفها مفهومين متباينين ، بل هما متكاملان ، بل قل إنها متلاحمان ، فالعروبة الانتماء للعرب ، والإسلام دين العرب كلهم إن لم يكن أغلبهم ، فالإسلام هو الذي يشكل هوية العرب ، وعرفهم العالم به ، فكان التعبير بأحد الوجهين يعني الآخر ، فهو بعدهم التاريخي والحضاري ، فالإسلام عنوانهم بكل ما يحمل من مفاهيم وتعاليم وعقائد ، ولا يعني هذا انتفاء مواطنة العرب غير المسلمين ، لا بل هم مواطنون لهم من الحقوق ما لغيرهم ، ويتوحدون في ولائهم للدولة ، وعلمهم من الواجبات ما على غيرهم ، واختلاف الدين لم يكن سبب الفرقة في تاريخ المسلمين ؛ لأنه دين قام على احترام المعتقدات ، فالكل مواطنون لهم ما لهم وعلمهم ما عليهم ، لكن الهوية الغالبة التي تعمل الدساتير التي تنص على أن دين الدولة الإسلام ، هي الهوية الإسلامية ، التي تحمل المعاني الخيرة المشتركة من احترام الآخر ، وبث روح الإخاء والفضيلة ، واحترام القوانين المنظمة للعلاقات المحددة للحقوق والواجبات.

الحفاظ على الهوية شأن الدولة في نظمها وقوانينها وسلطاتها الثلاث متكاملة ، ثم هو شأن المواطنين والمقيمين في الوقت ذاته أن يتحملوا مقابل ذلك في الولاء ، والامتثال واحترام الدين والتقاليد والعادات الحميدة التي هي من سمات هويتهم الوطنية والخلقية.

¹⁹ - Nationalism as Group solidarity, "ERS". vol. 10, n. 4, 415-426. Shelling T. C., 1972,

ثانياً : الشعور بالانتماء :

العلاقة المتبادلة بين الوطن والمواطن مبنها شعور المواطن بالانتماء لوطنه ، هذا الشعور ليس مادة توهب أو تشتري ، أو يتلقاها درساً عابراً ، إنما هي عملية تراكمية تنشأ مع الفرد منذ ولادته على هذه الأرض ، ومشيه المتدرج على أرضها طفلاً فشاباً فرجلاً ، في مراحل تربية أسرياً ومدرسياً ومجتمعياً بنمو هذا الشعور بنموه في مراحل حياته كلها ، وإبان ذلك يغذى بحب هذا الوطن الذي عاش وترى فيه ، وتكونت له فيه ذكريات ومواقف.

ومن جانب آخر يغذي هذا الشعور عوامل من أهمها الدين ، ويتفاعل معها طفلاً وشاباً ورجلاً ، وطفلة وشابة وامرأة ، زوجة وربة بيت ، كما يغذي هذا الشعور إلى جانب الدين اللغة والثقافة والعادات والتقاليد ، أو قل التراث القديم والحاضر ، وبمجموع ذلك تتكون لحمه الانتماء للأرض أو الوطن الذي يعيشه ، وبهذا الشعور تنمو لديه الإيجابية الذاتية ، فيخلص في عمله بقدر إخلاص حبه وولائه ، أو هكذا ينبغي أن يكون. هذا الشعور هو الذي تجيش به النفس حين يفارق وطنه إلى بلد لم يتكون له فيه رصيد من المعاشية والتفاعل والذكريات ، وهذا هو المعنى الذي ستره قريباً في تأصيل هذه المعاني في الآيات الواضحات ، وفي أقول وفعال ومواقف النبي ﷺ وصحبه الكرام . وهذا الشعور بنمو بغض النظر عن المواقف السلبية التي قد تواجه المرء في بلده ، فقد يطرد من بلده طرداً ، وقد تصادر أمواله ، ويؤذى في نفسه وماله ودينه ، ومع ذلك فهذا الشعور لا يخفت ولا يجبو ، بل قد يضطر أو يختار جنسية الدولة التي استقر فيها مقامه ، ومع ذلك فإن ميله وحبه إلى بيته الأول بعد قويا جياشا.

تقدم سوسولوجيا القومية تحليلاً مغايراً يؤكد أن تحطيم تقسيم العمل الثابت في المجتمع الزراعي ، وكسر احتكار رجال الكهنوت للثقافة ، وتعميم الثقافة العليا عبر نظم التعليم واللغة المحلية ، كان مستحيلاً من دون الإصلاح الديني . بتعبير آخر ، إن الإصلاح الديني ، والدين كمكون ثقافي وكؤسسة ، يعد حجر الزاوية في الوحدة السياسية الجديدة: الدولة القومية. هذا هو تحليل ورأي غيلنر. إذا كانت الاستنتاجات الأولى المضادة للكنيسة ، صحيحة سواء بسواء ، فإن الاستنباط الوحيد المتبقي لنا من جمع هذين الضدين هو أنه من المستحيل إصاق جوهر ثابت بالأديان العالمية التوحيدية ، وبالذات بالمسيحية (والإسلام أيضاً كما نعتقد باعتبارها ، في ذاتها ولذاتها ، معجلاً أو عائقاً لنشوء الدولة القومية . بكلمة أخرى ، إن دور الدين في مسألة نشوء الدولة القومية ليس ثابتاً ولا موحداً ، وإنه لا يمكن إرجاع هذا الدور إلى جوهر محدد ومعطى²⁰ .

إن توحيد الثقافة (عبر نظم التعليم) يشكل عنصراً أساسياً من عناصر بناء الدولة/ الأمة ، أو الدولة القومية ، وتنطوي الثقافة على مكونات دينية بالنسبة الى العديد من الشعوب التي انتقلت إلى بناء الدولة القومية انطلاقاً من نقاط ما قبل المجتمع الصناعي . يشكل الدين ، في اندماجه بالمكونات الثقافية ، عنصر تميز خارجياً للقومية المعينة ، وعنصر تماثل داخلياً لها . خذ روسيا الأرثوذكسية مقابل أوروبا الغربية الكاثوليكية مثلاً.

وفي المراحل الأولى من نشوء الدول القومية في أوروبا الغربية (النموذج المركزي- الأوروبي) نجد أن اللاهوت المعقلن ، أي الإصلاح الديني ، أسهم في خلق كنائس قومية ، متحدياً السلطة الكونية ، فوق القومية ، للكنيسة الكاثوليكية ، وناقلاً هذا التحدي إلى الميدان الثقافي: إلغاء اللغة

²⁰ - Schopflin, George 'Aspects of Language and Ethnicity in Central and Eastern Europe', *Transition* Vol.2, no.24 (29 November 1996), pp.6-10

اللواتينية، وترجمة الكتاب المقدس إلى اللغات القومية (الانجليزية، الألمانية، إلخ)، هذا الوسيط الأساسي لتوحيد الثقافة القومية ذاتها . وعلى أية حال، فإن الدور الذي تؤديه الثقافة، أيا كان الشكل الذي نراها به، هو وظيفة تماثل ومجانسة، وتشكل في الوقت ذاته وظيفة تمايز. إن التماثل يقوم على تعيين هوية موحدة، وتعيين الهوية لجماعة معينة يعادل تفرقتها عن هوية جماعات أخرى. بتعبير آخر، إن التحديد (=التماثل) هو أيضاً نفي (= تمايز)، أو على غرار المنطق الشكلي آ هي آ وليس ب فحين يصف المرء شيئاً بأنه ليس أبيض (ليس ب)، على سبيل المثال، فلا يترتب على ذلك أن هذا الشيء أحمر، أو أزرق، أو أبيض، أو أخضر، لكن تعيين هوية الشيء بأنه أسود، مثلاً، سينفي مطلقاً سائر الصفات الممكنة في الطيف اللوني نفياً قاطعاً (استخدم غيلنز) لمن يترجمون من المائلة بين التمايز القومي أو الهوية القومية واللون - الأبيض هنا - حسبنا أن نذكر أن لغة الأسكيمو، خلافاً للغات عديدة، تنفرد بوجود ما لا يقل عن 15 كلمة لأنواع متباينة من البياض. هذا يتيح الحديث عن التمايزات الأخرى داخل الأبيض = الأمة

نورد هذا التفصيل ابتغاء الإشارة إلى محنة أولئك المنظرين القوميين الذين يجددون التمايز بأسلوب مقلوب، أي يؤسسون الجوهر القومي على سبيل النفي (لا أبيض)، وهو تعيين هلامي،

ومن هنا يمكن القول أن فكرة الهوية القومية في حد ذاتها لا تأخذ من قبيل المسلمات حيث تتدخل عوامل متعددة في صياغتها منها، العوامل الثقافية والاجتماعية، كما تلعب المؤسسات السيادية دوراً كبيراً في رسم ملامح هذه الهوية القومية، وقد أسهم تطور الأدبيات المعاصرة إلى امعان النظر في محددات هذا المفهوم فقد قدم علم الاجتماع نظريات و اقترابات Approaches عدة حول الطبقات الاجتماعية والجماعات وتقسيمات المجتمع والتي أثرت مفهوم الهوية القومية وأكدت على حقيقة وحيدة صادقة وهي أهمية الانتماء والهوية بالنسبة للإنسان. وتفرعت عن هذه الدراسات عدد من المفاهيم الأخرى التي اصلت للهوية القومية و اسهمت في تطورها والتي منها المواطنة والمجتمع المدني، ولا يمكننا كذلك تجاهل ادبيات التنمية في دول الجنوب والتي بدورها ركزت على لفت الانتباه للجماعات المهمشة، والمستعبدة أو التي يمارس عليها أي نوع من أنواع التمييز بسبب انتمائها إلى شريحة معينة أو طائفة أو عرق، كل هذه الحقائق التي تعرضنا لها أكدت على أن التعددية الإثنية هي مصدر ثراء ثقافي وإجتماعي، و هذا الثراء في معظم الأحوال يعبر عن مجموعة إيجابية من التفاعلات تجمع بين العناصر المتباينة التي تكون الجماعات الإثنية على رأسها، فلا مجال للربط الشرطي بين الجماعات الإثنية والتفكك السياسي أو غياب التوازنات الاقتصادية، و كما أنه ليس سمة تعارض بين الإثنية لجماعة إثنية بعينها و الإثنية إلى الدولة القومية، بل العكس هو الصحيح إن هوية الدولة القومية الحديثة لا بد و أن تركز بشكل كبير على الهويات الإثنية التي تشكل عامل التمايز بين مواطنيها حيث أن هذا يعتبر من أهم أركان الديمقراطية التي أصبحت مطلباً عالمياً يصوبوا إليه الجميع²¹.

21 - More on development and disadvantaged groups review, William Tradoff, governments and politics, in Africa, fourth edition, 2002, Palgograue Macmilan.

الفصل الثاني

أبعاد المعضلة الإثنية في المنطقة العربية

الحالة الكردية كنموذج للمعضلة الإثنية

توصيف المعضلة الإثنية في المنطقة العربية:

يعتبر تجانس الأمة العرقي والديني واحداً من أبرز الأساطير التي أفرزتها فكرة الدولة القومية، التي هي الصورة الأهم للدولة الحديثة. لأن الدولة القومية الحديثة نهضت على أساس السيادة على الأرض والشعب، وتماهي الأمة مع مؤسسة الدولة، فقد استبطن تصور هذه الدولة تجانس الأمة الكامل. في النموذج الألماني للقومية يفترض وجود أصل عرقي واحد للشعب الألماني كله، وفي النموذج الفرنسي نهضت الدولة بمهمة فرض التجانس اللغوي والثقافي على الشعب مستخدمة كل الوسائل الممكنة.

ولدت الدولة الحديثة منذ منتصف القرن السابع عشر، ولكنها اكتسبت ملامحها المميزة بالتدرج ضمن عملية تاريخية طويلة (وقد يلاحظ أن هذه العملية ما زالت مستمرة). ولكن الفكرة القومية احتاجت مائة عام أخرى لتبدأ في التبليور، ولتجتاح بالتالي الساحة الأوروبية ثم أغلب مناطق العالم. وبغض النظر عن قبول الاتفاق أو التمايز بين مؤسسة الدولة الحديثة والفكرة القومية، فبعد مرور كل هذا الزمن على ولادة دول مستقرة وعميقة الجذور كالدولتين الفرنسية والبريطانية بل كل الدول الأوروبية الغربية الأخرى تقريباً نجد أن فكرة تجانس الأمة هي فكرة لا أساس لها.

ينقسم البريطانيون إلى كاثوليك وبروتستانت، وإلى إنجليز وأسكتلنديين وويلزيين وإيرلنديين شماليين؛ هذا إن غضضنا النظر عن التنوع العرقي والديني الذي نجم عن هجرات أوروبية وآسيوية وأفريقية وكاريبية.

أما الأمة الفرنسية فتتكون من خليط من الباسك الفرنسيين البريتانيين الكورسيكيين، والكاثوليك وغير الكاثوليك، إضافة إلى أبناء المستعمرات السابقة في شمال وغرب أفريقيا.

وما ينطبق على هاتين الدولتين/الأممتين العريقتين اللتين تركنا الأثر الأوسع والأعمق على ثقافة العالم ورؤية شعوبه لنفسها ينطبق على ألمانيا وروسيا وإيطاليا وبلجيكا وسويسرا وغيرها.

بيد أن أي منطقة من العالم لم تعرف التنوع الإثني والديني كما تعرفه المنطقة العربية الإسلامية. ففي هذا المجال القاري الكبير الممتد من جبال الكرد إلى جبال أطلس يشكل العرب الأكثرية، وتميز الثقافة العربية الإسلامية. 

ولكن هذا ليس أكثر من جانب واحد من الصورة. فالعرب أنفسهم لا ينتمون إلى أصل إثني واحد، بل إن الكثير منهم تجري في عروقه دماء تعود لهذه المجموعة الإثنية أو تلك ممن استوطنوا أو هاجروا أو مر بهذه المنطقة الوسيطة من العالم القديم.

والعرب بالرغم من الأغلبية الإسلامية السنية في أوساطهم بينهم مسلمون شيعة وعليون ودروز، فضلا عن مسيحيين من كافة الطوائف. وفي جنبات الأكثرية العربية ثمة أكراد وبربر وتركمان وسريان وأشوريون ومصريون أقباط وأفارقة، وغيرهم من المجموعات الإسلامية الأصغر التي استوطنت المنطقة خلال الحقبة العثمانية الطويلة. وإلى جانب المنطقة العربية تقع دول إسلامية كبرى كإيران وتركيا، لا تقل تنوعاً عن المنطقة العربية. بل إن إيران تعتبر واحدة من أكثر بلدان العالم تنوعاً على الإطلاق، سواء نظرنا إلى الديمغرافيا الإيرانية من جهة الدين والطائفة أو من الجهة الإثنية. وقد لعب التنوع الإثني دوراً كبيراً في المحافظة على استمرار التجربة التاريخية الإسلامية، من العرب إلى الفرس، ومن التركمان إلى السلاجقة، ومن العثمانيين إلى القبائل البربرية.

كما لعبت المجموعات الدينية أو الدينية/الإثنية دوراً لا يقل أهمية في صناعة الحضارة وتطور ثقافة بالغة الثراء في المنطقة، منذ انخراط الأقباط في الجهود البحرية الإسلامية المبكرة، إلى تعهد السريان واليهود الترجمة من اليونانية إلى العربية، إلى النشاط اليوناني والأرمني الثقافي والتجاري الواسع خلال الفترة العثمانية، إلى دور المسيحيين العرب المشاركة في الإحياء النهضوي العربي الحديث.

ولكن ظاهرة التنوع في الاجتماع العربي الإسلامي تشهد ضعفاً متأزماً منذ أكثر من قرن من الزمان، وقد ازدادت هذه الأزمة تفاقماً خلال السنوات القليلة الأخيرة. المجتمعات اليهودية التي عاشت قروناً طويلة وسط الاجتماع العربي الإسلامي اختفت أو كادت منذ عقود. وثمة  أزمة طائفية سنية شيعية، تمتد من العراق ولبنان وشرق المملكة العربية السعودية إلى بعض من دول الخليج وإيران وباكستان. ما يغيب عن الوعي الجمعي لشعوب المنطقة وثقافتها المعاصرة هو أن الهويات ليست كائنات أصيلة وتاريخية ودائمة بالضرورة، وأنها تولد وتموت وتختفي أو تتراجع بفعل عوامل تاريخية وظروف موضوعية. فالهويات هي نتاج عملية إنشائية لا وليدة جينات مورثة. في ظروف ما قد يتصاعد الإحساس بالهوية الطائفية أو المذهبية إلى حد الصدام المسلح، وفي أحيان أخرى يغلب الجامع الوطني أو القومي على قوى التنشيط والانتقام. وليس هناك من شك في أن التنوع الديني والإثني هو نعمة ونقمة في الوقت نفسه، هو نعمة عندما يصب في اتجاه الوحدة والاستقرار والإثراء الثقافي والحضاري، وهو نقمة عندما يستجيب لمخزات التنشيط والانتقام والصراع.

ويمكن تقسيم الدول العربية من حيث درجة تنوعها الإثني إلى ثلاثة مجموعات طبقاً لدرجة تنوعها الإثني بحيث نأخذ درجة مئوية أوسع قليلاً لقياس درجة التنوع الإثني وهي من 15-25 % وكأنها تمثل درجة متوسطة من التجانس الإثني وتبعاً لذلك تكون الأقطار التي يقل فيها حجم

الأقليات الإثنية عن 15% من إجمالي سكانها أقل تنوعاً أو أشد تجانساً من الناحية الإثنية في مقابل الأقطار التي يزيد فيها حجم هذه الأقليات على 25% وهي بهذا المنظور أكثر تنوعاً أو أقل تجانساً من الناحية الإثنية أما الأقطار التي يتراوح فيها حجم الأقليات بين 15-25% فهي متوسطة التنوع أو التجانس

1- الدول الأشد تجانساً

الغالبية العظمى من مواطني هذه الدول هم عرب لغة وثقافة ومسلمون ديناً سنيون مذهباً وساميون حاميون سلالة وهذه الدول هي: السعودية وقطر: تشير إحصائيات سنة 2007 إلى أن سكان السعودية بلغوا حوالي 23 مليون نسمة ويشكل الوافدون نسبة أقل من 37% من مجموع السكان. أما قطر فقد بلغ عدد سكانها سنة 2007 حوالي 793.391 ألف نسمة وكانت إحصائيات سنة 1995 قد أشارت إلى أن نسبة الوافدين تشكل 74.8% من السكان. وحوالي 90% من مواطني السعودية وقطر هم عرب مسلمون وسنيون يتبعون المذهب الحنبلي بينما 10% فقط هم عرب مسلمون شيعة.

-الأردن: (6 ملايين نسمة) يشكل العرب المسلمون السنة حوالي 70% من المواطنين مقابل 11% مسيحيون و3% شركس وهم مسلمون متعربون .

-مصر: بلغ سكان مصر سنة 2007 ما يزيد على 80 مليون نسمة يشكل العرب المسلمون 90% والأقباط 8% (حوالي 4.5 مليون) والنوبيون 1% بالإضافة إلى جماعات مسيحية ويهودية لا يتجاوز أفرادها بضعة آلاف²² .

-ليبيا: (6.3 ملايين نسمة) باستثناء عدة آلاف من المسلمين البربر (الطوارق) في الجنوب والجنوب الغربي فإن بقية السكان هم عرب مسلمون سنة .

-تونس: (10.1 مليون نسمة) يكاد يكون كل المواطنين عرب مسلمون سنة مع وجود بعض الجماعات البربرية والأباضية وعدة آلاف من المسيحيين واليهود .

-الصومال: تعدادها 9.1 مليون نسمة، ويعد من أكثر البلدان العربية تجانساً من الناحية الإثنية حيث أن 95% من سكانها هم مسلمون ديناً صوماليون لغة بالإضافة إلى جماعات إثنية صغيرة مختلفة عن أغلبية السكان منها جماعات قبلية من الباتو وهم عبيد سابقون والديجي digil و الراهانومين. لكن محاور التوتر والصراع بالصومال ليست إثنية بقدر ماهي قبلية وعشائرية إذ يعاني الصومال حالياً من حرب أهلية بين قبائله التي أصبح لكل منها ميليشيات مسلحة.

غير أن تصنيفنا لهذه الدول بأنها شديدة التجانس إثنية لا يعني في نظرنا غياب مصادر التوتر الاجتماعي والسياسي ، ذلك أن السعودية مثلاً بدأت تعيش في السنوات الأخيرة قدراً من الإحتقان السياسي والصراع الاجتماعي اللذين يغذيها غياب المشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية الأمر الذي وجد تعبيراً عنه في صورتين إحداهما الدعوات الإصلاحية المتكررة من قبل بعض الفعاليات المدنية بينما كانت الصورة الأخرى أعنف و أخطر وهي المتمثلة في المجموعات المسلحة الهادفة إلى تقويض السلطة إنطلاقاً من المنظور الديني ويبدو أن الصراع بين هذه

22 - أنظر تقرير التنمية البشرية 2004-2008 ووزارة التخطيط والتعاون الدولي وكذلك تقرير التنمية الإنسانية العربية: القسم الثاني - الجزء الأول.

المجموعات والسلطة قد دخل مرحلة اللاعودة إذ أن كل منها مصمم على إستئصال الآخر والضحية هي السلم المدني والإستقرار الإجتماعي والسياسي في ذلك البلد.

وفي مصر يعتقد الأقباط أنهم لا يحظون بما يستحقونه من مناصب سياسية عليا وقد حدثت بعض الصدامات الطائفية التي كانو طرفاً فيها ، أما ليبيا فإن التوتر ذو مصادر قبلية وجمهورية حيث العصبية القبلية والجهوية لازالت قوية وخصوصاً في برقة وقران ، وفي تونس تتجلى مصادر التوتر في الصراع بين القوى السياسية والإجتماعية المتطلعة للتغيير والسلطة ذات المرجعية العسكرية - الأمنية. أما الأردن والذي لا يعاني في الوقت الحاضر من صراعات إثنية إلا أن تركيبة الديمغرافية الهشة بسبب أن نصف سكانه هم لاجئون فلسطينيون يمكن أن تكون مصدراً لبعض التوترات السياسية والإجتماعية.

2- الدول المتوسطة التجانس

هي الدول التي تبلغ نسبة التكوينات الإثنية فيها ما بين 15-25 % من مجموع السكان أي في حدود المتوسط العام في الوطن العربي ككل وتضم هذه المجموعة كلا من:

-الكويت : (3 مليون نسمة) توجد بها أغلبية عربية مسلمة سنوية حوالي 80% مقابل 20% شيعة نصفهم من أصول ثقافية عربية ونصفهم من أصول إيرانية وافدة وإثر الثورة الإيرانية بدأت بذور التوتر تظهر بين الجانبين السني والشيعة خاصة بعد إشتعال الحرب العراقية الإيرانية وإن ظلت التوترات دائماً في حدود يتم إحتوائها بواسطة الدولة والمعتدلين من كلا الجانبين .

-الإمارات : بلغ عدد سكان الإمارات أكثر من 4 ملايين نسمة، ويمثل الوافدون نسبة 75.6 من إجمالي السكان ويشكل الشيعة مايقارب نصف سكان دبي كما يشغلون في الدولة عموماً حدود 20% من مجموع المواطنين الذين يمثلون أقلية بالنسبة لمجموع السكان ولا يشكل الشيعة في الإمارات أو العمالة الأجنبية مصدراً ظاهراً للتوتر والصراع مع الأغلبية العربية السنوية من مواطني البلاد وإن كانت الآثار السلبية لوجود أعداد ضخمة من الوافدين بدأت تظهر مشكلة خطراً على مستقبل الهوية القومية والدينية والثقافية في دولة الإمارات وغيرها من دول الخليج. -عمان : (3.3 مليون نسمة) أغلبية السكان حوالي 70% هم عرب مسلمون أباضيون مقابل أقلية عربية مسلمة سنوية حوالي 20% وتوجد أقلية مسلمة شيعية عرب وإيرانيين أقل من 10%) ، غير أن التنوع الإثني في عمان لا يشكل مصدراً هاماً للتوتر في الوقت الحاضر وإن كان ذلك لا يعني عدم قابليته لأن يكون كذلك .

-الجزائر 36 مليون نسمة حسب تقديرات الأمم المتحدة سنة 2007 ويشكل البربر حوالي 22% (أي 12 مليون نسمة) مقابل الأغلبية العربية التي تمثل 75% ، وبعد الإستقلال وإثر سياسات التعريب تشكلت الحساسية الثقافية عند البربر تلك الحساسية التي عبرت عن نفسها أحياناً في إضطرابات عنيفة مثل تلك التي حدثت في تيزي أوزو عام 1980 كما شهدت سنة 2001 صدامات بين السلطة وبعض أبناء منطقة القبائل الذين يرفعون مطالب ثقافية وسياسية بإسم الأقلية البربرية.

إن الدول العربية المتوسطة التجانس تعتبر ذات مجتمع تعددي يتكون من عدة جماعات تحتفظ بهوياتها الخاصة ولكن بعضها - على الأقل - تمكن

من إيجاد صيغة تآلف بين الهوية الخاصة والعامية ومن التفاهم حول بعض الأسس. وإن كانت هذه الدول تعاني بين فترة وأخرى من أزمات داخلية بسبب التدخلات الخارجية أو بسبب إحتكار إحدى الجماعات الإثنية لمراكز القوة والثروة²³.

3- الدول الأكثر تنوعاً والأقل تجانساً

وهي تلك الدول التي يصل فيها حجم الأقليات إلى أكثر من 25% من إجمالي عدد السكان ، وفي بعضها لا توجد أغلبية مطلقة لأي مجموعة إثنية (العراق – لبنان) كما أن أربعة منها شهدت صراعات مسلحة في العقود الأخيرة كان العامل الإثني أحد أسبابها (العراق – اليمن – السودان – لبنان .

وتعتبر الدول الأكثر تنوعاً من الناحية الإثنية ذات " مجتمع فسيفسائي " يتألف من عدة جماعات تغلب هوياتها الخاصة على الهوية العامة وتتصف العلاقات فيما بينها بالتزاوج بين عمليتي التعايش والنزاع وعدم القدرة على الإتفاق حول الأسس .ويمكن إدراج الدول العربية التالية ضمن قائمة الدول الأكثر تنوعاً من الناحية الإثنية :

-العراق: (23 مليون نسمة) : على المحور اللغوي الثقافي توجد بالعراق أغلبية عربية لغة وثقافة (حوالي 80%) إلى جانبها أقلية لغوية ثقافية رئيسية كردية حوالي 18% وجيوب قليلة من التركمان والإيرانيين والآشوريين والأرمن كلها لا تتجاوز أكثر من 2%. وعلى المحور الديني توجد أغلبية عربية مسلمة حوالي 95% وإلى جانبها أقلية مسيحية تصل إلى حوالي 4% ومجموعات ضئيلة من اليزيديين والمنديين والصابئة واليهود تشكل في مجموعها حوالي 1%.

أما على المحور المذهبي فنجد مجموعتين متساويتين في الحجم تقريباً وهما السنة (حوالي 48%) والشيعية هم (حوالي 48%) ومن الناحية السلافية فكل العراقيين ينتمون إلى السلالة السامية – الحامية أو البحر متوسطة .

إن مثل هذه التعددية تجعل الحفاظ على تماسك ووحدة المجتمع العراقي ومن ثم الدولة العراقية مهمة صعبة وحساسة وأدنى إختلال يؤدي إلى مشكلات كبيرة كما حدث في العقود الثلاثة من القرن العشرين حين إشتعل التمرد الكردي المسلح في شمال العراق وائر هزيمة النظام العراقي في حرب الخليج الأولى نشب تمردان شيعي في الجنوب وكرد في الشمال تعامل معها النظام بالقوة ولكن القوى الأجنبية متمثلة في أمريكا وبريطانيا فرضت على الحكومة العراقية آنذاك معطيات على الأرض تنتقص من السيادة العراقية فيما عرف بالمناطق المحظورة على الطيران العراقي .وقد لعبت القوى الكردية والشيعية دوراً هاماً في مساعدة أمريكا في الحرب الأخيرة التي أدت إلى سقوط النظام وإحتلال العراق ولا شك أن هذه القوى تجد في الواقع السياسي الذي فرضه المحتل فرصة لا تريد التفريط فيها من أجل المحافظة على مواقعها وقد عملت في سبيل ذلك على اعتماد الورقة الإثنية كأساس لتوزيع المناصب والمكاسب مما يهدد كيان الدولة العراقية.

-البحرين : (حوالي 656 ألف نسمة) توجد بها ثلاث جماعات إثنية هي العرب السنة حوالي 45% من إجمالي السكان والعرب الشيعة حوالي 45% إلى جانب العمالة الوافدة .وبعد تفجر الثورة الإيرانية تحركت في نفوس الشيعة بذور السخط على الأسرة الحاكمة كما شهدت التسعينيات من القرن العشرين مصادمات بين السلطة وبعض القوى الشيعية نتج عنها قمع وإعتقالات في صفوف تلك القوى وبعد التطورات الأخيرة داخل الأسرة الحاكمة شهدت البحرين بعض الإفتتاح السياسي خفف من حدة التوترات الناجمة عن المشكل الإثني.

-سوريا : (حوالي 17.5 مليون نسمة) توجد بها أغلبية عربية سنية (أكثر من 65%) والعلويين 12% والمسيحيون بمختلف طوائفهم 8%

23 - المرجع السابق - الجزء الأول

والأكراد 8% والدروز 3% والأرمن 3% كما توجد جيوب إثنية صغيرة كل منها يشمل عدة آلاف وتشمل الشيعة الإثنا عشرية (55 ألف) والشيعة الإسماعيلية (66 ألف) واليزيدية (110 ألف) وبقايا الطائفة اليهودية حوالي 300 ألف .

وقد أدت هجرة أبناء إحدى الأقليات (العلويين) على السلطة في سوريا إلى تبرم الأغلبية السنية مما أدى إلى أحداث عنف وصلت قمتها في أحداث حماه في الثمانينات، وكما في عراق صدام حسين وجزائر الحزب الواحد سابقاً يختلط التبرم الطائفي والتقاضي بالسخط العام على تسلط الحزب الحاكم الواحد ذو القيادة الطائفية في سوريا .

لبنان : (3.6 مليون نسمة)²⁴ هو أكثر الأقطار العربية تنوعاً وتعدداً من الناحية الإثنية فعلى المحور الديني ينقسم لبنان إلى مسلمين (51.5%) ومسيحيين 49.5% وكل من المسلمين والمسيحيين توجد بهم طوائف مذهبية لا تشكل أي منها أغلبية عديدة حيث ينقسم المسلمون إلى شيعة 25% وسنة 20% ودروز 7% وهم جميعاً عرب لغة وثقافة ، أما المسيحيون فينقسمون إلى مارونيين 20% و روم أرثوذكس 11% و روم كاثوليك 7% و 1% لكل من بروتوستانت ولا تين كاثوليك وسوريون أرثوذكس ، وجميع هذه الطوائف عرب لغة على الأقل وإن كان البعض خاصة الموارنة ينكر هويته العربية حينما تتوتر علاقتهم ببقية الطوائف بالإضافة إلى الأرمن وهم غير عرب لغة وثقافة وهم وافدون ويدينون بالمسيحية وثقافتهم الأرمنية ويمثلون حوالي 7%

وتاريخ لبنان الحديث هو تاريخ التعايش والصراع بين هذه المجموعات الإثنية وقد أعطت هذه التركيبة الحساسة مجالاً واسعاً لتدخل القوى الأجنبية الإقليمية والدولية في شؤون لبنان ، وقد صاغ اللبنانيون بعض الترتيبات التي تضمن الحد الأدنى من مصالح كل طائفة وقدرراً من الإستقرار السياسي مثل ما عرف بالميثاق الوطني عام 1943 الذي أصر الإلتزام به حتى عام 1975 حين نشبت الحرب الأهلية اللبنانية والتي كان وراءها من بين عوامل أخرى التغير السكاني الذي حصل في العقود الثلاثة التي تلت الميثاق حيث أصبح المسلمون ككل أكثر من نصف السكان والمسيحيون ككل أقل من نصف السكان كما تبدل الوضع النسبي لعدد من الطوائف الأمر الذي يقتضي-مراجعة التركيبة السياسية،ولكن تلكا النخبة الحاكمة في الإستجابة لهذه المتغيرات أدى إلى زيادة السخط بين بعض الطوائف التي تعتبر مثل تلك التركيبة السياسية ظالمة لها وتفاعل ذلك مع عوامل داخلية إقليمية ودولية فإضجر الوضع ونشبت حرب أهلية عام 1975 لم تتوقف إلا بعد ما تم تنفيذ إتفاق الطائف الذي كانت القوى اللبنانية قد اتفقت عليه عام 1989.

اليمن : (حوالي 8.18 مليون نسمة) ينقسم إلى جماعتين إثنتين هما الشيعة الزيدية والسنة الشافعية (49% لكل واحدة منهما) بالإضافة إلى جيوب صغيرة من الأباضية واليهود ، وبعد الوحدة تغيرت المعادلة السكانية ليصبح السنة أكثر من 58%. وربما تلعب محاور الإستقطاب الجهوي والقبلي في اليمن دوراً أكبر أهمية من محاور الصراع المذهبي وقد كشفت عام 1994 عن هذا الإستقطاب القبلي والجهوي بين الأطراف المتصارعة رغم الشعارات التي رفعها الطرفان من وحدوية عند الشماليين واشتراكية عند الجنوبيين.

السودان : 40 مليون نسمة ، أهم إنقسام إثني في السودان هو بين الأغلبية العربية أو المعربة (حوالي 68%) و أقلية زنجية (25%) وحوالي 15% من هذه الأقلية هم مسيحيون كاثوليك وأغلبها ذو ديانات وثنية بدائية. وتعيش الغالبية العربية المسلمة السنية في شمال السودان بينما تعيش الأقلية الزنجية في الجنوب ، وما إن إستقل السودان حتى اندلع تمرد في الجنوب توقف بمقتضى- إتفاق أديس ابابا 1972 لتندلع بعد ذلك حرب أهلية في الجنوب أيضاً عام 1983.

24 - لا يوجد تعداد حديث لسكان لبنان بسبب حال الحرب و كثرة الهجرات الخارجية . و بالتالي التعداد المبين في الدراسة هو على اساس احصائيات عام 2001 كما اشارت احصائيات الامم المتحدة .

وقد تفاقمت المشكلة الإثنية في جنوب السودان بفعل تحلف الجنوب والصراع بين العسكر والقوى المدنية في الخرطوم على السلطة بالإضافة إلى مطالبة القوى الإسلامية بتطبيق الشريعة الإسلامية في السودان وهو أمر يتوجس منه الجنوبيون ، وقد خلفت الحرب الأهلية في جنوب السودان خسائر كبيرة بين الجانبين وأعاقت جهود التنمية وشكلت نزاعاً مزمناً من أطول النزاعات داخل القارة الإفريقية ، وشهدت السنوات الأخيرة مفاوضات شاقة ظلت بين شد وجذب حتى تم التوقيع أخيراً على إتفاق نيروبي بين الحكومة السودانية وحركة التمرد الرئيسية في الجنوب بقيادة جون قرنق الذي توفي لاحقاً في حادث تحطم طائرته ولم تتضح بعد كل ملابسات موته إلا أن خليفته سلفاًكير قد واصل تنفيذ إتفاق نيروبي وإذا ما قدر لهذا الإتفاق أن يظل صامداً فإنه يمكن لجرح خطير في الدولة السودانية أن يتوقف عن النزيف ، ولكن المشكلة الإثنية في السودان معقدة إلى درجة كبيرة فما أن لاحت إمكانية حل مشكلة الجنوب حتى شهد الغرب السوداني و بالتحديد إقليم دارفور تمرداً مسلحاً يتغذى من التهميش والتخلف الذي عانى منه سكان هذه المنطقة منذ الإستقلال والأخطر في الموضوع أن هذا النزاع بدأ يتجه نحو التدويل وبدأ السودان يتعرض بفعله لضغوط دولية شديدة قد تؤدي إلى خروج هذا الأقليم عن سيادة الدولة السودانية .

وهناك محاور أخرى للتوتر في السودان حيث توجد طريقتان صوفيتان متنافستان هما " المهديّة " أو " الأنصار " التي تتركز في غرب السودان ولها حزبا الخاص بها وهو حزب الأمة ، و " الحتمية " التي تتركز في شمال السودان ولها حزبا " الحزب الإتحادي " وقد مهد الصراع بين الحزبين دائما للإقلابات العسكرية التي طبعت التاريخ السياسي السوداني الحديث والتي كان آخرها عام 1989.

-المغرب: بلغ عدد السكان 33مليون وأربعة وسبعون ألفا، ويوجد بالمغرب تنوع إثني على المحور اللغوي الثقافي : أغلبية عربية حوالي 66% وأقلية بربرية حوالي 33% ويشترك البربر مع العرب في المغرب في المتغيرات الثلاث : الدين - المذهب - السلالة . ولم يكن الإختلاف الإثني بين العرب والبربر ذا دور كبير في التأثير على العلاقة بين المجموعتين تاريخياً وحتى عندما حاولت فرنسا أن تخلق شقاقاً بينها فإنها لم تنجح مثلما لم تنجح في الجزائر .ولكن السلطة الحاكمة بعد الإستقلال قد قامت بين فترة وأخرى بإستغلال الورقة البربرية ضد المعارضة السياسية وكذلك ضد الجزائر كلما توترت العلاقة بين الدولتين . تلك بعض التفاصيل المتعلقة بالتعددية الإثنية في المنطقة العربية ، تلك التعددية التي تفرض تحديات عديدة على الدولة العربية المعاصرة بما تتركه من أثر سلبي على الإستقرار السياسي والسلم الإجتماعي . وبذلك يضاف العامل الإثني إلى العوامل التاريخية التي ساهمت في التأسيس لأزمة الدولة العربية المعاصرة . وبينما ينظر البعض للقوميات الإثنية والعشائرية القبلية بوصفها عاملين أساسيين في تكوين الهوية السياسية للمجتمعات العربية ، يرى فيها البعض الآخر ثمرة لتلاعب القوى الأجنبية وتجسيدها لإرادتها السرية والعلنية في تقسيم البلدان العربية وتفكيك الدول إلى دويلات غير قابلة للحياة . وقد جعلت أغلب الحركات الوطنية التي نشأت في بداية القرن العشرين من الكفاح ضد الطائفية والعشائرية شعارا رئيسيا من شعاراتها، ونظرت بعداء شديد لأي شكل من أشكال التعبيرات الطائفية.

وفي وقتنا الراهن كثيرا ما يركز المحللون على الانقسام الطائفي -الإثني والديني- لتفسير الأزمة الطاحنة التي تواجهها معظم الدول والمجتمعات العربية في مساعيها لإقامة نظم ديمقراطية أو حتى لتجنب مخاطر الحرب الأهلية . ولا يزال الكفاح ضد الطائفية يشكل محور الأفكار التحررية التي تنادي بها الحركات القومية واليسارية التي ترى في استمرار وجودها عائقا رئيسيا أمام تطور الولاءات الوطنية.

ويقدم الوضع القائم في لبنان والعراق واليمن، والنزاعات العنيفة التي شهدتها هذه المجتمعات ومجتمعات عربية عديدة أخرى، في نظرهم، نماذج حية للدور السلبي الذي تلعبه الطائفية في قطع الطريق على نشوء الدولة القومية، وفي التمكين للاحتلال وسحب البساط من تحت أقدام الحركة الوطنية، وفشل التحولات الديمقراطية.

لقد تحولت الإثنيات -على مختلف أنواعها- في اللغة السياسية التقدمية العربية من ظاهرة تاريخية اجتماعية متحوّلة إلى لعنة أبدية وعاهة مجتمعية لا يعرف أحد كيف يمكن احتواء تأثيراتها السلبية ولا التخلص منها. وأصبح الخوف من تفجراتها المحتملة عقبة أمام تطور المناقشة السياسية نفسها، فهي فتنة نائمة لا سيطرة لنا عليها، والحديث فيها بأي شكل جاء لا يمكن أن يكون إلا إيقاظا ملعونا لها وإطلاقا لبراكينها الكامنة.

ولا يعادل الكره الذي تراكمه الثقافة السياسية العربية ضدها بكل تياراتها اليسارية واليمينية، الاستبدادية والديمقراطية، سوى الخوف من التأمل الموضوعي فيها وفي أسباب بقائها وانتشارها. ولذلك استقر السلوك العربي على نوع من الانقسام في السلوك السياسي إزاءها، فوجد الفرد الذي لا يكف عن إدانة الولاءات الإثنية والعشائرية والتبرؤ من شرورها لا يتردد في أغلب الأحيان في الانصياع لقانونها، والاندفاع في أحيان أخرى بإرادته وأحياناً من دون إرادة- وراء رهانات وتلاعبات وحسابات و مكاسب إثنية لا حدود لها.

يخلق الحديث المتكرر عن الطائفية وعيا شقيا لدى المجتمعات العربية التي تشعر بأنها ضحية آلية عمياء جبارة تفرض عليها الانقسام بين عصبية متنافرة، وتغلق أمامها أبواب التحولات السياسية الديمقراطية والوطنية. ويقدر ما يدمر هذا الشعور الثقة المتبادلة بين أبناء الطوائف المختلفة التي تتبارى في اتهام بعضها البعض بإخفاء النوايا والرهانات الطائفية، يزرع الشك واليأس عند المجتمع بأكمله في إمكانية التعايش داخل الوطن الواحد، بل في إمكانية بناء مثل هذا الوطن الذي يفترض التضامن والتكافل والتعاون بين جميع أفرادها، بقدر ما يجمعهم تحت سقف واحد ويفرض عليهم مصيرا مشتركا. والواقع أن التركيز على الطائفية والبنات العشائرية في البلدان العربية لا يعكس إدراكا لمخاطر حقيقية وحمية، بقدر ما يعبر عن الكسل والبؤس الذين اتسم بهما الفكر القومي والوطني المحلي الذي اتجه -في سعيه لإقامة دولة وطنية حديثة وإضفاء المشروعية السياسية عليها- إلى التركيز على مسألة الهوية والتجانس والاندماج بدل بناء مفهوم المواطنة، والتأكيد على واجب الدولة الحديثة في تأمين شروط الممارسة القانونية لها، وبالتالي ضمان حرية أبنائها ومساواتهم.

فقد سعت الدولة المحلية إلى التعويض عن غياب برنامج بناء المواطنة في مشروعها، أي عن غياب مشروع الدولة الوطنية الحديثة بالفعل، بتضخيم الحديث عن الهوية والالتزامات الثقافية والتاريخية الأحادية. كانت النتيجة توليد نزعة وطنية انصهارية صماء تتطابق مع مفهوم العصبية الطبيعية أكثر مما تعبر عن نشوء فكرة وطنية وشخصية سياسية حقيقية. هكذا أصبح التعدد الطائفي -الديني والإثني- يظهر على أنه نقمة إلهية أو كارثة طبيعية، بدل أن يعاش -كما كان عليه الحال دائما في المجتمعات القديمة- كثروة وطنية. وأصبح الوضع الاعتيادي الذي عرفته مجتمعاتنا منذ قرون، وبنيت من حوله نظمها الأخلاقية الرئيسية، بما تجسده من قيم التعايش والتسامح التاريخية التي ميزت المجتمعات العربية والإسلامية،

حالة شاذة أو تعبيراً عما يشبه الخطيئة الأصلية، بل كعاهة ولادية تعاني منها مجتمعاتنا منذ نشأتها، تميزها عن غيرها وتفصلها عن المجتمعات الأخرى الطبيعية، وتخط من قدرها وقبها الأخلاقية الجوهرية²⁵.

والقصد.. ليس تعدد الطوائف ولا استمرار البنيات الإثنية هو السبب في تخلف بنية الدولة القومية الوطنية العربية، ولا هو المسؤول عن تعثر مشاريع الاندماج الوطني، وعدم تقدم مشاريع التحويل الديمقراطي. ولا يشكل كلاهما أي لعنة أبدية أو تاريخية. لجمع المجتمعات مكونة من جماعات متعددة، ويمكن تخفيضها جميعاً إلى مجموعة لانهائية من الأقليات الثقافية والدينية والعرقية والمهنية والجنسانية والحضرية والريفية وغيرها. والمجتمعات الصناعية المتقدمة أكثر تعددية اليوم طائفاً وعرقياً من المجتمعات العربية. وما تتميز به مجتمعات الصين والهند وغيرها من المجتمعات الآسيوية عموماً، يفوق بما لا يقاس ما تعرفه المجتمعات العربية التي تبدو في هذا المنظور مجتمعات شديدة التجانس والأحادية الثقافية. ويعبر هذا التعدد الواسع في المجتمعات الآسيوية -بعكس ما هو شائع- عن درجة ازدهار الحضاري الذي عرفته هذه المجتمعات في الماضي. فهذا الازدهار لا ينفصل عن نمو قيم التسامح والتعايش، وما يتيح من إمكانيات التفاعل والتبادل والتواصل بين الثقافات، وما يفرزه من حريات فردية وجمعية. فبقدر ما يدفع إلى تكريس التعددية ومو القيم الإنسانية، يؤسس لمفهوم التنوع الإيجابي والمثري داخل المجتمع الواحد، ويحث مجموعات الرأي والثقافة على التعايش وقبول الآخر²⁶.

وهذا القبول بالتنوع والتعدد وما يرافقه من انتشار التسامح والألفة بين البشر، يفتح عقل الأفراد وأفق تفكيرهم، ويشجع أصحاب الطموح والعقول النيرة في المناطق الأخرى المغلقة بل "المتوحشة" على القدوم والاستثمار البشري والمادي في أرض الحضارة والمدنية. وهذا ما يجعل بلاد الحضارة مرتبطة في كل زمان ومكان بمجتمعات التعدد والتعايش والتنوع الثقافي والقومي. لا حاجة للذهاب بعيداً لمعاينة هذه الديناميكية التاريخية الحضارية، فالعالم العربي هو اليوم أكبر منطقة طاردة للجماعات الأقلية المتميزة أو المغايرة²⁷، سواء أكانت جماعات دينية أم جماعات عرقية أم جماعات رأي وثقافة سياسية ومعارضة.

25 - احمد محمود ولد محمد / باحث في علم الاجتماع السياسي، التعددية الإثنية في المنطقة العربية، مقال منشور ، مايو 2005 <http://www.invisionpower.com>

26 - نيفين مسعد، المتغيرات الداخلية وسيناريوهات المستقبل العراقي، مقال منشور ، 2006 ، <http://usinfo.state.gov/arabic/mena/0122rich.htm>

27 - وهناك عدد كثير من الدراسات العربية التي أشارت إلى هذه الحقيقة و نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

- صلاح عبد العاطي، الأقليات وحقوق الانسان في المجتمع العربي، الحوار المتمدن - العدد: 1590 - 2006 / 6 / 23
- محمد عابد الجابري: تكوين العقل العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية) ط5، 1991م.
- برهان غليون واخرون، حقوق الانسان العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 75
- سعد الدين ابراهيم، واخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996،.
- دهمام العزاوي، الأقليات والأمن القومي العربي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2002
- حيدر علي، وميلاد حنا، أزمة الأقليات في الوطن العربي، دار الفكر، دمشق، سوريا.

كما يشير أيضاً تقرير التنمية البشرية لعام 2007، الصادر من برنامج التنمية الخاص بالأمم المتحدة UNDP، والذي أكد على انتشار ما يسمى بالمهمشين وثقافة العشوائيات في الدول النامية أو ما أشار إليه التقرير " دول الجنوب" ، وان هذه الثقافة وتأثيرها على الحالة الاجتماعية والثقافية الاقتصادية تؤدي إلى طرد الافراد من هذه النطقة أملاً في الحصول على مقومات معيشية أفضل للاطلاع على المنيد من المعلومات عن المناطق الطاردة انظر www.undp.org/en/media/hdr_20072008_AR_cover_PDF

وجميع هؤلاء يقصدون الدول الصناعية الكبرى المتقدمة، حيث يسود التسامح والحريات الدينية والفكرية، ويعززون من قدراتها الحضارية بما يحملونه معهم من رؤى وأفكار وتطلعات وطموحات خاصة، في الوقت الذي تنحو فيه المجتمعات العربية -مثلها مثل المجتمعات المتأخرة الأخرى- إلى الانغلاق وتقديس التجانس الديني والقومي بأي ثمن، وكبت الاختلاف، والخوف من التعدد والتباين في الرأي، حتى داخل الطائفة أو الجماعة الإثنية أو العرقية الواحدة. وليس هذا من علامات التقدم الحضاري ولا التشكل الوطني ولا التسامي الديني بأي حال. وبالعكس، يعبر استقبال المهاجرين والجماعات المغايرة عن ثقة المجتمعات التعددية بنفسها، أي بثقافتها ومستقبلها وقدراتها على الدمج والاستمرار، بينما يعبر طرد الأقليات -بصورة واعية أو غير واعية- عن استبداد القلق والشك وغياب الثقة بالنفس عند المجتمعات.

فكما أن لوجود أغلبية ثقافية أو دينية متجانسة دورا كبيرا في خلق شعور بالاستقرار والاستمرارية والثبات عبر التاريخ، تشكل الأقليات المنفتحة باستمرار على الخارج، والعبارة عادة لحدود البلدان، ناقلا مثاليا للمكتسبات والإبداعات والابتكارات التقنية والعلمية والفكرية، وبالتالي حاملا رئيسيا لديناميكية التفاعل والتواصل بين الثقافات والحضارات. ليست التعددية الدينية والطائفية والمذهبية والقومية هي المسؤولة عن أي نزاع من النزاعات التي تعرفها المجتمعات العربية. وليس لوجودها أي نصيب في ما تعاني منه الدولة والحياة السياسية والعقائدية من توتر وتمزق واضطراب. إن المسؤول عن كل ذلك هو استغلال التعددية، أي توظيفها من قبل النخب الاجتماعية في الصراعات السياسية والاقتصادية. ويدخل هذا الاستغلال مباشرة في حقل السياسة لا في حقل المعتقدات أو الاختلافات القومية أو الجماعات الإثنية المتساكنة.

1- المجتمع العربي مجتمع متعدد الانتماءات :

إن المجتمع العربي متعدد الانتماءات بحيث يتكون من دوائر انتماء مختلفة: قومية ومدنية وسياسية وطائفية وإقليمية وحولية وغيرها. بعض هذه الدوائر تتقاطع، مما يجعل الفرد ينتمي إلى دوائر انتماء مختلفة في آن واحد كأن يكون مثلا عربيا وشيوعيا ومسلما وابنا لهذه القرية ولتلك المحولة²⁸. لذلك فإن هذه الدوائر تشكل، بالنسبة للفرد الواحد، شرائح في تكوين هويته يكون ترتيبها من حيث الأهمية مختلف من فرد إلى آخر.

مع تعرض وجودنا القومي وهويتنا القومية للتهديد كان من الطبيعي أن تقوم، بوعي وبغير وعي، بمحاولة تغليب الهوية القومية على بقية الانتماءات الطائفية والحولية بل والتنكر لهذه الانتماءات على اعتبار أنها تتعارض وتضعف الانتماء القومي الذي يتعرض للتهديد والتصفية. من هنا نما موقف معادي لهذه الانتماءات ويعتبرها آفة يجب محاربتها أو اقتلاعها من صفوف وقلوب الناس. أحقا هي آفة؟ وهل يمكن أصلا اقتلاعها. فالانتماء إلى القبيلة يدعوا للتفاخر من الانحدار لقبائل يعربية أم قحطانية وهذا ما عرف عند باحثي التاريخ بالقبائل العاربة أو المستعربة وما ظهر في العهد الاموي في توزع القبائل العربية بين البائية أو القيسية وان كانت الحمية القبلية كانت تعلقو على الانتماء القومي في الصراع الداخلي

28 - كلمة حمولية : تعني اي انه يمكن تحميلها أكثر من معنى و يمكن ان يتم تكيفها على أكثر من صعيد ، ففي الأصل اللغوي هي مشتقة من حمولة الشيء اي ملؤه و محتواه. فإذا قلنا أن الهوية العربية حمولية فهذا يعني انها محملة بأكثر من معنى و أكثر من اتجاه ديني و ثقافي و تاريخي و ديمغرافي و جغرافي و غيرها من الاتجاهات التي من شأنها ان تؤثر على الهوية و تحدد توجهاتها و ترسم سماتها و صفاتها الأساسية .

بين تلك القبائل حيث افرز الالتئاء القبلي العديد من الحروب الدموية الطويلة امتد بعضها ما يقارب الاربعين عاماً كحرب داحس والغبراء هذه الحروب كانت تعلق على الالتئاء القومي الواحد . إلا ان الهوية القومية نراها تبرز من خلال التوحد القبلي بما فيها المتصارعة أمام الخطر الخارجي كما جرى في حرب ذي قار .

الاتجاه الثاني في تشكل الهوية العربية : ظهر في اشكال من النظم السياسية ما قبل الاسلام في دولة مستقلة هي مملكة الانباط خاصة في عهد الحارث الثالث الذي جعل من دمشق عاصمة لدولته ولكنها انهارت في عام 04 ما قبل الميلاد بعد الغزو الروماني لبلاد الشام بعدها ظهرت دول تابعة إما للروم أو الفرس كدولتي الغساسنة والمناذرة لكل منها استقلال ذاتي وحكم على القبائل العربية في محيطها الجغرافي وحتى الدولة التدمرية التي سبقتها كانت تابعة للروم إلا في سنوات قليلة ظهرت في انتفاضة زنوبيا ضد الهيمنة الرومانية.

كلا الاتجاهين كانا يشكلمان الارهاصات الاولى لظهور الهوية العربية وان كان الالتئاء القبلي يغلب على الالتئاء للهوية العربية في تلك المرحلة من التاريخ . بدأت الهوية العربية أكثر وضوحاً في ظهور الاسلام حتى كادت تتغلب على الالتئاء القبلي في مراحل زمنية وما عزز ظهور تلك

- 1- القرآن الكريم الذي نزل من الرحمن عزوجل بلسان عربي مبين وذكرت بعض الآيات الكريمة بأنه قرآن عربي مما عزز مكانة اللغة العربية وقدم للعرب أكبر انجاز لغوي حين وحد اللغة في لهجة قريشومرور الوقت ذابت بقية اللهجات التي كانت سائدة في الجزيرة العربية واختفت مما منع اللغة من الانقراض والاندثار كما حدث للغات قديمة كانت تعاصر اللغة العربية كاللغة اللاتينية التي تفتت الى لغات متعددة في اوربا .
- 2- الرسول الذي انزل عليه القرآن الكريم وبشر به كان عربياً بالنسب واللغة والشعور وهو محمد صلى الله عليه وسلم مما اعطى الهوية العربية مكانة استمرت الى يومنا هذا .
- 3- الاسلام اضافة الى انه دين لكافة البشرية جاء لعبادة الله الواحد الاحد وبنيي الشرك كان في الوقت نفسه مشروعاً عربياً فوحد العرب لأول مرة في التاريخ من المحيط الى الخليج جعل لهم دولة ومؤسسات افتقدوها من قبل انهم الصراعات القبلية على الكلاً والماء ليحولهم الى دولة من اعظم دول العالم في العصور الوسطى .
- 4- العرب كانوا حملة الرسالة ومادتها وعلى اكتانهم انتشرت في العقود الاولى من ظهور الاسلام ومع تربيعهم على مفاصل الدولة ومؤسساتها المدنية والعسكرية انتشرت اللغة العربية وبرز العنصر العربي كعنصر سيادي تعززت هويته كلما كانوا اقوياء .

بعد الضعف الذي اصاب العرب والمسلمين بظهور العصور الحديثة واخراجهم من الاتدلس وسيادة العناصر غير العربية على الدولة الاسلامية من ممالك وترك بدأت الهوية العربية في الضعف استمر لعدة قرون وحتى منتصف القرن التاسع عشر . الظهور الجديد للهوية العربية يظهر في منتصف القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بسبب ظهور الفكر القومي في اوربا وظهور الدول القومية وتنامي القومية الطورانية في الدولة العثمانية على حساب الالتئاء العثماني الاسلامي وكان لهذا الالتئاء شكلاً تعصبياً حاداً تجلى باحتقار الامم الاخرى التي كانت تنضوي تحت راية الدولة العثمانية واشتد هذا الاستعلاء القومي التركي بعد الانقلاب التركي عام 8091 على السلطان عبد الحميد الثاني وتولي جمعية

الاتحاد والترقي الشوفينية مقاليد السلطة وما تبع ذلك من اضطهاد لبقية القوميات التي بدأت تواجه النزعة القومية التركية ومنها القومية العربية . وكان من نتائجها الثورة العربية عام 1691 وما نتج عنها .

المرحلة الاستعمارية الاوربية : حاولت القوى الاستعمارية التي سيطرت على الدول العربية وخاصة فرنسا وبريطانيا طمس الهوية العربية وتفتيتها وفق ما تم تقسيمه جغرافياً بخطوط سايكس بيكو من اجل خلق هوية قطرية بدلاً من الهوية العربية الواحدة فأنشأت منظمات سياسية ذات اهداف قطرية اوجدت قوانين تمنع التواصل بين الاقطار العربية ومن ثم اوجدت دساتير قطرية تكرس القطرية حتى البعض منها من قال ان الشعب في القطر امة مستقلة وانه ليس من امة عربية تم تجزئتها .

مرحلة الاندفاع القومي الحديث : من منتصف الاربعينات وحتى التسعينات بدأت هذه المرحلة باندفاع قوي عبر منظمات قومية وشعور شعبي بإحياء الهوية العربية استمر اندفاع التيار القومي حتى نسخة حزيران عام 6791 حيث بدأ التراجع للتيار يتدرج هبوطاً فكانت زيارة السادات للقدس عام 1977 و التي شكلت مرحلة محممة من مراحل تطور الصراع العربي الاسرائيلي ، كم انها ألقت بظلالها على القومية العربية و الهوية العربية بشكل عام ²⁹ .

واليوم تشتد معاناة الانسان العربي بسبب ازمة الهوية بعد النكسة القومية الحطرة التي اعقبت اتفاقيات كامب ديفيد واولسو وعربه وتداعيات حرب لبنان وحرب العراق وايران وغزو الكويت وحصار العراق واحتلاله والازمات المتتالية على فلسطين والسودان ولبنان وما يفرزه المشروع الامريكى الصهيوني المسلح سياسياً وعسكرياً من تدمير للهوية العربية وتفتيت المجتمع العربي الى طوائف وعشائر ومجموعات متناحرة بما يسميه المشروع بـ « الفوضى الخلاقة » من اجل اعادة تركيبه وفق اجندة صهيونية امريكية . كما تعود هذه الازمة الى وجود الانسان العربي في ظل كيانات سياسية واجتماعية متعددة ومتعارضة تبدأ بالقبلية والطائفة مروراً بالاقليمية والقطرية ثم الى الدين والقومية .

والوطن العربي كما تشير بعض الدراسات العربية بأنه كيان مركب³⁰ معقد تتداخل فيه عناصر الولاءات المحلية الولاءات الوطنية بالولاءات الطائفية والمذهبية . ان تعددية الانتماء وتناقضاته تؤدي الى حالة من الانشطار في الهوية الاجتماعية والى حالة من التمزق الوجداني الداخلي عند الانسان العربي الذي تتخاطفه في آن واحد مشاعر انتماء اجتماعية متعارضة ومتنافرة في مختلف المستويات .

²⁹- و يذكر من ذلك التأثير حالة التشرزم التاريخية بين الدول العربية و منها موقف بعض الدول العربية و على رأسها العراق بمقاطعة مصر و مطالبتهم بنقل مقر جامعة الدول العربية .

³⁰- وقد أشارت عدد من الدراسات إلى هذه الحقيقة التي أصبحت من أهم الخصائص المميزة للوطن العربي و على رأسهم:

- دراسة الدكتور نيفين مسعد عام 2009 تحت عنوان " تكلفة الصراعات المذهبية و الطائفية في الوطن العربي " و المنشورة في مجلة المستقبل العربي عدد يونيو 2009.
- و هناك أيضاً دراسة لمأمون شحادة ، تحت عنوان " البطريكية الجديدة في المجتمع العربي " و هي دراسة منشورة أيضاً في مجلة الحوار المتمدين للدراسات العدد رقم 2549.
- و دراسة للباحث جعفر الشايب، الباحث في مركز آفاق للدراسات و البحوث و المنشورة تحت عنوان "النزاعات الاثنية في الدول العربية بعد احتلال العراق"، " 2009/01/11، منشور

يعد الانتماء محوراً مفصلياً يكشف الكثير عن الآلية النفسية التي تتحكم في علائقية المجتمع بأفراده، وما زال الكثيرون ينظرون الى الانتماء على أنه يخص الجانب السياسي وتجلياته، في حين أنه يتجذر في كافة الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية (وعرفه باحثون) : أنه مجموعة متكاملة من الأفكار والقيم والأعراف والتقاليد التي تتغلغل في أعماق الفرد فيحيا بها وتحيا به .حتى تتحول الى وجود غير محسوس كأنه الهواء يتنفسه الإنسان وهو لا يراه) . فالانتماء جذر الهوية الاجتماعية والكيهوية الاجتماعية ومن ثم الاجابة من نحن ؟ كما يشكل مجموعة الروابط التي تشد الفرد الى جماعة أو عقيدة أو فلسفة معينة . يميل الباحثون في علم الاجتماع الى تحديد الانتماء الاجتماعي للفرد وفقاً لمعيارين أساسيين متكاملين هما :

1. العامل الثقافي الذاتي الذي يأخذ صورة لجماعة معينة أو حزب أو عقيدة محددة .

2. العامل الموضوعي: الذي يتمثل في معطيات الواقع الاجتماعي الذي يحيط بالفرد أي الانتماء الفعلي للفرد أو الجماعة .

فالولاء هو الجانب الذاتي في مسألة الانتماء، ويعبر عن أقصى حدود للمشاركة الوجدانية والشعورية بين الفرد وجماعة الانتماء، وايضا الولاء حالة دمج بين الذات الفردية في ذات أوسع منها وأشمل، ليصبح الفرد بهذا الدمج جزءاً من أسرة أو من جماعة أو حزب أو أمة أو من الإنسانية جمعاء . قد ينتمي الفرد بالضرورة الى عشيرة، ولكنه لا يشعر بالولاء لها. وعلى خلاف ذلك لا ينتمي فرد الى عشيرة محددة، ولكنه قد يكون عشائرياً بمفاهيمه وتصوراتها .

-فالانتماء الفعلي يفرض نفسه، ويتجاوز حدود وأبعاد العامل الذاتي، وذلك كله مع اعتبار إمكانية التطابق بين العنصرين، قد يكون المرء عربياً ومؤمناً بعرويته، أو مسلماً مؤمناً بإسلامه في الآن الواحد، هذه حالة نجد فيها تطابقاً بين الانتماء والولاء .

-أما الولاء كونه البعد الثقافي والموضوعي لهذا الانتماء قد يتطابق وقد يتنافر مع الانتماء. مثلاً في حالة التطابق تجد عربياً يتكلم اللغة العربية، ويعيش على الأرض العربية، ويشعر بالانتماء التام لأمة العربية. أما في حالة التنافر تجد عربياً آخر يتكلم اللغة العربية ويعيش على الأرض العربية، ولكن ولاءه وتصرفاته وسلوكه مع مجموعة أو فكر أو جماعة أو دولة معادية للأمة العربية.

2- الانتماء القبلي قوي وثابت عبر التاريخ العربي:

من دراسة المجتمع العربي يتبين أن الانتماء القبلي، بمعناه الواسع (القبلي، العشائري، الحمولي، العائلي)، كان وما زال أقوى الانتماءات وأثبتها عبر العصور التاريخية منذ الجاهلية وحتى الآن. يقول الباحث المغربي محمد عابد الجابري أن الدولة العربية الإسلامية بنيت على أساس قبلي وكانت بمثابة "نظام كوندراي" وحد القبائل تحت رايته دون أن يفككها. الانتماء للإسلام أصلاً، حسب رأيه، جرى بشكل قبلي وليس فردي خاصة في المراحل اللاحقة لانتشار الإسلام. توزيع النفوذ والمال وقيادة الجيش كانت على أساس قبلي وهكذا استمر الأمر حتى انهيار هذه الدولة. في عصر الانحطاط الذي تلا انهيار الدولة، استمرت القبيلية بطبيعة الحال لتكون الانتماء الأقوى. مع تأسيس الأقطار العربية الحديثة في أعقاب اتفاقية سايكس بيكو لم تتلاشى القبيلية، بل وبنيت معظم الدول العربية على أساس قبلي

عشائري كما هو الحال في السعودية ودول الخليج والأردن والمغرب وغيرها. وحتى في الدول التي لا تبدو قبلية-عشائرية نلاحظ أن تقاسم النفوذ وانتقال الحكم يجري وفقاً لنسق قبلي كما هو الحال في سوريا والعراق وغيرها³¹.

إن تنامي مشاعر الانتماء الطائفي والقبلي أدى إلى ولادة موجة عارمة من مشاعر الولاء والتعصب بمستوياته المختلفة فأغلب المجتمعات العربية تعيش تحت تأثير موجة من القيم التعصبية والتمييز الطائفي والإقليمي والعشائري والعرقى الذي ينخر عظام الوجود الثقافي في الحيلة العربية المعاصرة .

تعريف القبيلة :

تكوين اجتماعي يقوم على روابط الدم والقرباة وروابط العادات والتقاليد المتوارثة، ويعد الانتماء القبلي وحدة التنظيم الأساسية في المجتمعات العربية . وعرفها أحمد الصبيحي : (جماعة تربط أعضائها صلات الدم والقرباة ، ونمط الانتاج والوزع والاستهلاك ، وأسلوب المعيشة ، والقيم ، ومعايير السلوك المشتركة وهيكال السلطة الداخلية) .

تعريف الطائفة

تكوين اجتماعي ديني على نمط محدد للممارسة الدينية ، إنها وجود اجتماعي يقوم على أساس الانتماء لدين أو مذهب أو ملة مذهبية . ويعرفها ناصيف نصار: جماعة من الناس يمارسون معتقداً دينياً بوسائل وطرق وفنون معينة ، وإنها تجمع ديني ، ولكنها تكتسب مع الوقت طابعاً اجتماعياً وسياسياً (الدين حالة عقائدية تميز بطابع الشمول ، فالدين يشمل عدداً من الطوائف الدينية ، فالدين الإسلامي يشمل طوائف عديدة وكذلك الدين المسيحي .

- إشكالية الولاء تطرح بين القضايا الساخنة في المجتمع العربي المعاصر وتتداخل حدود هذه المسألة مع منظومة القضايا الفكرية والاجتماعية الحيوية للمجتمعات العربية .

- تبدأ إشكالية الولاء والانتماء من خلال ما يتم طرحه من تساؤلات قديمة ومتجددة مثل : لمن يكون هذا الانتماء ومن ثم الولاء ؟ هل للوطن أم للعشيرة ؟ للحزب أم للعشيرة ؟ للإقليم أم للأمة ؟ هل يتطابق أم يتنافر الولاء مع الانتماء للحزب أو الحي أو المدينة أو العشيرة ؟ هل

31 - مروان دويدار، التعددية الثقافية داخل الوطن العربي ، الداخلي و الخارجي و الدستوري، مقال منشور مجلة عدالة الإلكترونية، العدد السابع، تشرين ثاني

وصلتنا تطبيقاً وإدراكاً لمفهوم المواطنة؟.. الخ من الأسئلة المتكررة منذ قرون من الزمن الى يومنا هذا. والتي تبحث لتأسيس صورة موضوعية للهوية العربية، والتي ستعكس على الوجود الاجتماعي والسياسي والثقافي³².

3- في غياب خدمات الدولة تقوم القبيلة بوظيفة بقاتية:

في القرون الأخيرة تراجعت الانتماءات القبلية في أوروبا وشمال أمريكا وبدأ عصر الفردية Individualism أصبح فيه الفرد كياناً مستقلاً معترف به وبمخاطباته ورأيه وقيمه. فقط في هذه المرحلة بدأ الحديث عن حقوق المواطن وحرية الرأي وحرية التعبير. فقط في هذه المرحلة بدأ استعمال مصطلحات "الذات" و"الشخصية" بمفهومها المعاصر إذ أن الفرد قبل عصر الفردية كان مجرد عضو في قبيلة يعترف باتمائه القبلي أو بالوظيفة أو الحرفة التي يقوم بها. من المهم الإشارة هنا إلى أن الفردية نشأت في الغرب كجزء من تطور اجتماعي وسياسي واقتصادي كان في مركزه التصنيع والتسويق الرأسمالي من جهة ونشوء الدولة القومية التي أخذت على عاتقها (فعلياً أو ظاهرياً) رعاية شؤون وحاجات مواطنيها من جهة أخرى. فقط بعد أن وفرت هذه الدول من خلال مؤسساتها واقتصادها مصدر الرزق للمواطنين ووفرت لهم معظم حاجاتهم البقاتية تراجع الانتماء القبلي في أوروبا وأصبح الاصطفاف الاجتماعي ذات طابع طبقي، وعندها أصبحت الأحزاب بمثابة النظام الذي يمثل مصالح هذه الطبقات في المجتمع.

في نظام فردي يعترف بالفرد وبمخاطباته وبحريته وبحقه في تحقيق ذاته والتعبير عن رأيه تبدو قيم الديمقراطية³³ يتلاءم مع هذا التطور، بل ربما نظاماً ضرورياً لتكريس هذا التطور إذ أنه وفر للفرد الشعور بالحرية والشعور بقدرته على التأثير (الحقيقي أو الوهمي) من خلال الآلية الديمقراطية، لكن في نفس الوقت وفر لمراكز القوى الاقتصادية آليات سيطرة غير مرئية على المواطنين وعلى عقولهم. من يجلل طبيعة النظم الغربية يدرك مدى سيطرة رأس المال على الحكم وعلى البناء الاجتماعي والثقافي.

التطور الاجتماعي-اقتصادي-سياسي الذي مهد لظهور الفردية في الغرب لم يحصل في بقية المناطق في العالم. الدول العربية ما زالت تفتقر للتصنيع وبعيدة كل البعد عن دولة المواطنين الأمر الذي يجعل الفردية وقيمتها الليبرالية أمر غريب في العالم العربي ويبقي الانتماء القبلي ثابتاً بحكم كونه الكيان الذي يوفر الرعاية والدعم الذي لم توفره الدولة بعد. غياب التصنيع وخدمات الدولة في الصعيد المصري مثلاً يجعل الانتماء القبلي هناك بمثابة "الدولة" التي توفر الحاجات البقاتية للناس هناك. هكذا هو الأمر لدى ملايين المواطنين السعوديين أو المغاربة أو الليبيين خارج المدن التي لا تصل إليهم خدمات الدولة مما يبعثهم على قبائلهم في بقاءهم. كذلك إسرائيل، فرغم أن المواطنين العرب يعيشون في دولة ديمقراطية- كما تصنف إسرائيل-، إلا أنهم بسبب التمييز ضدهم لا يعتمدون في كثير من الخدمات على الدولة. فمثلاً يعول الشباب العرب على عائلاتهم الموسعة في توفير عمل ومسكن أكثر مما يعولون على مكاتب العمل أو وزارة الإسكان مما يجعل الانتماء الحمولي قوياً وثابتاً يكاد يضاهي الانتماء القومي من جهة ويضاهي الهوية الشخصية-الفردية من جهة أخرى.

4- الهويات القومية والدينية حمولية:

32 - زبير سلطان، نبذة تاريخية البدايات الأولى لظهور الهوية العربية، مقال منشور، جريدة الفرات، مؤسسة الوحدة للطباعة والنشر، الاحد 2007/3/18.
33 - المقصود بالديمقراطية في هذه المقطع هو إشارة الى النموذج الغربي السياسي القائم على حكم الأغلبية وهذا لا يعني بأي حال اعترافنا الضمني أو العلني بأنه النظام السياسي الأمثل.

بعد أن رأينا أن النزعات القبلية و الدينية تقوم بوظيفة بقائية هامة نسأل وماذا عن الهوية القومي؟ برأيي أن الهوية القومية تكتمل حين يجري تجسيدها وممارستها في إطار دولة قومية ترعى شؤون مواطنيها وحاجاتهم عندها يشعر المواطنون بانتماء حميمي للدولة، أما حين لا يتم تحقيق ذلك فتبقى الهوية القومية ذات طابع كفاحي. من هنا فالهوية القومية تتكون من مركب كفاحي ومركب انتمائي. يكون المركب الكفاحي للهوية القومية بارزا في المرحلة التي يدافع فيها شعب ما عن هويته وبقائه أمام معتد ينتهك الحقوق القومية. أما المركب الانتمائي للهوية القومية فيبرز حين تتجسد الهوية القومية في دولة قومية تحمي أصحابها وترعاهم، عندها يشعر المواطن بانتماء قومي لهذه الدولة التي تصبح بمثابة "الأب والأم" لهذا المواطن.

إذا كنا نعرف بحق الاختلاف، وهو أمر ضروري في داخل المجتمع الواحد، كما هو حق و فطرة و طبيعة لا خروج عن المألوف ، إلا أننا لا نجد في الاختلاف الدائر بين التيارات الثقافية العربية، حول الهوية الثقافية العربية، اختلافاً داخل الوحدة، بل هو اختلاف يقودها إلى خارج الوحدة. وإذا لم تكن الثقافة عاملاً أساسياً في توحيد المجتمع العربي، فلن تكون ثقافة لها هويتها العربية، وكل ثقافة تعمل على تمزيق المجتمع العربي من الدعوة إلى غير وحدة سياسية عربية، فهي ليست ثقافة قومية، بل هي ثقافة تكتسب هوية مشروعها السياسي الطامح إلى بناء وحدات أخرى على حساب الوحدة القومية العربية.

وإذا كنا نميز بين الاستفادة من كل فكر مما كانت منابعه وبين أهدافه السياسية، نرى أن هناك علاقة بين هوية الثقافة ومشروعها الإيديولوجي، وبالتالي السياسي.

وهنا ترتفع في وجهنا أسئلة وتساؤلات عن أنواع الثقافات التي تسود في مجتمعاتنا العربي، مثل:

1. -الثقافة القطرية بمعنى تسوية بناء أم قطرية داخل الأمة الواحدة.
2. -الثقافة الدينية: بمعنى ثقافة التيارات الدينية السياسية التي تتجاوز أهدافها حدود الأمة إلى خارجها تلك التي تعمل على بناء دول دينية أو مذهبية دينية ترتبط بمشروع أئمة دينية،

لا تعاني أمة على وجه الكرة الأرضية من أزمة هوية ثقافية شبيهة بما نعاني منها كعرب. ففهمونا للأزمة حول الهوية هو أن الاختلاف حول تحديدها يؤدي إلى اختلاف على شتى جوانب الحياة، سواءً أكانت سياسية أم اقتصادية أم أمنية وعسكرية، بل إلى خلاف يعيقنا عن مواجهة مخططات الخارج بمنهج واحد واتجاهات واحدة ووسائل واحدة ويد واحدة. وما نشهده اليوم من اختلافات في الرؤى والإيديولوجيات حول هويتنا، يرتبط بما نشهده من ضعف في المواجهة في شتى القضايا العربية الساخنة، بل هو نتيجة لغياب الاتفاق حول مفهوم موحد حولها. لم تكن الهوية أزمة حديثة بل لها جذورها التاريخية التي تمتد إلى عمق تكوينها الفكري والسياسي، أي منذ انهيار آخر حلم أممي إسلامي بسقوط الإمبراطورية العثمانية الإسلامية، وما شاب تطورها من متغيرات، واختلافات عقائدية وجغرافية، وأحداث سياسية. وما انقسام المشاريع الإيديولوجية إلى قومية وأئمة دينية إلا مظهر واضح من مظاهر الأزمة³⁴.

ولهذا، وكمثل كل التوميات الحديثة التي لم تعرف الاستقرار إلا بعد صراع طويل، كانت قوميتنا عرضة لمتغيرات متواصلة لم نستثمرها بالوجهة

34 - حسن خليل غريب، الاختلاف حول الهوية الثقافية والهوية القومية، أزمة أساسية تعيق طريق حركة التحرر العربي، نص الدراسة المقدمة لمؤتمر عمان، 23-26، 2008/8/25.

الصحيحة وعلى قواعد صحيحة، بل كانت الأحداث السياسية والعسكرية هي المؤثر الأساسي التي تشكل عجيبة ثقافتنا كما نشاء وكيفنا نشاء. ولعلّ، في تقديرنا، كانت أسباب الانتشار والتوسع، بالمفهوم الإمبراطوري، الذي طبع الأحداث التاريخية للبشرية كافة، سبباً في ذلك. الانتشار الإمبراطوري الدولي، الذي انتعش في تاريخنا الحديث والمعاصر، كان قد أسهم في تفويض إمبراطورية عالمية أسسها العرب المسلمون، والمسلمون من غير العرب، وعملوا على تفويضها من أجل القضاء على كل حلم بالوحدة. وقد استخدموا كل عوامل السياسة والجغرافيا والفكر ووسائل المعرفة من أجل ذلك.

تلك الأزمة يديرها اليوم، اتجاهان إيديولوجيان: أحدهما قومي حديث، وثانيها أممي قديم لم يتغير يقوده فكر ديني ذو أغراض سياسية يسعى لبناء دولة دينية عالمية تستمد سلطاتها مما تزعمه تشريعات إلهية، وأممي حديث تقوده فلسفة مادية تسعى لبناء دولة عالمية تستمد سلطاتها من تشريعات اقتصادية وضعية. يستند المشروع القومي الحديث إلى فكر غربي حديث النشأة، استطاع أن يحل أكثر الأزمات حدة عند شعوب أوروبا، وتلك النظرية الفكرية، من هذا الجانب، يمكن أن تكون قد تواجعت بردود فعل سلبية على قاعدة الحكم بأن ما يأتي من الغرب هو أحد حكيمين (إما غزو يجب رفضه كله، أو إشعاع يجب أخذه من دون نقد أو تحييص).

فالقومي الحديث والمعاصر يُبنى على أسس تاريخية يتخذ حقائق العصر بوصلة يهتدي بها. والقديم الأممي الإسلامي يتخذ الواقع التاريخي مرشداً له متناسياً حقائق العصر ومتغيراته. والأممي الحديث، بأفقه ومنهجه الاشتراكي، يتخذ موقع الصراع في مواجهة الأطماع الرأسمالية، من أجل بناء دولة أممية.

إن أهداف تلك التيارات تقع على حدود متناقضة الأمر الذي يضع بعضها في مواجهة البعض الآخر، فتضيع هوية الثقافة، ويتم تجهيلها، تحت مطارق النزعات الأممية. وتلك التيارات هي:

1. تيار الثقافة القومية العربية التي تعمل لمصلحة بناء دولة قومية.

2. تيار الثقافة الدينية السياسية التي تعمل لمصلحة بناء دولة دينية عالمية.

3. تيار الثقافة المادية الصرفة التي تعمل لبناء دولة مدنية عالمية .

ولأن تلك التيارات تمثل شرائح بشرية عربية واسعة، وتعمل على التبشير بإنتاج ثقافي باللغة العربية يتم استهلاكه عربياً وهضمه عربياً، وتنعكس تفاعلاته انقساماً حاداً ليس على مستوى النخبة فحسب، بل على مستوى الانقسام الفكري على البنية البشرية التحتية للمجتمع العربي أيضاً. وقعت هوية الثقافة العربية في أزمة، وتوزّعت إلى هويات متعددة تتصارع على حساب مواجهة الغزو الإمبراطوري الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية.

وإذا كان هناك نوع من الطموح التوسعي الإمبريالي، يعمل للاستيلاء على منطقتنا من الخارج، فهناك إجماع من التيارات القومية والتيارات الأممية، بشقيها، على مواجهته. ولكن يقود كل تيار وسائل المواجهة على طريقته ومنهجه العقيدي والسياسي، إلا أن هذا الإجماع يبقى نقطة ضعف أساسية يعود سببها إلى أن المواجهة مع الخارج تترافق مع انتشار المواجهات الموضوعية التي تدور بين التيارات الثلاثة حول تحديد هوية للعرب. أهوية عربية هي؟ أم هوية إسلامية تتجاوز حدود الأمة؟ أم هوية أممية مادية تهدف إلى بناء دولة عالمية؟

ومثل هذا الجدل الداخلي صحّ فينا القول: بيزنطية تتعرض للعدوان وأهلها يتلهون بجنس هويتنا. الأمر الذي يدفع بنا إلى معالجة مسألتين

مركبتين، وهما:

الأولى: إشكالية تعريف الهوية الثقافية نتيجة لإشكالية الاختلاف حول هوية الأمة

إن وقوع الهوية الثقافية بأزمة ليس إلا نتيجة لأزمة الاتفاق حول هوية أمتنا القومية، ومن السبب المؤسس يمكننا الانطلاق، والبحث والبناء وتوصيف المعالجات والحلول. ونحن نرى أن الإشكالية المطروحة ليست بالسهلة القريبة على المنال بقدره سحرية، ولكنها لن ترقى إلى درجة المستحيل، بل يجب أن تبقى الحلم الأساسي المائل في حركة دؤوبة تتصدى للمسؤولية فيها الحركة القومية العربية، أحزاباً وهيئات وقوى وشخصيات معنوية ومفكرين قوميين، تعمل على توحيد جمدها أولاً كتمهيد لا بد منه لحركة حوار جدي مدروس مع التيارات الأخرى ذات الاتجاهات الأيمية السياسية.

الثانية: تقوية جذران صمود الفكر القومي مسؤولية التيارات القومية

ومن أجل كل ذلك، يتطلب الأمر ورشة عمل فكري، تستند إلى نتائج البحث الأكاديمي الصارم، إذ بغيره انزلق الخطاب القومي الراهن إلى المحاباة والمجاملة والتنازل عن كثير من ثوابته، أو على الأقل جعل تلك الثوابت واهنة تنوء تحت أثقال ما تزعمه الحركات السياسية، خاصة منها التي تستند إلى حركة فكرية، صعوبة المواجهة مع الثقافة الشعبية السائدة.

وعلى شتى الأحوال يطرح هذا الأمر إشكالية ترتيب الأولويات: بين أولوية الخطاب السياسي أم أولوية النظرية الفكرية، ومن منها عليه أن يصوّب الاتجاهات للآخر.

كما يطرح البحث عن الإشكاليتين: أزمة هوية الأمة، وأزمة هوية الثقافة، إشكالية على غاية من الأهمية تشكل المدخل الأساسي في التغيير، وهي إلى متى يستمر انكفاء الأحزاب السياسية، العقائدية منها على وجه التحديد، عن النظر إلى المصالحة بين الفلسفة والأيديولوجيا؟

أولاً: تعريف هوية الثقافة

1- مفهوم الثقافة: 35

إن «التراث الثقافي هو مجموعة النماذج الثقافية التي يتلقاها جيل من الأجيال عن الأجيال السابقة، وهو من أهم العوامل في تطور المجتمعات البشرية، لأنه هو الذي يدفع المجتمع إلى السير خطوة جديدة في سبيل التطور، فعن طريق دراسة ذلك الإرث يصل العلماء إلى التجديد والابتكار». والمسألة التراثية هي هاجس إنساني لا تنحصر أهميته بالأمة صاحبة التراث فحسب، بل تستفيد منها المعرفة الإنسانية أيضاً، لأنها عبارة عن تراكمية المعارف في التراث الإنساني بحضاراته المتعاقبة المختلفة. وتراثنا العربي هو جزء من أهم أجزاء هذا التراث الإنساني لأنه الأقدم والأعرق في التاريخ.

فالثقافة تتميز بثلاث خصائص رئيسية: إنها إنسانية، وإنها تنتقل من جيل إلى جيل، أو من وسط اجتماعي إلى وسط آخر. وإنها قابلة للتعديل والتغيير، وفق ما يحيط بالإنسان من ظروف خاصة جديدة.

2- مفهوم الثقافة العربية:

هنا يستحضرنا التساؤل التالي: هل كل من كتب بلغة عربية، حتى لو سكن الأرض العربية، يعبر عن الثقافة العربية، بل هل اللغة وحدها هي التي تعطي للثقافة هويتها؟ وهذا يستتبع التساؤل التالي: لو كانت لغة التأليف هي التي تحدد هوية الثقافة، لكانت الكتب المعربة من العوامل التي تسهم في تحديد هوية الثقافة العربية.

فهل الثقافة الدينية ذات الأهداف الأمية تسهم في تعريف هوية الثقافة العربية؟

وهل الثقافة العلمانية ذات الأهداف الأمية تسهم في تعريف هوية الثقافة العربية؟

إن كل ثقافة لا تستند إلى خصوصيات المجتمع القومي، ولا تهدف إلى خدمة هذا المجتمع، فهي لن تنتسب إلى ثقافة هذا المجتمع.

إن الثقافة الإسلامية، كانت ذات نشأة عربية، بلغة عربية، وعلى أرض عربية، وفي مجتمع شبه الجزيرة العربية، ومن أجل التغيير في البنى المجتمعية العربية، هي ثقافة عربية، لخصوصية أهدافها وأدواتها ووسائلها. لكن إذا انتزعا منها خصوصياتها، ووظفنا تأثيرها لغير مصلحة الأمة العربية، فهل تبقى على صلة وثيقة بالثقافة العربية؟

وهذا يستتبع التساؤل التالي: هل تمثل الدعوات الإسلامية التي تؤمن بأن القومية العربية ما وجدت إلا محاربة الإسلام، كلاً أو جزءاً، من الثقافة العربية؟

كما أن دعاة الفلسفة الماركسية ممن يسكنون الأرض العربية، ويتكلمون باللغة العربية ويكتبون بها، لكنهم يعتبرون القومية العربية شوفينية المضمون والأهداف، ويدعون إلى تجاوزها ومحاربتها، ويشيرون ويناضلون من أجل وحدة أمية، يفرضون علينا التساؤل التالي: هل يرتبط إنجاز الماركسيين العرب وكتاباتهم وتنظيراتهم، بأي رباط مع الثقافة العربية؟

جواباً على كل ذلك، نعتبر أن هوية الثقافة العربية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمضمون المشروع الثقافي الأيديولوجي لأية حركة فكرية أو أية حركة فكرية سياسية. فكل مشروع ثقافي يحمل مضموناً سياسياً أمياً، دينياً كان أم علمانياً، يقع خارج تعريف الهوية الثقافية العربية لأنه لا يعبر عن خصوصياتها.

وفق هذه الأسس يمكن التمييز بين الثقافة القومية كحالة تراكية للمعارف الإنسانية، وبين ثقافة مرحلة معينة تمر بها الأمة. فالحالة التراكية هي نقل ثقافة مرحلة لاحقة عن ثقافة مرحلة سابقة بجدلية ترفض السلي وتبني على الإيجابي وتضيف شيئاً جديداً إليها. هذا الأمر يساعدنا على تعريف الأمة وثقافتها، ويجعلنا نتساءل: هل الثقافة العربية كانت نتاجاً لثقافة إسلامية فقط؟ أم أنها كانت نسيجاً لتراكم جدلي تاريخي تفاعلت فيه ثقافات سابقة لشعوب عاشت في أماكن جغرافية مجاورة للجزيرة العربية؟

هذا الأمر نجده مدخلاً لمعالجة الالتباس الحاصل في مفهوم الأمة العربية كحالة تكوّنت تاريخياً بشكل تراكمي بلغت أوجها في الإمبراطورية الإسلامية التي كان العرب يمثلون جزءاً منها. ومنه جمعت الأمة العربية بين حضارات الشعوب التي تشكل الآن جزءاً منها، تلك الحضارات تفاعلت بشكل جدلي أنتج ثقافة عربية تمثل المرحلة الإسلامية أهم مراحلها. هذا التفاعل أضفى على مفهوم الأمة العربية تعريفاً أوسع من العامل العرقي، ومن العامل الديني، ومن العامل اللغوي، ومن العامل الجغرافي البيئي، وأتسع أكثر من وعاء ثقافة واحدة، إذ أصبح يعينها كلها، إلا أن عامل اللغة أسهم بشكل جدلي وواضح في انضمار كل تلك العوامل في وحدة جديدة عُرفت بالثقافة العربية الواحدة. الثقافة التي يجد كل عرق من أعراقها حصة له فيها، كما يجد له مصلحة في المحافظة عليها وحمايتها. كما تجد كل ثقافة دينية، قبل تنزيل الدعوات الساوية وبعدها، حصة في

تكوين الثقافة العربية سواءً أكانت هذه الحصنة كبيرة أم كانت صغيرة. هذا الأمر يدفعنا إلى القول بأن كل ثقافة فرعية لها خصوصيتها ولها احترامها داخل الجسد الواحد، بما يفرس الاطمئنان في نفوس التجمعات المتعددة في المجتمع العربي، ويجد له حماية بالمحافظة على الوحدة المركزية التي وحدها تضمن لها حماية معتقداتها ومصالحها.

وإذا كنا نحفظ الدور الأكبر للمرحلة الإسلامية في التاريخ العربي، فإنما هذا الدور كما نعتقد لا يستند إلى العامل العرقي كما كان معروفاً قبل انطلاقة الدعوة الإسلامية في شبه الجزيرة العربية. كما لا يستند إلى إلزام روحي إسلامي لكل تنوعات الأمة الروحية، لأن هذا الإلزام سيجرنا أيضاً إلى الاختلاف حول مذهبية هذا الالتزام. تلك الوقائع التاريخية: انتشار الدعوة الإسلامية خارج شبه الجزيرة العربية، شاملاً بلاد ما بين النهرين شرقاً، أي ما يُسمى بسورية الطبيعية، وشواطئ المحيط الأطلسي غرباً، والسودان جنوباً، أسهمت بشكل واضح في رسم معالم القومية العربية، وتشكلت من تفاعلها معالم الثقافة العربية.

هذا الجزء من الإمبراطورية الإسلامية حاز على شروط الحد الأدنى من الثقافة الإسلامية الموحدة عبر اكتساب اللغة العربية. فلعب عامل اللغة عند الشعوب والأعراق، التي أصبحت رعايا للدولة الإسلامية، دوراً كبيراً في اكتساب الثقافة الإسلامية، وأسس بنية حضارية اكتسبت خصائص الثقافة الجديدة متكاملة مع خصائص البنى الحضارية للشعوب والأعراق الأخرى.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الشعوب الأخرى، التي كانت من رعايا الإمبراطورية الإسلامية، والتي لم تكتسب اللغة العربية، لم تستطع التفاعل مع الدعوة الإسلامية، وبالتالي مع الدولة الإسلامية، وهذا ما تؤكد وقائع عودة تلك الشعوب إلى أحضان قومياتها وأديانها السابقة بعد انهيار الدولة الإسلامية الواحدة.

وإذا كانت الحضارات التي عرفتها دويلات المشرق العربي، دويلات سورية الطبيعية، من أقدم الحضارات في العالم، قد سبق تاريخها مرحلة سيادة الإسلام، فإن الإسلام شكّل مرحلة من أهم مراحل التاريخ العربي، إلا أن هذا لا يعني أن المرحلة الإسلامية كانت العامل الوحيد في تكوين الهوية العربية، بل كان لكل حقبة زمنية منذ آلاف السنين دور في تكوين تلك الهوية.

وإذا كانت الثقافة القومية نتاجاً لكل المراحل، ولا نستثني الدعوات السابوية منها، لأن كل واحدة أخذت عن التي سبقتها، وكانت الدعوة السابوية الأولى قد أخذت عن المراحل الحضارية والثقافية التي سبقتها. ويكفي في هذه الدراسة المتواضعة أن نشير إلى القليل من دلائل الحضارات التي سبقت الحضارة العربية الإسلامية، ومنها نستدل على الكثير من البراهين والأدلة. ولا بد هنا من الإشارة إلى حقيقة معرفية ثابتة تقول إنه لو جمدنا كل واقعة في التاريخ عند الحدود التي وصلت إليها، لكان العالم كله قد ثبت عند حدود صراعات القبائل، وكان على المرحلة القبلية التي طبعت تاريخنا العربي أن تبقى ثابتة، وكان يجب علينا الاستقرار عند مرحلة الغزو المتبادل الذي كان يطبع أهداف الزحف البابلي القادم من بلاد الرافدين باتجاه سورية ولبنان والأردن وفلسطين، وكذلك أهداف الزحف الفرعوني القادم من مصر. وكان يجب علينا تثبيت ممالك سبأ، وتدمر، وغيرها وغيرها...

لما كان الفكر القومي قد نشأ في أوروبا رداً على أمية الكنيسة واستغلال الشعوب الأوروبية تحت ستار التكليف الإلهي، والحيلولة دون تطوير العلم بحجة مخالفتها للتعاليم الإلهية، فقد استطاع، حتى ولو بمفاهيمه الشوفينية والفوقية، أن ينقل الأمم الأوروبية من عصر الظلام إلى عصور التنوير والتطور والتجديد الفكري والسياسي والعلمي والحضاري.

وهل كان حال الدولة الدينية في التاريخ العربي الإسلامي أقل قسوة من دولة الكنيسة؟

عن ذلك، تحت ذريعة أممية الدولة الإسلامية ورسالتها الإلهية، وشرائعها الثابتة، التي يعتقد المسلمون أنها تصلح لكل زمان ومكان، كانت علاقة السلفين الإسلاميين بمحاولات التجديد والتطوير التي بذلها الفلاسفة والمفكرون المسلمون علاقة صراع وتكفير، انتصر فيها النقبليون على العقليين، فأحرقوا الكتب وحكموا المنتورين الذين نادوا بسلطان للعقل على النقل.

واننا لو أخضعنا تلك الوقائع لمحاكمة عقلية تستند إلى مبدأ التفكير الحر غير المتقيد، وعلى قاعدة تستند إلى أنه لا معرفة جديدة يمكن أن تكون مقطوعة الجذور عن المراحل المعرفية التي سبقتها، لخلصنا إلى نتائج مغايرة عن تلك التي توصل إليها المفكرون المسلمون السلفيون.

إن البحث عن تلك النتائج تستدعي الوقوف على معرفة المراحل التاريخية التي مرت بها مختلف الجماعات والمجتمعات التي عاشت في المنطقة التي رست فيها مراكب الأمة العربية وفق المفاهيم الحديثة والمعاصرة التي هي عليها اليوم.

ونستطيع القول بأن الهوية القومية العربية و الدينية هما هويتان كفاحياتان أكثر مما هما اتئائيتان. الهوية القومية العربية برزت كهوية متميزة عن الهوية الإسلامية في أواخر العهد العثماني. في أواخر ذلك العهد حين شعر العرب بأنهم يعانون ظلم الحاكم "المسلم وغير العربي" انطلقت أصوات القوميون العرب لتندعو إلى حقوق العرب. في تلك الفترة بدأت الهوية القومية العربية تنفصل وتتمايز عن الهوية الإسلامية بعد أن كانتا هويتان شبه متطابقتين على مدى قرون عديدة (عدا فترات محددة كفترة ظهور الشعوبية التي حاول المسلمون غير العرب التصدي للهيمنة العربية على الدولة الإسلامية).

و نستطيع أن نقرر بنوع من التأكيد التناقض بين الهويات ليس حتمي، فلا يمكن تخيل أن هناك شعب في العالم المعاصر يعيش في حالة انتماء أحادي. تعدد دوائر الانتماء والهويات هو أمر إنساني عام ولو أنه تتغلب، في ظرف معين، هوية ما على غيرها من الهويات. لذلك، ورغم تفهمي للرفض الدفاعي لهوياتنا الحمولية والطائفية حفاظا على هويتنا القومية، إلا أن في المبالغة في هذا المسلك أمر غير إنساني لا يصمد في محك الواقع. في قراءة للمسيرة النضالية لشعبنا يمكن أن نرى الدور الرجعي وربما الخياني الذي لعبته الانتماءات الطائفية والحمولية، ولكن يمكن أيضا أن نرى الدور الوطني لهذه الانتماءات. لذلك فعلىنا تحاشي التقييم المبسط لدور هذه الانتماءات الفتوية بل علينا قراءة دورها ضمن الصورة المركبة لمسيرتنا النضالية.

لجنة المبادرة الدرزية³⁶ مثلا تنظم ذات طابع طائفي ومع هذا، ألا يعتبر تنظيما وطنيا أيضا؟ تنظيمات البدو في النقب ولجان إقرث وبرعم هي تنظيمات فتوية وإقليمية ومع هذا فهي تقع في المعسكر الفلسطيني الوطني المواجه للاضطهاد والتمييز. هنالك شخصيات دينية كان لها دور وطني هام ابتداء من محمد عبده ورفاعة الطهطاوي ومرورا بعز الدين القسام والحاج أمين الحسيني والمطران كبوشي ووصولاً إلى القس شحادة شحادة

36 - **لجنة المبادرة الدرزية** لجنة المبادرة الدرزية تأسست عام 1972 برئاسة الشيخ فرهود من قرية الرامة الجليلية، أما الأسباب التي دفعت إلى الإعلان عن تأسيس اللجنة فهو النضال ضد سياسة التمييز القومي والدعمية القومية عبر النضال من أجل رفض التجنيد الإجباري، ومن أجل التعبير عن الهوية العربية الفلسطينية للطائفة الدرزية وانتمائها للشعب العربي الفلسطيني.

وتتلخص أهداف اللجنة في النضال ضد التدخل السلطوي في الشؤون الوطنية العربية والدينية للطائفة الدرزية والتصدي للبرامج التعليمية المفروضة عليهم من وزارة المعارف الإسرائيلية وتعزيز الانتماء الوطني الفلسطيني للشباب الدرزي، كما تناضل اللجنة ضمن لجنة الدفاع عن الأراضي العربية ضد مصادرة الأراضي وإرجاع الأراضي التي صودرت ومن أجل المساواة التامة. ويتمحور نضال اللجنة بشكل مركزي على إقناع أكبر عدد ممكن من الشباب الدرزي برفض الخدمة العسكرية. وهذا يبين الانسلاخ الطائفي عن هويتهم كعرب.

والشيخ رائد صلاح وغيرهم من الشخصيات الدينية الوطنية. ومن جهة أخرى فإن جميع الأحزاب الوطنية تأخذ في اعتبارها التركيبة الطائفية والحمائلية أثناء تشكيل قوائمها الانتخابية، محاولة بذلك تطويع أو توظيف هذه الانتماءات في المعركة الوطنية. كل هذه القراءات تشير إلى أن هذه الانتماءات الفئوية يمكن أن تكون معادية للتيار القومي أو أن تنسجم معه وتدور في فلكه. وهنا تأتي أهمية التعددية نهجا وقيما التي باستطاعتها جعل هذه الانتماءات في حالة تكامل بداخل الدائرة القومية بدل حالة التمزق والشرذمة.

الحالة الكردية كنموذج للمعضلة الإثنية

تاريخ الأكراد

كردستان كلمة كردية (آرية) مؤلفة من مقطعين (كرد) وتعني البطل أو الشجاع، وهي تسمية لشعب آري كان قبل الإسلام فرعاً من أربعة فروع تشكل في مجموعها الشعوب الإيرانية وهم الكرد، والفرس، والديلم، والجيل . وقد ظهر الأكراد منذ القدم في سفوح جبال زاغروس مجاورين شعوباً عديدة، كالعرب، والفرس، والآشوريين، والعليليين، والأرمن، ولا يزال يعيشون حتى اليوم في مناطقهم السابقة تلك التي هاجروا إليها ودخلوا في مناطق نفوذ لشعوب أخرى، كما اغتصبت أرضهم ووزعت بين دول عديدة . أما (ستان) فتعني الأرض والسكن والكلمتان معاً تعنيان أرض الأكراد، أو أرض الأبطال، فهي تدل على موطن الكرد وبلادهم، مثلما تقول . كردستان، أرمينية، كرجستان، تركستان، عربستان، هندستان، وأفغانستان، وبلوجستان وهكذا فالكلمة كردستان، هي التسمية الجغرافية لموطن الكرد أو المناطق التي ينشرون فيها منذ عصور موعلة في القدم . ويعتقد بعد الباحثين أن الأكراد من أقدم الشعوب على وجه الأرض إن لم يكن أقدمها، وترجع أصولهم إلى الغوتيين سكان جبال زاغروس، الذين يعود تاريخهم إلى أربعة آلاف عام قبل الميلاد. هذا في حين يرسم شرف خان البديلي- حدود الكرد ويحدد أراضيه بدءاً من سواحل الخليج العربي أو خليج هرمز وحتى سواحل البحر المتوسط، في موقع يتوسط العرب، والفرس، والأرمن، والروم(الترك)³⁷ .

ويقول العالم الروسي الكبير مينورسكي: بأن الأكراد يعيشون ضمن أراضي فارس والقوقاز وتركيا وإيران والعراق، وهو يقصد بذلك أن أراضهم قد قسمت بين هذه الدول، ويلاحظ أنه لم يذكر سورية وحدها. أما مؤرخو صدر الإسلام فيعتبرون أرض الأكراد تلك التي تمتد من همدان وحتى البحر المتوسط أو موطن (تكفور) و(ابن لاوين) . والتي كانت تعرف في ذلك الوقت، بتسميات عديدة مثل، كاردونياس، باقاردا، كارادوخان، بختوخ . أما في العهد الساساني، فلم يبق ذكر لوطن يعرف بكردستان، بل اقتضت التسمية على أجزاء من الأرض وبعض المدن تعرف بسكانها الأكراد ولها تسميات كردية . وفي هذا الوقت دخل المسلمون إلى كردستان ووقعت حروب طاحنة بينهم وبين الأكراد. و الشيء ذاته جرى مع الأذربيجانيين وفي أرمينيا والجزيرة والموصل والجبال وخوزستان أيضاً، فبقيت منها أسماء مثل، كوردكوه، وحصن الأكراد، وكوردكا، متداولة حتى تلك الفترة الإسلامية. وفي خلال المئة الخامسة للهجرة تم اقتطاع جزء من جبال كرمنشاه، سنانداج، شهرزور، على يد الشاه (سلجان السلجوقي) وسميت كردستان، وأصبح هو حاكماً عليها، وكانت هذه المقاطعة من بلاد الأكراد غنية جداً ومقدمة حضارياً، بل كانت ميزانية كردستان هذه تبلغ في عهد هذا الشاه مليونان من النقود الذهبية، وكانت بداية ولاية الشاه سلجان السلجوقي هي سنة (511) هجرية³⁸

³⁷ - Entessar, Nader, *Kurdish Ethno nationalism*, Boulder, CO, Lynne Rienner Publishers, 1992., P23-25.

³⁸ - Ahmed Kamal Madhar, *the Kurdish problem in Iraq and Lebanon*, common wealth office , 1992 , p34-50 , the history of Kurdistan.



أما الأتراك العثمانيون فقد سماها كردستان / كردستان / ومنها انتشرت التسمية الى باقي مناطق الكرد يعود الكرد في أصولهم على الأرجح إلى الشعوب الفارسية، وتختلف الدراسات في أصولهم ولا بد أن شعوبا أخرى قد اختلطت بهم في تلك البلاد المليئة بالشعوب المهاجرة المتحاربة، وقد ظهر اسم كردستان أي بلاد الكرد في القرن الثاني عشر الميلادي خلال حكم السلطان السلجوقي سنجر، وقبل ذلك كانت بلادهم تسمى ديار بكر أو الجزيرة، وتمتد مناطق الأكراد اليوم في سبع دول هي: إيران وتركيا والعراق وسورية وأذربيجان وأرمينيا وجورجيا، وتغلب على بلادهم الطبيعة الجبلية، حتى إنه يقال إن الكردي والجبل لا يفصل أحدهما عن الآخر، وحيثما يبدأ السهل يخلي الكردي المكان للعرب أو الترك أو الفرس، ويقدر عدد السكان الأكراد اليوم بأربعين مليون نسمة.

وتبدو حياتهم كما يصورها المؤلف في الثلاثينات يغلب عليها البداوة والترحال الصيفي والشتوي، ويجمعون بين الرعي والزراعة، وبعضهم يقم في قرى ومدن حضرية لكنها مراكز للقبائل الرعوية.

ويظهر كتاب "الراعي الكردي" لمؤلفه الكردي "عرب شمو" بعضاً من أنماط حياتهم ومعاشهم، فهم يتجمعون في مجموعات من أربعين إلى ثمانين عائلة ويعملون على نحو تعاوني في الرعي والإدارة والحراسة والترحال، فيمضون الشتاء في القرى الواقعة في الأودية المنخفضة، فإذا حل الربيع ينتقلون إلى الجبال المرتفعة ويقومون في الخيام، ويتحركون في خط رحلات منتظم في الذهاب والإياب على مدى الأجيال.

ويحتفي الأكراد بالربيع باحتفالات تصحب الاستعداد للرحيل إلى الجبال ويعدون الولائم لاستقبال الموسم فالمواشي تبدأ بالتكاثر ويتوافر الحليب ومعه الطعام وفرص البيع والمبادلة، وينتهي الشتاء ومعه الانتظار الشبيه بالحبس والبرد وشح الطعام، ويكون الرحيل على هيئة قافلة يقودها كبير القوم "الأوباشي" يتبعه أكبر وأجمل كبش في القطعان "نيري" وفي رقبته جرس، ويعرف كبير الرعاة على مزماره فتتحرك القافلة على إيقاع العزف، وفي أواخر الخريف تعود المجموعة إلى القرية.

وتشكل تربية المواشي أساس الحياة الاقتصادية، فهي توفر الطعام واللباس والنقل والدفاع، ويعملون أيضاً بالزراعة الحقلية لتوفير الطعام والعلف، وفي بعض مناطق الأكراد توجد زراعة متقدمة، ولديهم خبرة متقدمة في الري، ويستخدمون الغابات والأعشاب البرية في صناعة الأثاث وجمع الحطب والتداوي والصباغة، ويجمعون الثلج من المرتفعات وبيعه في الصيف لأهل مدينتي الموصل والعمادية.

ومن صناعاتهم اليدوية النسيج والسجاد والخناجر وصناعات الجلود والمعادن والأخشاب، ولكن خبرتهم بالتجارة قليلة برغم حاجتهم لبيع منتجاتهم وتأمين احتياجاتهم الأساسية من السلاح والقماش والطعام.

وشهدت كردستان في القرن التاسع عشر فترة من الازدهار الاقتصادي فكانت تصدر إلى المناطق المجاورة المواشي والعنص المستخرج من الغابات والحبة الخضراء اللازمة لصناعة الصابون والصوف والعسل والحزير والجلود⁴⁰.

عادات و تقاليد الأكراد

يعتبر الكرد في مناطق طوروس وبادية الشام وما بين نهريين النموذج الأمثل للكرد لاحتفاظهم بأصالتهم أكثر من غيرهم من الأكراد، وقد تكونت طبائع الأكراد كما جميع الأمم من خلال الطبيعة والمناخ والصراع مع العدو، ففي مناطقهم يتناوب البرد القارس والحر الشديد والثلوج والأمطار والأعاصير ووعورة الجبال، وهذا يستدعي قوة الإرادة والاحتمال والخيال الواسع.

⁴⁰ - Bakry H.J and Graham E. Fuller, Kurdish Question, Lanham, Rowman and Littlefield 1998,P230-244.

ويجب الأكراد القتال والحرية، وعلمتهم الحياة أن "العالم ملك الشجاع" والنظام العشائري يوازن هذه النزعة الفردية بتعليمهم السيطرة على النفس والتضحية وأداء الواجب تجاه المجموع، وكما أن الطبيعة لا ترحم الكردي فإنه لا يرحم خصمه أيضاً، وقانون الاخذ بالنار هو الذي يحكم الصلات بين العشائر، وسريرة الكردي مستقيمة وهذا مايعده تماماً عن عالم التجارة.

وكان بعض أمراء الأكراد يتولون محامات الحراسة والأمن للطرق والقوافل ومحام إدارية أخرى إضافة إلى الفصل بين العشائر بالتنسيق مع الدولة العثمانية وهذا أدى إلى قيام تجمعات كردية حضرية وتنظيات عسكرية أقرب إلى الميليشيات أو الفرق العسكرية.

يقول الباحث الأرمني هو أبوفيان (وبين الأكراد والأرمن عداوة ومنافسة تقليدية) نستطيع أن نطلق على الكردي لقب "فرسان الشرق" بكل ما في الكلمة من معنى فيما لو عاشوا حياة أكثر تحضراً ذلك أن الصفات المشتركة لهذا الشعب تتلخص في استعدادهم الدائم للقتال واستقامتهم وأدبهم وإخلاصهم المطلق لأمرائهم والتزامهم الدقيق بكلامهم وحسن ضيافتهم والثأر للدم المهدور والعداوة القبلية والصبر على السلب وقطع الطريق واحترامهم غير المحدود للنساء.

اللباس و الطعام

يلبس الأكراد ملابس بسيطة واسعة تتناسب مع متطلبات عملهم، وتم عن ذوق غزير التعبير، ويمتنقون بالخناجر والمسدسات ويضعون البنادق على أكتافهم وفي أحزمتهم الرصاص والخرطيش، وتختلف التفاصيل في اللباس حسب القبائل والمناطق والثراء والجاه، ولا تخفي النساء وجوههن. ويستمد أغلب طعامهم من الحليب كالجبن والزبدة واللبن المخيض والرائب، ولا يستهلكون من اللحم إلا قليلاً، ويعدون طعامهم من خبز الدقيق مع الذرة والرز والتوابل والجوز، ويخزنون اللحم بطريقة "القاورما" بحمسه بالدهن والاحتفاظ به في قربة لاستهلاكه في الشتاء وعند الحاجة.

يعتبر الكردي أكثر الشعوب تفتحاً في موقفهم من المرأة، وتساعد المرأة في الأعمال المكثمة مثل معالجة الحليب لاستخراج الزبدة وإعداد الجبن، وجلب الماء ونقله إلى المراعي وجمع الحطب والعناية بالأطفال. وتشارك النساء في مجالس الرجال ويسمع إلى رأيهن، ولا وجود للبعاء بين الكردي، حتى إن الكلمة غير موجودة أبداً في اللغة الكردية، ويتعارف الفتيان والفتيات قبل الزواج في العمل وفي الاحتفالات، ويندر تعدد الزوجات في المجتمعات الكردية، وترعمت النساء في حالات كثيرة القبائل⁴¹.

ولالأكراد رقصة خاصة بهم تدعى جوبي يشتبك فيها الرجال بالأذرع ويقفزون في الهواء ويقودهم أحدهم ويبدل مندبل يلوح به وفي حلقات أخرى للرقص يمسك الرجال بأيدي النساء ويرقصون على إيقاع الموسيقى. ومن وسائل اللهو لديهم إضافة إلى الغناء والرقص المصارعة والرمي والفروسية وتنظيم المصارعة بين الثيران والكباش.

التقسيم الطبقي داخل المجتمع الكردي

⁴¹ - Izady Mehrdad R., the Kurds, Washington, DC, Taylor&Francis, 1992.P98-120

تعتبر العشيرة هي المكون الأول و حجر لزاوية في تكوين المجتمع الكردي ،وتتكون العشيرة من مجموعة من الأسر يرأسها أحد أبناء العشيرة ويساعده مجلس من الكبار يلتقي يوميا في بيت الزعيم أو خيمته، وتعتبر العشيرة الكردية عالما خاصا منطويا على نفسه، فهي منظمة دفاعية ومؤسسة تقليدية ومحافظه، ولهذا التجمع شعور بالأفضلية على ماسواه، وتحافظ على العادات والتقاليد وطريقة العيش. ويتكون الأكراد من طبقتين، إحداهما النبلاء والمحاربون وملاكو الأراضي والمواشي، والطبقة الثانية هي الفلاحون أو العمال الزراعيون والخدم وهم أقرب إلى العبيد وهم على الأغلب من غير الأكراد ولعلمهم من الشعوب الأصلية الذين تغلبوا عليهم وسخروهم. وتقسم الطبقة النبيلة إلى خمس فئات:

● **الملا زاده:** وهم العلماء وأبنائهم وأحفادهم.

● **شيخ زاده:** رجال الدين وشيوخ الطرق الصوفية.

● **بيك زاده:** الأمراء والباشوات وأبناء الأسر العريقة.

● **أغا زاده:** رؤساء العشائر.

● **زيوه دار:** أفراد الأسر

وينسب أمراء القبائل غالبا إلى أصول عربية من آل البيت والصحابه.. ويتمتع الزعيم بسلطة قضائية وإدارية ويوقع عقوبات على المخالفين والمجرمين أقساها عند الأكراد هي النفي والطرده من العشيرة ويلبها نهب الممتلكات ومصادرتها ثم الغرامة المالية.

وتقسم القبائل الكردية إلى أربعة فروع رئيسية هي:

1. **الكرمانجي**

2. **الكلهر**

3. **الكوران**

4. **الذر⁴²**

وربما يكون من الأفضل تقسيمهم جغرافيا حسب البلدان:

1. **أكراد تركيا** في مناطق بدليس وديار بكر ونهر الزاب وبحيرة وان

2. **أكراد أرمينيا**

3. أكراد العراق ومن أهم قبائلهم البابان والهموند

4. أكراد إيران ومن أهم قبائلهم مكري على ضفاف بحيرة ورمي، وأردلان وجاف والكهله.

ظل الأكراد جزءاً من الأمة الإسلامية وكانوا يقيمون إمارات محلية وبعضها أقرب إلى الدول المستقلة وإن لم تشمل جميع الأكراد، ومن أهم إماراتهم المستقلة إمارة الشداديين وإمارة المروانيين في القرن الرابع الهجري، وإمارة ديار بكر، وبالطبع فإن أهم وأشهر إمارة كردية هي الأيوبيين التي أسسها صلاح الدين الأيوبي وكان سلطانها يشمل العراق والشام ومصر.

وقد بدأت الأمة الكردية تتبلور مع قيام الدولة الحديثة وعندما تكونت دولتان إسلاميتان مستقلتان ومتنافستان يتوزع الأكراد بينهما وهما تركيا وإيران، وبدأت الحركة الوطنية بالظهور، وقامت ثورات كردية عدة ضد تركيا وإيران بسبب الشعور الوطني والاضطهاد والتمييز الذي كانت تمارسه كل من تركيا وإيران ضد الأكراد، ومن أهم ثوراتهم: ثورة عبدالرحمن باشا بابان عام 1806 ضد تركيا، وثورة بلباس عام 1818 ضد إيران، وثورة بدر الدين خان الذي نفته تركيا إلى جزيرة كريت حتى توفي فيها عام 1818، وثورة يزدان شير بين عامي 1853 و 1855 و ثورة الشيخ عبيد الله النهري عام 1880.

ثم تبلورت الحركة الوطنية الكردية في أحزاب وتنظيمات سياسية وصحف تعبر عن المسألة الكردية، ومن صحفهم في القرن التاسع عشر صحيفة كردستان التي كانت تصدر في جنيف ثم في القاهرة، وصحيفة شمس الكرد (هه دي كورد) وتواصلت ثورات الكرد وأنشطتهم السياسية بلا انقطاع ولكنهم لم يحصلوا على دولة مستقلة أو حتى حكم ذاتي ضمن الدول التي يعيشون فيها. 

يغلبت على الأكراد الإسلام وهم سنة، وبعضهم شيعة، وبينهم أقليات يزيديّة وعلوية ومسيحية ونسطورية، ويعيش بين الأكراد يهود يشتغلون بالتجارة والحرف.. ومن علمائهم المشهورين محيي الدين الخلالط في القرن الثاني عشر الميلادي، وعبد السلام المارديني أحد أساتذة الأزهر.

نشأت اليزيدية بين الأكراد في القرن الحادي عشر الميلادي وكانت بدايتها صوفية على يد الشيخ عدي أحد تلاميذ عبد القادر الجيلاني، ثم حولها أتباعه بعد أكثر من مائة سنة إلى مذهب أقرب إلى ديانة جديدة مستمدة من الإسلام والزرادشتية والوثنية والمسيحية النسطورية، ومن أهم مبادئها قداسة الشيخ عدي، وإمامة يزيد بن معاوية وإعادة الاعتبار إلى إبليس، ولعلمهم لم يكونوا مسلمين ابتداءً أو حديثو عهد بالإسلام.

وأما العلويون فيعتقدون بألوهية الخليفة الراشد الرابع علي بن أبي طالب، ويؤمنون بتناسخ الأرواح.. ومازالت بين الأكراد بقية من الوثنية تقديس الثعبان والحیوانات والطاووس.. ولدى الأكراد معتقدات وأساطير حول الشمس والقمر والسحر لا تختلف كثيراً عن أساطير العرب.

ويتملك الأكراد حياة ثقافية ثرية مستمدة من الفلكلور والتاريخ والأديان وتراثاً أدبياً من الشعر والقصص، ويلخص اللاوك (الشعر الكردي) مزاج الأكراد المعجب بالعشق والبطولة والنبيل والفروسية.

ومن رواد الأدب الكردي الملا أحمد الجزيري في القرن العاشر الهجري، والشاعر أحمد الخاني مؤلف أرقى منظومة ملحمة كردية وهي "م وزين" ويعتبر الخاني (1591 - 1652) مؤسس علم صناعة الشعر الكردي وهو من أعظم ناظمي الشعر الغنائي وتعد أشعاره بمرتبة أشعار الشيخ جلال الدين الرومي أحد أهم مؤسسي ورواد الصوفية، ويبدو أن الخاني قد تأثر كثيراً بالرومي، وقد أعد قاموس عروض مقفى يؤسس لعلم صناعة الشعر الكردي، ومن شعراء القرن التاسع عشر نالي (الملا خضر بن أحمد الكايلي) وكان ينظم بالكردية والفارسية والعربية، وكردي (مصطفى بيك بن محمود صاحب قران) وسالم (عبد الرحمن بن محمود صاحب قران) وماهور (الملا أحمد بن عثمان البلخي).



يعتبر تاريخ كردستان تاريخاً متنوعاً من حيث المساهمين فيه ومتكرراً من حيث أحداثه. كما أن الطبيعة الجغرافية لها الأثر الكبير في تاريخ كردستان فمن الناحية العسكرية كانت الوقائع والحروب محكومة بجغرافية وطوبوغرافية البلد فمثلاً كانت الحروب تتميز بأنها حروب التجاء إلى القلاع والجبال وكانت المعارك المفتوحة قليلة مما أدى إلى ضعف التنظيم العسكري الخاص بالجيش النظامية وهو أحد معالم الدولة. كما أن وعورة المنطقة القت بظلمتها على الفعاليات التجارية فعلى الرغم من حقيقة أن كردستان هي أحد المعابر القليلة الواصلة بين الهند والصين وإيران وآسيا الوسطى من جهة الشرق والعراق والشام وأفريقيا لاوالغرب من جهة الغرب فإن كردستان لم تتحول إلى طريق تجاري ذي شأن بل كانت بالأحرى معبراً للجيوش وهجرات الشعوب مما أضفى عليها حالة عدم الاستقرار، تلك الحالة التي كانت موجودة أصلاً بسبب تجزئة البلد إلى عدد من الإمارات والتي بدورها كانت إحدى نتائج الطبيعة الجغرافية هذا في الأدوار التي شهدت وجود تلك الإمارات. من هنا فإن تاريخ كردستان مليء بالأحداث المتكررة فالتاريخ يكرر نفسه في كردستان باستمرار.

حسب بعض المؤرخين المسلمين فإن سنة 18هـ شهدت أول اتصال بين الفاتحين المسلمين و الكرد أي بعد فتح حلوان وتكريت وان كان هناك اتصال سبق بين الكرد و الاسلام حيث ان احد الصحابة كان اسمه جابان الكردي وابنه كان يدعى ميمون وقد روى عن ابيه بعض الاحاديث. استولى الجيش الاسلامي على حلوان حيث يعتقد انه كان اول اتصال بينه وبين الكرد وكان الملك الفارس يزدجرد معسكراً بها، وبعد فتح تكريت ارسل سعد بن ابي وقاص بامر من عمر بن خطاب سنة 18 هـ ثلاثة جيوشاً لفتح الجزيرة . و وجه امير المؤمنين عمر سنة 21هـ (642م) جيشاً نحو شهرزور لم ينجح في مسعاه فوجه اليها جيشاً آخر تمكن من فتحها بعد قتال شديد. وبين 18هـ و 23هـ اشترك الكرد مع الفرس في الدفاع عن الأحواز وغيرها .

هذا وقد حصلت ثورات أيام الخلافة الراشدة و الخلافتين الاموية والعباسية يطول ذكرها كما نشأت في الادوار المتأخرة للعصر العباسي امارت مستقلة أو شبه مستقلة في كردستان. وهذا وقد اصاب كردستان ما اصاب باقي العالم الاسلامي من الويلات على يد المغول ومن قبلهم قبائل الغز التي عانت في الارض فساداً (429هـ - 1037م) واستمرت في فسادها سنين عديدة و الخوارزميون (614هـ - 1217م) الذين اهلكوا الحرث والنسل من قبل قائدهم جلال الدين خوارزم شاه سنة (628هـ - 1231م) على كردستان ثم كان الغزو المغولي الذي دمر شهرزور سنة (645هـ - 1247م) كما غزوا منطقة ديار بكر، وبعد ذلك و ايام هولاكو كابدت كردستان من ويلات المغول واصيبت بنكبات شديدة وبعد قرن ونصف من الزمان اجتاحت كردستان و بقية بلاد تلك الأجزاء موجة جديدة من المغول بقيادة تيمورلنك ارتكبت فيها فضائح كثيرة ومن ذلك مما حصل عام 804هـ - 1401 م. وقد عاصر تيمورلنك الامير الكردي شرف الدين

البديلى صاحب الكتاب الشهير (شرفنامه) الذي يعتبر اول كتاب في تاريخ الأكراد. كانت هناك دولاً أخرى منها دولتان تركمانيتان هما الآق قوينلو (الخروف الأبيض) والقره قوينلو (الخروف الأسود) قامت الثانية بالقضاء على الامارات الكردية وكان الخلاف المذهبي بين الكرد السنة ودولة القره قوينلو الشيعية من الأسباب الرئيسية.

استطاع الشاه اسماعيل الصفوي الانتصار على دولة الآق قوينلو وسلمهم ممتلكاتهم وبسبب من الخلاف المذهبي بين الشاه و الكرد اصاب الكرد ظلم شديد على ايديه ومن الجدير بالذكر ان الشاه المذكور هو الذي قام بتحويل ايران الى دولة شيعية بعد ان كانت قلعة من قلاع السنة وفي الطرف الآخر كانت دولة فنية اخرى هي الدولة العثمانية في غرب الاناضول هي المنافس المستقبلي للدولة الصفوية. تحولت كردستان مرة اخرى الى مسرح للقتال بين قوتين وكانت المعركة الشهيرة تشالديران Chalderan (سنة 920 هـ - 1514 م) بين الدولتين بداية تقسيم كردستان بينهما. كانت سياسة الصفويين وعلى ما يقول المؤرخ الكردي (امين زكي) تتركز في القضاء على الإمارات الكردية واحلال حكام من القزلباش الشيعية مكان حكامها المحليين اما الدولة العثمانية فاتبعت سياسة اخرى كان للأمر البديلى دوراً كبيراً فيها الا وهي ابقاء الأمراء في مناصبهم و وضع انظمة ادراية تتفق مع رغبة الاهالى.

ان تقسيم كردستان ووضع الحدود بين الدولتين لم يوقف الحروب بل استمرت الحروب سجالاً بينها كانت كردستان الخاسر الأكبر فيما ولحقها الدمار الذي يلحق بكل البلاد التي تكون مسرحاً للصراع بين قوتين متنازعتين. بعد قرن من الومان غيرت الدولة العثمانية من سياستها بعد امنت شر الصفويين فبدأت حركة لتطبيق سياسة مركزية و القضاء على الامارات الكردية. وفي الادوار الأخيرة من حياة الدولة العثمانية وبسبب من انتشار الفساد الإداري فيها كانت الولايات التابعة للعثمانيين تعاني من الابتزاز والرشوة و بيع المناصب مما كان يشعل نار الثورة بين شعوب المنطقة ولذلك كانت الثورات متكررة كما كانت محاولات انشاء الامارات و الاستقلال بها عن العثمانيين مستمرة و من ذلك ثورة الشيخ عبيد الله النهري وهو من شيوخ الطريقة النقشبندية، بدأت سنة 1297 هـ - 1880م و انتهت سنة 1300 هـ - 1883م وحركة عز الدين شير البوتاني التي انتهت سنة 1281 هـ - 1864 م، ومن الامارات الكردية اماره بوتان (الجزيرة) التي اعلن استقلالها أمير محمك هو بدرخان باشا و انهارت سنة 1848 حيث بسبب من عصيان النساطرة و اضطراره لاعادتهم لطاعته تكالبت عليه اوربا وتدخلت لدى العثمانيين ضده. كما شهدت منطقة رواندوز اماره سوران القوية التي اشتهرت ايام اميرها محمد الملقب بالأعور وكان اميراً حازماً وطبق الشريعة الاسلامية ايام حكمه، تأسست تلك الامارة عام 1225 هـ - 1810م وسقطت بأيدي العثمانيين بعد اربعة عقود من الزمان ومن الامارات المشهورة الامارة البابانية التي تأسست به القرن السادس عشر الميلادي و استمرت في التوسع حتى اصبحت تحكم ما يقابل اليوم محافظة السليمانية وعمرت حتى نهايات القرت التاسع عشر الميلادي فكانت اخر الامارات سقوطاً.

وفي القرن العشرين الميلادي وبعد إلغاء الخلافة الاسلامية عام 1924 قامت ثورة الشيخ سعيد بيران Peeran ضد السلطات الكالبية و كانت هدفها إعادة الخلافة الاسلامية وان كان الهدف القومي المتمثل في الخلاص من الظلم و القهر موجوداً أيضاً الا ان الثورة اخفقت وتم اعدام الشيخ وعدد من اتباعه هذا وقد اتبع كمال مصطفى سياسة اذابة الاكراد و عدم الاعتراف بوجودهم القومي وتم تسميتهم بأكراد الجبال واستمر الحال على هذا المنوال حتى حرب الخليج الثانية 1991 حيث ان استمرار المقاومة المسلحة التي بدأت نهاية سبعينيات

القرن العشرين الظروف الدولية الجديدة اجبرت السلطات التركية على الاعتراف بوجود الاكراد ورفع الحظر عن استخدام اللغة الكردية في التخاطب في الأماكن العامة... الخ لكن قرارات العلمانية الكمالية هذه محاطة بالألوف من القيود والمحظورات.

وفي كردستان العرق اعلن الشيخ محمود بعد الحرب العالمية الأولى حكومته المستقلة فوقع القتال بينه وبين الإنكليز مرتين وزالت حكومته من الوجود. وقد اشارت معاهدة سيفر الدولية سنة 1920م الى اعطاء الحكم الذاتي في قسم من كردستان يمكن ان يتطور بعد العديد من القيود والتشديدات الى استقلال فيما نصت المعاهدة على انشاء دولة ارمنية مستقلة كبيرة ضمت اليها اجزاء كبيرة من كردستان الا ان تركيا افشلت المعاهدة وحلت معاهدة لوزان بدلها و التي قضت على اية بارقة امل لدى الكرد. استمرت الثورات في كردستان العراق ، بدأت اولا مع ثورات البارزانيين في الأربعينيات من القرن واستمرت لغاية حرب الخليج الثانية حيث خضع القسم الأكبر من كردستان العراق الى إدارة محلية سنة 1991 تحولت الى حكومة فيدرالية الا ان القتال نشب بين الحزبين المتنافسين سنة 1994 و ماتزال ذبول القتال مستمرة.

اما كردستان ايران فقد شهدت سنة 1922 حركة اسماعيل آغا (سمكو) من قبيلة (شكاك) فشلت كسابقاتها رغم براعة قائدها، هذا وقد قامت سنة 1946 جمهورية في اقسام من كردستان ايران عرفت بجمهورية كردستان وجمهورية محاباد بقيادة القاضي محمد لم تعمر سوى سنة واحدة. وبعد الاطاحة بنظام الشاه سنة 1978 حصلت مصادمات بين الأحزاب الكردية و السلطات الايرانية اسفرت عن بسط السيطرة الكاملة للأخيرة على كردستان وهكذا فان تاريخ كردستان ملئ بالحروب، حروب الدول المتصارعة حيث كردستان هي الضحية الرئيسية فيها وصراع الاكراد ضد الحكومات وصراع الاكراد ضد الاكراد ، منذ زمن طويل والأكراد يحملون بوطن قومي يجمع شتاتهم ويلم شملهم، فاللغة والتقاليد والتاريخ وغيرها من المظاهر الاثنية تجعل الاكراد يرغبون في تأسيس دولتهم الخاصة بهم. ولم تقبل الدول التي يوجد فيها أقلية كردية بذلك سواء في تركيا أو العراق أو سوريا أو في إيران.

لكنه وبعد حرب الخليج الثانية عام 1991 أصبح لأكراد العراق وضعاً خاصاً بهم إذ استطاعوا أن يحققوا في "الملاذ الآمن" الذي وفرته حماية الطيران الأميركي والبريطاني "كيانا خاصاً بالأكراد". طبع الانقسام التقليدي الذي تعيشه الساحة الكردية العراقية "الكيان الكردي" الجديد، فتوجد هناك "حكومتان" رئيسيتان إحدهما في السليمانية تابعة للاتحاد الوطني الكردستاني، الذي يتزعمه جلال الطالباني، ويتزعمها الدكتور برهم صالح ولها علاقات متينة مع إيران⁴³.

والثانية تابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني وهي في أربيل وقريبة في تحالفاتها من تركيا ومن الحكومة المركزية في بغداد ويتزعمها مسعود البرزاني ويتزعمها نيشروان برزاني. قررت بغداد في أكتوبر/تشرين الأول 1991 سحب موظفيها من كل الإدارات العاملة في كردستان العراق بعد حظر الولايات المتحدة الأميركية على الطيران العراقي التحليق فوق المنطقة الواقعة شمالي خط عرض 36، وقد استغل الحزبان التقليديان الوضع فأصبحوا يديرون أمور المنطقة بأنفسهم بالتعاون مع المنظمات الدولية وتحت حماية الطائرات الغربية. وفي مايو/أيار 1991 قام

43 - سيد يوسف ، المستقبل العربي من منظور غربي ، شبكة النبا المعلوماتية- الاحد 6 ايار/ 2007 - 17/ربيع الثاني/1428. <http://www.annabaa.org/index.htm>

الأكراد بإجراء انتخابات لتشكيل برلمان لهم وتناصف الحزبان الرئيسيان مقاعد هذا البرلمان، وأعلن عن تشكيل حكومة في يوليو/تموز 1991. بيد أن التنسيق بين الحزبين ما لبث أن تلاشى وحل محله التناحر والافتتال .

قبل حرب الخليج الثانية كانت المناطق الكردية تعيش حالة من عدم الاستقرار بسبب الاشتباكات المسلحة التي كانت تندلع بين الحين والآخر مع الحكومة المركزية في بغداد، وبعد عام 1991 لم يتغير الوضع كثيراً إذ سرعان ما دب الخلاف بين أكبر فصليين سياسيين كرديين حزب العمال الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني استعان أحدهما بالطرف العراقي وحاول الآخر الاستعانة بأطراف خارجية. وكانت أبرز محطات الصراع بينها على الوجه التالي:

- اندلع قتال شرس في مايو/أيار 1994 بين الحزبين (حزب العمال الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني) بعد تصاعد الخلافات بينها.
- طلب مسعود البرزاني في أغسطس/آب 1996 تدخل الجيش العراقي فلبى طلبه ووجه ضربات شديدة لقوات الطالباني.
- تعثر إعلان الاتفاق بين الحزبين في أكتوبر/تشرين الأول 1996 ولم ينجح كذلك وقف إطلاق النار المقرر أن يكون في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 1996 رغم الرعاية الأميركية والبريطانية والتركية للمبادرة.
- وقع الطرفان وبوساطة أميركية في سبتمبر/أيلول 1998م اتفاقية جديدة.
- نشبت مصادمات مسلحة بين قوات الحزبين في يوليو/تموز 2000 استمرت لعدة أيام وأدت إلى سقوط 40 قتيلًا معظمهم من مقاتلي حزب العمال الكردستاني.
- نشب قتال آخر بينها في منتصف سبتمبر/أيلول 2000 استمر بصورة متقطعة على مدى أسبوعين في عدة مناطق، من بينها قلعة ديزة ورائية وزيلي. ولقي العشرات من الجانبين مصرعهم.
- توقف القتال يوم 4 أكتوبر/تشرين الأول 2000 عندما أعلن حزب العمال الكردستاني وقف إطلاق النار من جانب واحد.
- تعرض الدكتور برهم صالح رئيس الحكومة الكردية بالسليمانية وعضو الحزب الديمقراطي الكردستاني في أبريل/نيسان 2002 لمحاولة اغتيال اتهمت جماعة أنصار الإسلام الكردية بتدبيرها وقد نفت ذلك.
- تهم منظمات حقوق الإنسان الدولية بغداد بالتهجير القسري للأكراد والتركانيين من كركوك وخاقين ومحمور وسنجار وطوز خورماتو وغيرها من المناطق في إطار برنامج "التعريب" الذي تطبقه. وتذهب هذه المنظمات إلى أن السلطات العراقية قد استولت على ممتلكاتهم وأموالهم، وجرد الذين تم تهجيرهم إلى المناطق الخاضعة لسيطرة قوات المعارضة الكردية من كل ممتلكاتهم وسحبت منهم بطاقاتهم التوثيقية، كما تذكر منظمات حقوق الإنسان⁴⁴.

44 - فالج عبد الجبار، مركز العروبة للدراسات الاستراتيجية، ورقة بحثية القيت في مؤتمر مستقبل العروبة في القرن الواحد والعشرين، 25-28 شباط، 2009.

ومن هذا الاستعراض التاريخي يمكننا القول بأن العرب والکرد كلاهما قد خرجا من رحم الإمبراطورية العثمانية المقدسة. وتقاطعت مصائرهم السياسية والإقليمية والثقافية بفعل الانتقال من الإمبراطورية العلية، هذا الشكل السياسي فوق القومي، بل ما قبل القومي، إلى الدولة القومية الحديثة التي جمعتهم قسراً (في إطار العراق وتركيا) مع إثنيات أخرى. ما الذي حصل، إذاً، حتى تكسب الفوارق في المذهب كل هذه القوة التدميرية في الإقصاء، وكل هذه القدرة على توليد الغضب والقتل على الهوية ليست المشكلة في الاختلاف، بل في طريقة النظر إليه، وفي تأويله، وفي حامله الاجتماعي - بقيه وعقله .

إن الدراسات السوسولوجية عن القوميات أن الجماعات تحدد نفسها ومعنى وجودها بسبل شتى، وأن الثقافة هي أداة هذا التحديد. ولعل من بين أقدم أشكال التنظيم الاجتماعي هو القبيلة التي تقوم ثقافتها على أيديولوجيا النسب الأبوي (أو الأمومي عند الطوارق)، وأن "صلة الرحم" و "صلة الدم" هما من أقدم تعيينات الجماعة المنغلقة المسماة "قبيلة"، وأن هذا النسب هو ما يميّز جماعة عن أخرى، على رغم معرفة الأنثروبولوجيين، بعد دراسات مستفيضة، أن القرابة هي إما حقيقية أو متخيلة: فغالباً ما يكون الجوار، أو التصاهر، وسيلةً لخلق جماعة جديدة لا تتحدر من نسبٍ مشترك ولعل الأديان هي الشكل اللاحق للانتساب، وتعيين الهوية. ولا يقتصر الدين على تمييز جماعة المؤمنين عن جماعة أخرى ننتهي إلى حقلٍ ديني آخر، بل إن الدين الواحد ينقسم بفعل تطوره إلى مدارس نسميها في العربية الماروجة "شيعاً ومذاهب". وليس ثمة دين يخلو من هذه الانقسامات القائمة على تنوع التأويل، وتنوع الرؤى والمصالح والمشارب .

ولقد تأسست إمبراطوريات الماضي على الهوية الدينية العابرة للقبائل والأقوام (تجمعات غير قبلية). فالإمبراطورية الرومانية المقدسة حملت شعلة المسيحية وانقسمت لاحقاً إلى شطرين، مثلما انقسمت المسيحية إلى كاثوليكية (عقيدة التثليث) وأرثوذكسية (الطريق القومي)، ثم لاحقاً إلى بروتستانتية (احتجاجية) وكاثوليكية. ولم تتوقف الانشطارات حتى اللحظة.

نشأت إمبراطوريات عدة على أساس الإسلام، كان آخرها الإمبراطورية العثمانية، السّنية الحنفية، المتسامحة مع المذاهب السّنية الأخرى (المالكية، الشافعية، الحنبلية). وفي هذه الإمبراطوريات يقوم التنظيم الاجتماعي على هرمية (تراتب عمودي) يقف المسلمون الستة في قمته، يليهم المسلمون الشيعة، فالمسيحيون، فاليهود، فبقية الأديان. والفصل الأساسي بين المسلم وغير المسلم هو دفع العشور من المسلم، والحزبية من الّمي. وقد تحوّل هذا النظام، تدريجياً، بعد الإصلاحات العثمانية (بين عامي 1840 و 1870)، إلى ما يُعرف بنظام الملل، حيث تعيش كل جماعة دينية (عدا المسلمين) وفقاً لقانونها، وتختار ممثليها لدى الباب العالي. واحتفظ الدستور العراقي الأول ببعض هذه التنظيمات لجهة تمثيل المسيحيين (النصارى بحسب الدستور) واليهود (الموسويون بحسب تعبير دستور عهد ذلك). لكن الانتقال من عصر الإمبراطورية المقدسة إلى الدولة القومية الحديثة جاء مبركاً وفجائياً؛ فالدولة الحديثة تقوم على مبدأ المواطنة، أي مساواة أي فرد مع أي فرد آخر، مسلماً أو ذمياً. حسبنا الإشارة إلى أن كثرة من الإسلاميين ما يزالون يمسكون بمبدأ أهل الذمة، أي الهرمية القديمة التي تلغي المساواة. وما يصح على العلائق بين الرعايا المسلمين والرعايا من "أهل الذمة" يصح أيضاً على العلائق بين أهل المذاهب، أي المسلمين. فالدولة العثمانية كانت تستبعد من الإدارة والجيش كلّ من لا يتحدر تحدرًا سنيًا.

ورثت الدولة العراقية الوليدة هذه المشكلة. فلحظة تأسيس الدولة العراقية (1921) في ظل الانتداب، كانت البروقراطية والجهاز العسكري من أهل الستة. أما الشيعة - والحديث هنا عن المدن - فكانوا أهل تجارة وأعمال، شأن الموسويين. وقد رفض المسلمون فكرة المساواة: فشيوخ العشائر والأشراف، مثلاً، كانوا يرفضون المساواة مع أتباعهم من الفلاحين، أو أبناء الحرفيين. ومعروف أن أول رئيس وزراء عراقي، الشيخ عبد الرحمن النقيب، وهو من عترة الكيلانية (أشراف)، كان يحتقر الضباط العراقيين من الجيش العثماني لأنهم كانوا "بلا أصل"، أي

أبناء فقراء المدن. وبهذا المعنى، فإن القيم الدينية، والقيم الاجتماعية، كانت ميالة إلى الانغلاق والمفاضلة والتفريق، لا إلى الانفتاح والمساواة والتوحيد. ومن هنا برزت الحاجة إلى أيديولوجيا أو نظام قيم جديد، هو القومية (أو الوطنية)، التي تعلي شأن الأمة (القوم)، أو الوطن، الوعاء المادي للجاعة. أدت الأيديولوجيات القومية هذا الدور في خلق الجماعة القومية، بتقويض مبدأ الرعايا، وإرساء مبدأ المواطنة. وبشكل هذا انتقالاً من مجتمع التراتب الهرمي (العمودي) إلى مجتمع التجاور المساواتي (الأفقي)⁴⁵. ألم يكن شعار الثورة الفرنسية: "حرية، إخاء، مساواة؟".

ولدت الوطنية العراقية خلال ثورة العشرين في المدن الكبرى، وبخاصة بغداد، على يد عدد من تجار المدن، وعلى رأسهم التاجر الشيعي جعفر أبو التمن، مؤسس الحزب الوطني. وعلى رغم أن المدن كانت ضعيفة 24% من سكان البلاد، فإنها اضطلعت بدور صانع الأفكار، ومحرك التمردات على سلطة الانتداب. وقد نظم جعفر أبو التمن وأقرانه أول تظاهرات حديثة على شكل مولد نبوي (طقس سني) وموكب حسيني (طقس شيعي) في آن معاً، فكان هذا الطقس الجديد (المولد - الموكب) إيداناً بولادة الوطنية العراقية وسط عرب المدن.

بموازاة ذلك كان الضباط الشريفيون - وهم الضباط العراقيون الذين تركوا الجيش العثماني والتحقوا بالأمير فيصل ملك سوريا، فملوك العراق - ميالين إلى الفكرة القومية العربية، متطلعين إلى إنشاء دولة عربية كبرى. وكانوا، في جانب من عملهم ونشاطهم، يعززون استقلال العراق (النشاط الوطني) ويعملون في جانب آخر على تجاوز ذلك باتجاه كيان عروبي أوسع. هنا تكمن نقطة أخرى من المشاكل المقبلة على العراق الجديد، وهي التقاطع بين الوطني (العراقي) والقومي (العربي). ذلك أن العراق، كما رسمت حدوده الإدارة الكولونيالية البريطانية، كان يضم بين دفتيه أقواماً عدة: كردية، آشورية، تركمانية، إلى جانب القومية الأكبر عدداً: العربية. وهو يضم مجموعة أديان وطوائف ومذاهب. وكان توحيدته على الأساس العروبي يعني إقصاء ربع سكانه. أما توحيدته على الأساس الديني - المذهبي، فيعني تقسيمه إلى نصفين. كان العراق دولة إقليمية تبحث عن أمة، لا أمة (جماعة قومية) تبحث عن دولة، وبوسعي المجازفة بالقول إن أزمة بحثه عن هوية عام 1921 لا تقل حدة عن أزمة بحثه عن هوية حالياً.

لعل أبرز تعبير عن أزمة الهوية عام 1921 ما دار بين الأمير فيصل (قبل تنويجه) والسير بيرسي كوكس (Cox)، المندوب السامي البريطاني، والحاكم الفعلي للعراق. شرح كوكس للملك المقبل فكرة التنظيم السياسي الجديد في المنطقة: دولة تركية شمالاً، ودولة كردية مجاورة، ودولة عراقية (لغرب العراق). اعترض فيصل بدبلوماسية قانلاً: أنت تعطيني دولة محاطة بالأعداء. فتمت الترك (الذين حاربناهم) شمالاً، والسعودية (أو ابن سعود المحارب) جنوباً. وأوضح فيصل أنه عربي شافعي (سني)، وأن أغلبية عرب العراق من الشيعة؛ فإن ذهب الأكراد في دولة، وفقاً لمبدأ القوميات، فإن فيصل سيجلس على عرش مملكة ذات أغلبية شيعية لن تستقيم له. وافق كوكس على ذلك الرأي. وبهذا الترتيب بات العراق دولة متعددة القوميات، وذات وزن سني مكافئ تقريباً للشيعة (45 في المئة للسننة مقابل 52 في المئة للشيعة، و3 في المئة لبقية المكونات).

ولكن كان على الدولة الجديدة أن تحل مشكلة الاندماج الصانع للأمة عن طريق إعادة النظر في مسببات و موانع الاندماج داخل الكيان القومي الواحد ألا وهو الدولة العراقية كآتي:

45 - ليندا هنتشون، الإثنية المتخفية، ترجمة: صخر الحاج حسين، تاريخ النشر: 26-11-2008، <http://www.alawan.org/index.php?mode=article&id=389>

أولاً : قضايا الاندماج والتمزق

لا تنمو الأمم والقوميات في الحقول أو على الأشجار، فهي لا تنتمي إلى حقل الطبيعة، بل إلى ميدان التنظيم الثقافي - الاجتماعي، وهي تتأسس بأشكالٍ عدة. دخل العالم عصر القوميات منذ الثورة الفرنسية أواخر القرن الثامن عشر. ثم تبع فرنسا كل من ألمانيا وإيطاليا وأمريكا، فدول أمريكا اللاتينية، وآسيا وأفريقيا.

تنشأ الأمم من وجود جهاز سياسي مركزي، ووجود نظام اتصال ثقافي موحد (اللغة، الجرائد، الكتب، الجامعات) ونظام اتصال مادي (طرق وتجارة وأسواق)، متداخلة، متكاملة، متفاعلة، في إطار رقعة جغرافية محددة. العراق مرّ بهذه المرحلة التأسيسية بشكلٍ أولي خلال السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، بفضل الإصلاحات العثمانية التي أدخلت سكك الحديد، وخطوط التلغراف، والمدارس الرشدية، والخدمة العسكرية الدائمة، وتوحيد جهاز الإدارة في بلاد الرافدين ومركزته في بغداد. إلا أن فترة الانتداب والعهد الملكي كانا أكثر عنفواناً في ميدان التوحيد والمركزة. ولعل أهم عنصر في عملية الاندماج هو مشاركة السكان، ونعني بذلك: المشاركة السياسية (في الوزارات والبرلمان والانتخابات)، والمشاركة الإدارية (في الدوائر المدنية والقضائية للدولة)، والمشاركة الاقتصادية (في عقود الدولة والريع النفطية)، والمشاركة الثقافية (في التعليم والإعلام والمعلومات). لا تغالي إذا قلنا إن العنصر الكردي العربي السني أدى دوراً طاعياً في المجال العسكري والسياسي والإداري، بينما أدى العرب الشيعة والموسويون دوراً طاعياً في المجال التجاري والأعمال الحرة. وبهذا المعنى كانت المشاركة الشيعية في المجال السياسي (الوزارات، رئاسة الوزارة)، وفي الوظائف ضمن الجهاز الإداري، وفي البرلمان (بشقيه مجلس النواب ومجلس الأعيان) ضعيفة ومحدودة. ولم تأخذ هذه المشاركة في التحسن إلا في أواخر العهد الملكي. ولم تبرز شكاوى أو اعتراضات على هذا التمثيل في العهد الجمهوري الأول، أو الجمهورية الأولى لعبد الكريم قاسم، على رغم أنها لم تحظ بشعبية تذكر في العالم العربي بسبب "فطرتها". واتهم عهد الجمهورية الثالثة (عبد السلام عارف) بالانحياز، بل بالتحامل الطائفي. أما الجمهورية الرابعة (عهد البعث)، فتعدّ جمهورية العائلة والعشيرة، جمهورية موزٍ من طرازٍ خاص.

ففي هذه الفترة تدنّى التمثيل السياسي للشيعة بسبب طغيان العسكر، وبسبب افتقار المؤسسة العسكرية إلى مشاركة شيعية ملمحوظة (لعوامل كثيرة قسرية وطوعية)، هذا على الرغم من وجود مؤسسات تمثيلية (مجلس وطني)، بسبب احتكار نخبة قروية لمقاييد الحكم في هيتاتٍ مثل "مجلس قيادة الثورة" و "القيادة القطرية" أو "مجلس الوزراء" أو "مجلس الأمن القومي". ولما كانت الدولة العراقية دولةً ريعيةً نفطية، فإن توزيع الثروة، عبر الدولة، كان ينحى المنحى الاحتكاري نفسه. ولا أدري من قال إن الفوارق الاقتصادية بين المناطق أخطر من هذه الفوارق بين الطبقات، إذ من شأنها أن تهز أركان النظام السياسي - الاجتماعي، وتمزق النسيج الوطني⁴⁶.

هناك عدة رؤى. فرجال الأعمال، مثلاً، ينسبون هذا الحرمان إلى الطابع "الاشتراكي"، أي الدولتي للاقتصاد، وهو اقتصاد أوامري، قسري، لا اقتصاد سوقي حرّ مفتوح. وهناك تفسيرات يسارية وليبرالية ترى أن المشكلة تكمن في الطابع التسلسلي أو التوتاليتاري للنظام السياسي، أي نظام الحزب الواحد والأيدولوجيا الواحدة. ويميل حنا بطاطو، أكبر مؤرخ لتاريخ الطبقات الاجتماعية في العراق، إلى هذا التأويل. وهناك تأويل ثالث ينشر وسط طبقة رجال الدين، ويتأصل في الحركات الإسلامية الشيعية، ينسب الحرمانات إلى وجود طائفيّةٍ سياسيةٍ مقصودة،

⁴⁶ - Vali, Abbas, Modernity and the Stateless: The Kurdish Question in Iraq, Iran and London, I.B. Tauris, 2002, P203-299, ISBN: 1-86064-050-8

بل تدميرية أيضاً، بقيت هذه الرؤى، الاقتصادية والسياسية والدينية - المذهبية، متجاورةً، يصادفها المرء في النقاشات والسجلات، سرّاً وعلائية. ولعل الواقع الفعلي هو مزيج متفاوت من هذه التفسيرات كلها، يختلف باختلاف المراحل. لكن الثابت هو وجود تدمير شيعي أعلن عن نفسه صراحةً وجراراً خلال تمردات عام 1991 في إطار ما يعرف بـ "الانتفاضة العراقية ضد حكم البعث" بعيد هزيمته في مغامرة الكويت⁴⁷.

ثانياً: منابع التوتر الطائفي

هناك عدة منابع:

أ - لعل أقدم وأكبر منبع هو قانون الجنسية العراقي للعام 1924، الذي أرسى حقوق الجنسية على أساس "التابعة العثمانية" التي لم يكن كل السكان يتمتعون بها. فمثلاً كانت عشائر وعوائل وبلدات كثيرة تهرب من التجنيد الإجباري، فتسجل تابعيتها لإيران الفاجارية، الغريم الأكبر للباب العالي في اسطنبول.

وقد طُبق قانون الجنسية الجديد بشكل سياسي ضد المجتهدين الشيعة ممن عارضوا الاستفتاء أو أفتوا بوجوب مقاطعة الدولة الجديدة. وتجدد تطبيق قانون الجنسية⁴⁸ بطريقة لانسانية في عهد الجمهوريتين الثالثة (عارف) والرابعة (صدام)، وبخاصة خلال الحرب العراقية - الإيرانية، وراح ضحيته نحو ربع مليون إنسان، اقتلعوا اقتلاعاً، وجرّدوا من جنى العمر، وأهينوا في أعماق انتمائهم. "ولقد زرت معسكرات المهجرين في المنافي، فوجدتهم في غربة ثقافية عن المجتمع الإيراني"⁴⁹ كما أكد الصحفي فالح عبد الجبار الذي شهد بعينه حال هؤلاء المواطنين - بل يهتفون بحياة الرئيس العراقي الذي طردهم أمام أنظار المخابرات الإيرانية الإسلامية، طمعاً في عفوٍ وعودته إلى الديار. وكانت تلك أكبر حماقات الحكم التوتاليتاري القبلي.

ب - كان الشيعة ينعمون بمجال واسع في التجارة والأعمال: وقد سجل الدارسون نسبةً عاليةً منهم في غرف التجارة، واتحاد الصناعيين، والمقاولين. وهذا أمر طبيعي في ضوء اتجاه الستة نحو الإدارة والجيش. وجاءت الميول التنموية الدولية، بصرف النظر عن أريتها الأيديولوجية، أو نيات منقّدي هذه السياسات، لتمد سيطرة الدولة (تأمياً أو حرماناً) إلى المجال الاقتصادي، فأدى ذلك إلى تقويض نفوذ التجار ورجال الأعمال الشيعة. كما أن احتكار الدولة لتوزيع العقود وإجازات الاستيراد والتصدير أدى إلى احتكار ضيقٍ للمنافع الاقتصادية اقتصر على شبكات القرابة والشبكات الحزبية الموالية لشخص الرئيس المخلو.

ج - أدت الإجراءات العلمانية المتشددة إلى تضيق الخناق على ممارسة الشعائر الدينية، وبخاصة طقوس عاشوراء، من مجالس عزاء ومواكب وزيارات.

وشملت القيود أيضاً استضافة الطلاب والمجتهدين في المدارس الدينية (الحوزات العلمية). (وأدى ذلك إلى تدهور المكانة العلمية للنجف، وإلى انهيار اقتصادها الذي يعتمد على تدفق الزوار إلى المراكد وتدقيق أموال الخمس على الفقهاء.

47 - للمزيد من المعلومات عن تاريخ هذه الثورة، راجع كتاب تاريخ كردستان

<http://www.4shared.com/file/46315552...ified=e58bbdb3>

48 - هو قانون الجنسية العراقي للعام 1924، الذي أرسى حقوق الجنسية على أساس (التابعة العثمانية) التي لم يكن كل السكان يتمتعون بها. فمثلاً كانت عشائر وعوائل وبلدات كثيرة تتهرب من التجنيد الإجباري، فتسجل تابعيتها لإيران الفاجارية، الغريم الأكبر للباب العالي في اسطنبول. وقد طُبق قانون الجنسية الجديد بشكل سياسي ضد المجتهدين الشيعة ممن عارضوا الاستفتاء أو أفتوا بوجوب مقاطعة الدولة الجديدة. وتجدد تطبيق قانون الجنسية بطريقة لا إنسانية في عهد الجمهوريتين الثالثة (عارف) والرابعة (صدام)، وبخاصة خلال الحرب العراقية - الإيرانية، وراح ضحيته نحو ربع مليون إنسان، اقتلعوا اقتلاعاً، وجرّدوا من جنى العمر، وأهينوا في أعماق انتمائهم. ولقد زرت معسكرات المهجرين في المنافي، فوجدتهم في غربة ثقافية عن المجتمع الإيراني، بل يهتفون بحياة الرئيس العراقي الذي طردهم أمام أنظار المخابرات الإيرانية الإسلامية، طمعاً في عفوٍ وعودته إلى الديار. وكانت تلك أكبر حماقات الحكم التوتاليتاري القبلي.

49 - حوار مع الباحث السوسولوجي، فالح عبد الجبار مدير المعهد العراقي للدراسات الاستراتيجية، المنشور في جريدة المنار
www.almannarah.com/print.aspx?newsID=9397

د - لعل الحرمان الأكبر هو ضعف المشاركة في قمة القرار السياسي: غياب أي تمثيل في القمة للمحافظات الشيعية (والكرديّة أيضاً). وهو ما

أدى إلى قطع كل قنوات تمرير أو إثارة المشكلات والتوترات التي بقيت تتراكم من دون تنفيس.

ثالثاً: الحلول التي اقترحتها النظام السياسي أدت إلى تنامي الاحتكار السياسي :- النفطي للنخبة الحاكمة (نظام البعث) إلى تمزق النسيج الوطني،

وجاء انهيار الأيديولوجيات الجامعة، مثل الماركسية أو الوطنية العراقية أو القومية العربية، بعد تآكل مشروعيتها "الثورية" إلى تمزق الأواصر الجامعة، وإلى نشوء هويات محلية، دينية وإثنية، لكأنّ العراق عاد القهقري إلى عام 1921! وكانت هذه اللوحة واضحة لنا، نحن المشتغلين في مجال العلوم الاجتماعية، فقد كنا نرى ذلك ونلمسه لمس اليد من خلال الأبحاث الميدانية الجارية في الحفاء بعيداً عن أنظار العسس. المشكلة أنّ العالم العربي لم يصحّ على هذه الحقائق إلّا بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 .

إنّ تشظي الهوية العراقية إلى هويات محلية ما كان ليكون سيئاً لو أنّ التعبير عن هذا التشظي جرى في إطار أحزاب مدنية، وبأسلوب سلمي، أي عبر المؤسسات. المشكلة أنّ صعود الهويات المحلية، الناتج من تاريخ طويل من سياسات صهرٍ واحتقار حمقاء، جرى لحظة انهيار الأيديولوجيات العلمانية، ونشوء فراغ ثقافي ملأته الأحزاب الإسلامية. والحال أنّ الإسلام السياسي، بالتعريف، تقسيمي في أيّ بلد متعدّد الأديان أو متعدّد المذاهب، إذا كانت أيديولوجيات الحزب المعني أو الأحزاب المعنية دينية خالصة.

وبهذا المعنى اكتست الهويات المحلية طابعاً طائفياً بسبب صعود الأحزاب الإسلامية على الجانبين السنيّ والشيعي. كما أنّ جانباً من البعث المهزوم كان يقاتل تحت راية الطائفية بشكل موارب. ثمّ إنّ تنظيمات "القاعدة" تعتبر الحرب الطائفية مقدسة؛ ومن هنا هجمها على الرموز الشيعية (طقوس عاشوراء)، ونسفها للقرنين الشريفين في سامراء في شباط/فبراير 2006 - وهو نقطة التحول نحو الحرب الأهلية الطائفية الدائرة اليوم بين الميليشيات الشيعية (مثل جيش المهدي وفيلق بدر) والميليشيات السنية/البعثية. أما الضحايا فهم المواطنون العاديون.

إنّ مشكلة العراق رابعة الأبعاد: فهناك الانتقال إلى وضع السيادة، أي الفكك من الاحتلال؛ وهذا يتطلب استقراراً وبناء مؤسسات. وهناك مشكلة قبول المهزومين بالمشاركة على قاعدة الديمقراطية (لكل إنسان صوت واحد). مثلما أنّ هناك مشكلة قبول الفائزين بنظام توافقي يفتح الباب لمشاركة الجميع. وهناك مشكلة الجيران الكارهين لأيّ أفقٍ ديمقراطي محتمل، أو لأيّ تغييرٍ في البنيان السياسي. المفارقة مثلاً أنّ شيعة لبنان يطالبون بالنظام التوافقي تحت راية "حكومة وحدة وطنية"، أما شيعة العراق فيميلون إلى النظام الأكثرّي، في حين أنّ السنة يميلون إلى توافقيّة على غرار المثال اللبناني.

هل أجدّ الأمريكيان خطوط الانقسام هذه؟ نعم ولا. لا، لأنّ الأمريكيان يجهلون تضاريس المجتمع العراقي، ولم يصنعوا خطوط الانقسام لأنها كانت قائمة وتعمق منذ أمد بعيد. ونعم، لأنّ حماقات الأمريكيان في احتلال العراق وإدارته لا تعد ولا تحصى، وبخاصة حلّ المؤسسات في بلد تهاوت فيه كل المؤسسات الاجتماعية وبات يعيش في فراغ مدمر. لن تزول الانقسامات الطائفية - فهي اختلافات ثقافية ذات بعد تاريخي مديد. لكن ما يمكن أن يزول هو تسييس المتعصبين لهذه الاختلافات. المخرج من عنق الزجاجة الطائفي الذي بلغ حدود القتل على الهوية، هو الوسطية السياسية، المزاج الأراس وسط الطبقات الوسطى المتعلمة، والمالكة، العابرة للمذاهب والطوائف والإثنيات. إن أصوات هذه الوسطية خافتة الآن بسبب طغيان لغة السلاح، لكنها ليست خرساء⁵⁰.

50 -كاتب أردني، كرديستان العراق.. الفيدرالية أم الاندماج،-<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F1E5A1C3-20AE-44F9-9011-471788D4C87E.htm>

الفصل الثالث

مشاريع مقترحة لحل المعضلة الإثنية في المنطقة العربية.... الملف الإثني بين الحل و التصعيد

نستطيع أن نقرر بنوع من التأكيد أن التناقض بين الهويات ليس حتمي، فلا يمكن تخيل أن هناك شعب في العالم المعاصر يعيش في حالة انتماء أحادي. تعدد دوائر الانتماء والهويات هو أمر إنساني عام ولو أنه تتغلب، في ظرف معين، هوية ما على غيرها من الهويات. لذلك، ورغم تفهمي للرفض الدفاعي لهوياتنا المحمولة والطائفية حفاظا على هويتنا القومية، إلا أن في المبالغة في هذا المسلك أمر غير إنساني لا يصمد في محك الواقع.

في قراءة للمسيرة النضالية لشعبنا يمكن أن نرى الدور الرجعي وربما الخياني الذي لعبته الانتماءات الطائفية و القومية، ولكن يمكن أيضا أن نرى الدور الوطني لهذه الانتماءات. لذلك فعلىنا تحاشي التقييم المبسط لدور هذه الانتماءات الفتوية بل علينا قراءة دورها ضمن الصورة المركبة لمسيرتنا النضالية، و البحث عن نوع من العجرات الإستيعابية التي تؤكد بدورها على الاختلاف و أهميته و تميزه بدلا من أن تطرح نوعا من الضيق النوعي على تصنيفات البشر.

عندما ننظر في مصطلح التعددية الثقافية ، وفي معناه الأساسي ونسبته الطبيعية المحايدة ، فإننا نجد يشير إلى مجتمع يحتوي على عدد من المجموعات الثقافية . لكن عندما نعرف مثلا مجموعة ثقافية ما ، استنادا إلى العرق، أو الجنس أو الدين أو اللغة ، كيف يمكننا الجواب عن السؤال التالي : هل تعني التعددية الثقافية ببساطة التعايش (سلميا أو خلافة) بين المجموعات الثقافية الصغيرة في ظل الثقافة الأكبر؟ . وللجواب عن هذا السؤال ، أو على الأقل معرفة أين تدور رحى معركة التعددية الثقافية ، فإنه من المفيد معرفة ما تعنيه "الثقافة" في مصطلح "التعددية الثقافية" . فالثقافة يمكن أن تفهم على أساس أنها طريقة أو أسلوب الحياة ، الذي يشمل الأفكار والمواقف واللغات والاعتقادات والممارسات والمؤسسات ونظم القوة .يفتح مثل هذا التعريف الواسع للثقافة الطريق لسؤال هو: ما هي "الثقافة" وأين حدودها ؟ . ثم ينجر الحبل لأسئلة ذات علاقة بالسؤال الأول ؛ هي: من يؤسس المجتمع، أو على أي ثقافة يُبنى ؟. وما الذي يحدد ثقافة بعينها ، وما الذي يفرقها أو يربطها بالثقافات الأخرى ؟. ماذا عن الثقافات الصغرى ضمن الثقافة الأكبر؟. ثم أي أسلوب حياة وأي ممارسة ثقافية يمكنها أن يؤسس لثقافة متميزة ؛ صغيرة كانت أم كبيرة ، بخاصة إذا ما وافقنا على أن التعددية الثقافية ، يمكن لها أن تُحدث تعايشا سلميا بين المجتمعات والأمم ؟. أو بشكل أدق ، وكما أورد، أي مجموعة ثقافية يكون لها حق الاستحواذ على القوة ؛ لنعمل من ثم على صياغة المجتمع وإعادة تشكيله في ميادين مهمة كالتعليم ، والفنون ، والحكومة ومؤسساتها بشكل عام؟

بالطبع لن نسعى للإجابة على هذه الاسئلة إلا انها تدفعنا للتقرير بأن معركة التعددية الثقافية يمكن أن يدور رحاها هنا . وكما لاحظ ، فإن التعددية الثقافية "تدل ضمنا على منافسة ضارية حول الاستحواذ على القوة ، وعلى من يحشدها ويمارسها .إنها منافسة ضارية حول من يجني تأثيراتها ونفوذ مؤسساتها الضارية.

إلا إن فشل مشروع الدولة الوطنية الحديثة في إدارة التعددية الإثنية و الثقافية، يعود بالدرجة الأساس لفشل المدارس البنيوية المتعاقبة على الحكم والمشغلة في ميادين السلطة والثقافة والاقتصاد... الخ. وهو فشل بنيوي لم تلعب التعددية الإثنية دوراً في تحطيمه كما تدعي الكثير من الدول ألقاء اللوم على الإثنيات القومية في تمديد حالة الاستمرار الطوارئ، إلا أن الواقع يؤكد أن ممارسات الدولة القومية العربية سعت إلى حطم مراكز بناء الدولة وحوّلها إلى مجرد سلطة متفرعة على المستوى السياسي، وإلى مجرد جماعات متناحرة على المستوى الاجتماعي، وإلى مجرد عصبية وعصبويات منغلقة على المستوى الثقافي. يعود فشل مشروع الدولة بالأساس إلى إقصاء المواطنة كوحدة بناء وولاء للجماعة السياسية المشكلة للدولة، حيث تم اعتماد الوحدات العرقية والطائفية والجهوية والقبلية، بدلاً عن المواطنة في تنظيم علاقة الدولة برعاياها وفيما بينهم، الأمر الذي أدى إلى فشل تماسك الجماعة السياسية المنتجة للدولة من خلال ارتداد المواطنين إلى هوياتهم الطائفية والعرقية الضيقة وثقافتهم الفرعية المنقطعة، وهو ما أدى إلى فشل مشروع الدولة القومية الحديثة في المنطقة العربية، فعندما تفشل الدولة بالاعتراف بمواطنيها على قدم المساواة سيرتدون إلى الوراء للبحث عن الاعتراف... وهو ما أدى إلى إحياء الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الكلية⁵¹.

إن فشل الدولة كجماعة سياسية، صاحبه وبالعمق فشل المجتمع كجماعة إنسانية، وهو ما أدى إلى التضحية بها معاً. إنَّ المقاربة هنا تقول: إنَّ المجتمع يُنتج دولة، والجماعة تُنتج سلطة، والمجموعات تُنتج سلطات، بناء على نظريات العقد الاجتماعي البدائية والإخلاف جوهري بين ما تُنتجه هذه الأشكال من سياسة وثقافة، وبالنتيجة من انتماء وولاء، من هنا يمكن الحكم بأنَّ الفشل بإنتاج الدولة يكمن في الفشل بإنتاج مجتمع. إنَّ مدارسنا الفكرية والسياسية⁵² لم تنجح بإنتاج مجتمع مدني متجانس ومعبر عن جميع مكوناته وشرائحه، فالدولة نتاج مجتمع، ولا يمكن إنتاج المجتمع الوطني إلا على وفق حزمة من قيم المساواة والتكافؤ والعدالة والحرية وعلى وفق مبادئ المواطنة والديمقراطية والتعددية والسلام والتنمية فهذه القيم والمبادئ هي الأسس القادرة على إنتاج مجتمع متوحد فعال، وإقرارها واحترامها وتفعيلها سياسياً وقانونياً وثقافياً تُنتج الروح الكلية للمجتمع على تنوع مكوناته، وعلى أرضية هذه الروح الكلية الناتجة عن الكل والمحقة لمصالح الجميع تُنتج الهوية والخصوصية المجتمعية بالتبع، وهو ما يشكل الأساس الطبيعي لقيام الدولة، باعتبار أنَّ الدولة هي الجماعة السياسية الوطنية.

فما لو فشل المجتمع بإنتاج ذاته على أسس المواطنة والعدالة والمساواة والتعايش فسيدعى مجتمعاً تقليدياً في بُنيته، يستند على مفهوم وثقافة وولاء الجماعة الإثنية والطائفية والعرقية والجهوية الضيقة التي لا ترى غير إطارها الخاص ولا تدافع إلا عن مصالحها الذاتية... وبالنتيجة سيتم تغليب الجماعة على المجتمع كمفهوم واستحقاق، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى تغليب السلطة على الدولة، فالسلطة هنا مركز للحكم المستند إلى عرق معين أو طائفة خاصة على حساب باقي الأعراق والطوائف، وهو ما يؤسس لسلطة الجماعة لا دولة المجتمع. ومع غياب الدولة لحساب السلطة، وغياب المجتمع لحساب الجماعة.. تتعدد مراكز السلطة بتعدد الجماعات الإثنية والطائفية، ثم تتعدد السلطات بتعدد مراكز القوة والنفوذ والمصالح داخل الجماعة الإثنية أو الطائفية الواحدة، والنتيجة قيام سلطات بعدد المجموعات داخل الجماعة الطائفية والعرقية، وهو ما سيؤدي ليس فقط إلى تفكك الدولة وتلاشي وحدة السلطة بل سيقود أيضاً إلى تكريس السلطات المتكثرة بكثرة المجموعات التي ستسعى لتبطل المجتمع كهيئة

51 - Winker, Margaret A. 2004. "Measuring Race and Ethnicity: Why and How?" *Journal of the American Medical Association* 292, 13: 1612-1614.

52 - المقصود بالمدارس الفكرية هنا هي كل المدارس الفلسفية السياسية والتي قامت بالانتظير للنظام السياسي الأمثل والتي منها المدرسة الليبرالية و الماركسية و الاشتراكية و البنيوية الحديثة و نظريات العقد الاجتماعي التي تعرضت لمضمون العلاقة الجدلية بين المواطن و الدولة.

ودور. إن انهدام وتشويؤ المجتمع بشقيه الإنساني والسياسي⁵³، لا يقضي فقط على الدولة كجاعة سياسية، بل على المجتمع أيضاً كجاعة إنسانية، وستكون المحصلة خلق مجتمع اللا دولة ودولة اللا مجتمع و من أهم هذه الأسباب:

أولاً: تضارب رؤى وإرادات ومشاريع إعادة إنتاج المجتمع والمولة.

أن هناك تضارب مريع في رؤى وإرادات ومشاريع إنتاج المجتمع والدولة هويةً ونظاماً، على مستوى فرقاء العملية السياسية ومن هم خارجها، وعلى مستوى رؤى ومشاريع الدول ذات الصلة والتأثير على الواقع العربي، ولأسباب عديدة: تاريخية وراهنة، ذاتية وموضوعية، وطنية وخارجية، ناجمة عن أخطاء أو خطايا، عن وعي أو جهل، نتج لدينا تضارب وتناقض مريع جراء حرب الرؤى وصراع الإيرادات وتناطح المشاريع، وما نعيشه هو دليل تزام القوى وصراع الأجنداث في إعادة بناء الدولة القومية الحديثة.

لا يمكن للمجتمع التوحد والاستقرار ولا يمكن للدولة التماسك والبقاء فيما لو افتقدنا وحدة التصور وتناغم الإرادة للبدء بمشاريع البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وبالتبع لا يمكن الحديث عن هوية الدولة وشكل النظام وطبيعة المجتمع مع فقدان وحدة التصور والإرادة.

ثانياً: إنعدام أو ضعف الحواضن الأساس لإعادة إنتاج المجتمع والمولة من بني اقتصادية وخدمات وأمن.

للدولة ثلاث وظائف أساسية لنجاحها: الاعتراف بمواطنيها على قدم المساواة، والحماية لهم من خلال احتكارها للقوة، وتوفير الخدمات على تنوعها، وفيما لو فشلت الدولة بأي من وظائفها فلن تتأسك. كما ليس للمجتمع من البقاء والتكامل فيما لو انهارت منظومات الاقتصاد والخدمات والأمن التي بها ومن خلالها تقوم وتتقوم الحياة على تنوعها، بالتالي فإن انهيارها لن يكون راجعاً بالأساس إلى الهويات الإثنية المتعددة داخل الدولة، بل سيكون نتيجة فقدان الثقة في الأمان الاجتماعي و النفسي و السياسي و الاقتصادي الذي لا بد وأن تقدمه الدولة لمواطنيها ، وبالتالي ينفذ المواطن بصرف النظر عن انتمائه السياسية عن الدولة باعتبارها في هذه الحالة تنظيم اجتماعي لا يحقق فائدة و على هاوية التداعي ، فيبدأون بالبحث عن كيان آخر على قبض الدولة يبعث على الاحتواء و يحقق قدراً من الفوائد لأفرادة. و في هذا السياق لا بد و أن نؤكد على أن الواقع المنهار للدولة القومية الحديثة في الوطن العربي لا يدعوا الحاجة ، فلا توجد في الدولة القومية العربية سياسة واضحة بخصوص قضية الإثنيات من أجل جعلها جزءاً لا يتجزأ من مشروع بناء الوحدات الوطنية، أو التمهيد لتأسيس أعمدة قوية للتكامل بين أقطارنا بما سيفضي إلى شكل وحدوي ديمقراطي. عندما أقول بعدم وجود هذه السياسة فلا يعني ذلك أن الإثنيات غير قائمة كحقيقة مادية في مجتمعاتنا. إن هذا التجاهل لقضية حساسة جداً يؤكد من جديد عدم انشغال دولنا بتركيبة مجتمعاتنا، وبالتالي تخلف السياسة عن الواقع القائم⁵⁴.

ويبدو للوهلة الأولى بأن الأنظمة الحاكمة ببلداننا تتخوف من إثارة موضوع الإثنيات في إطار عملية، أو لنقل سلسلة عمليات بناء الهويات الوطنية المفتوحة على التغييرات والتطوير. وفي هذا السياق لا نعرعلى المراكز المتخصصة في الدراسات الإثنية سواء في الأحزاب السياسية أو

53 - Ibid,

54 - Wallerstein, Immanuel. "The Construction of Peoplehood: Racism, Nationalism, Ethnicity." *Sociological Forum* 2, 2: 373-388

في منظومة التعليم العالي، أو في الاتحادات المهنية والجمعيات الثقافية. حتى المنابر الإعلامية بكل أنواعها وتخصصاتها تتجاهل هذه القضية حيث لا نجدها تعطي لها المكانة اللائقة بها بحثاً واحصاء وتتبعاً لمشاغل الإثنيات.

إنه لا بد من القول بأن الأهمزة، السياسية تعتبر قضية الإثنيات صندوق بارود حيث تحذر بشكل مباشر، أو غير مباشر من الاقتراب منه. إن هذا الموقف يعكس عدم نضج العمل السياسي ببلداننا وتمامي المؤسسات الثقافية والإعلامية مع خطابات السلطة بخصوص هذا الشأن مما أدى ولا يزال يؤدي إلى إفساح المجال للقوى الخارجية للاستعمل ورقة الإثنيات ببلداننا لابتزازها، إنه لحد الساعة لا توجد خريطة تاريخية وجغرافية وثقافية علمية للإثنيات من المحيط إلى الخليج بدعوى أن القيام بعمل من هذا النوع يمكن أن يتحول إلى تشجيع للنعرات الانعزالية والانفصالية. وعلى ضوء ما تقدم ندرك أن تغطية قضية من هذا النمط، وقمعها، وتأجيلها هي التي تشجع على تعبير هذه الإثنيات عن نفسها بأساليب لا تخلو من العنف، أو تلجأ إلى المنابر والمؤسسات الأجنبية حيناً، وإلى العمل السياسي السري الذي يلقي التشجيع والاحتضان من القوى المعرّضة وخاصة في الغرب. من الواضح تماماً أن الإحساس بالريية تجاه قضية الإثنيات ببلداننا ناشئ عن عدة مصادر منها الخلط بين الإثنية وبين الانقلاب السياسي، وعدم فهم مفهوم الإثنية أيضاً. وفضلاً عن ذلك فإن عدم التعويل على حرية التعبير، وتداول الحكم، والحوار المتعدد الأطراف عوامل أخرى تساهم في إصاق الشبهة بكل شخص يحاول أن يطرح مسألة الإثنيات للنقاش السياسي أو العلمي في أقطارنا. ويمكن التوضيح بأن هنالك فرقاً أريد أن أصل إلى القول بأن الإثنية لا تعني نقيضاً للوطنية في وحدتها السياسية كما يفهم ذلك في أقطارنا. وفي الواقع فإن كلمة الإثنية نفسها لا تعبر عن الروافد المتنوعة للثقافة الوطنية حيث أنها تحتل الهوية إلى نمط أحادي البعد يعزّي ويخلخل البنية ذاتها ويجعلها تقف على ساق واحدة، مما يؤسس لهوية عرجاء، ونوع من الانسلاخ من المظلة القومية الكبرى.

إستشراف المستقبل

الملف الإثني بين الحل و التصعيد

إن العرض السابق للتطورات النظرية و التاريخية الواقعية التي صاحبت الملف الإثني في المنطقة العربية تؤكد على فشل الإستراتيجيات السياسية الوطنية التي طبقت في بلداننا، ومن وراء ذلك هشاشة المشاريع السياسية المطروحة⁵⁵، بل والسياسة ذاتها كوعي وممارسة، في مجتمعات لا يزال أساس قيام الحكم والنظام العام فيها تهميش المجتمع وإقصاء الرأي العام عن أي مشاركة، واحتكار الرأي والسلطة معا، من قبل فئات ساقطها الأقدار وتوازنات القوى الداخلية والخارجية إلى مركز القيادة والقرار، وهي غير مؤهلة له، ولا تملك للمجتمعات التي أصبحت تتحكم بمصيرها رؤية ولا مشروعا. و من هنا لا بد من الاقرار بأن هناك خصوصية شديده في دراسة الجماعات الإثنية في الوطن العربي هذه الخصوصية نابعة من عدد من الجوانب الاجتماعية و التاريخية التي أسهمت في تطور المجتمعات وصاغت نوعا من التميز والخصوصية كما سبق و بينا ، و من هنا كان و لا بد من استشراف المستقبل على ضوء هذه الخصوصية و التاريخ و لهذا كان لا بد من التركيز على تفعيل الأتي:

أولا: على المستوى السياسي القومي:

1- تفعيل استراتيجيات إدارة التعددية الإثنية:

يقصد بإدارة التعدديات الإثنية الإستراتيجيات الفلسفات العامة الظاهرة والمستترة التي تتبعها النظم في التعامل مع الجماعات الإثنية ومطالبها. وأهم هذه الإستراتيجيات: الاستيعاب والدمج، واقتسام السلطة، والاستئصال والترحيل. تقوم عمليات الاستيعاب والدمج على عمليات ثقافية بتكوين ثقافة موحدة وأنظمة تعليم ومناهج وأساليب تربوية موحدة، وعمليات استيعاب مادية بصهر الجماعات ببعضها إما بإلحاقها بهوية الجماعة الرئيسية أو بتكوين هوية جديدة. كما تقوم على عمليات استيعاب مؤسسي بإنشاء مؤسسات يشارك فيها جميع الأفراد من مختلف الجماعات على أسس غير إثنية.

وأما إستراتيجية اقتسام السلطة فتقوم على ائتلاف حاكم ذي قاعدة عريضة تحتوي داخلها الجماعات الإثنية في المجتمع، وقد تم تطوير هذا النظام بين الكاثوليك والبروتستانت في هولندا، وكذلك الأمر في سويسرا. وتتم إستراتيجية القسر على الهيمنة وهي الأكثر شيوعا، وتمارسها الإثنيات الكبرى والأقليات الحاكمة. وقد تقوم الأنظمة السياسية بعمليات تطهير عرقي واستئصال وترحيل جبري، كما جرى بين اليونان وتركيا وبين موريتانيا والسنغال، وترحيل جماعات التوتسي في رواندا إلى الدول المجاورة، ثم حدث العكس عندما سيطر الهوتو.

55 - المقصود بالمشاريع المطروحة من قبل الدولة القومية ، نموذج الحكم الذاتي الذي طرحه النظام العراقي في الثمانينات لحل مشكلة الأكراد و كذلك حل تقسيم السلطة على اساس طائفي كما هو الحال في لبنان، ونموذج الحكومتين المطروح لحل أزمة الجنوب في السودان. و التي باءات جميعها بالفشل ، و هنا يجوز التعميم حيث أن مشكلة الأكراد ، و الطوائف اللبنانية و جنوب السودان لا تزال مشتتة حتى الآن بسبب اشتعال المعضل الإثني فيها و فشل النماذج المطروحة في حلها و استعابها و كان الناتج عن ذلك هو التصعيد و احتقان الصراع الطائفي الإثني و الدليل على ذلك الوضع العام للأكراد في العراق حتى في اطار الدستور الجديد و كذلك الغتبايلات المتعاقبة بين اطراف المعارضة السياسية في لبنان و اغتيال جون جرنج في حادث مريب في السودان و معاندة حكومة الشمال لمطالب الجنوبيين و بالتالي يمكن من هذه المعطيات ، الجزم بما لا يدع مجالا للشك بفشل المشروعات القومية الاستيعابية لحل و تدويب المكون الإثني في البوتقة القومية العربية.

كما تمثل المؤسسات أهمية خاصة في عملية إدارة التعددية الإثنية، وهي مؤسسات حكومية وأخرى غير حكومية. وفي المؤسسات الحكومية تأتي المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية والقيادية والمؤسسة العسكرية. وفي المؤسسات غير الحكومية تأتي الأحزاب وجماعات المصالح. وقد يؤدي الفساد السياسي إلى تأجيج الصراعات الإثنية واستخدامها لأغراض منفعية ومصالح شخصية⁵⁶، وتؤدي عمليات النهب والتزهل إلى زيادة التوتر الاجتماعي والتمرد وتأخير الاندماج الوطني.

وتعد السياسات أدوات النظام في الاستجابة لمطالب الجماعات وترجمتها. ومن أهم السياسات المتبعة في إدارة التعددية الإثنية: السياسات الاستخراجية والتوزيعية، وسياسة إعادة التوزيع، وسياسة الضبط وإعادة التنظيم، والسياسات الرمزية. وتقوم السياسة الاستخراجية على حشد وتعبئة الموارد المادية والبشرية وتوزيع الموارد القائمة بصيغة جديدة يرى النظام أنها أكثر حفظاً لأمنه واستقراره، وتقوم سياسة الضبط على ممارسة الضبط ومراقبة سلوك الأفراد والجماعات داخل المجتمع. وتستخدم السياسات الرمزية لدعم الشعور بالمواطنة والولاء للنظام وأهدافه.

ولعل من أهم مبادئ حقوق الإنسان الباعثة على استتباب اللاعنف هو احترام الأقليات، حيث تمثل الأقليات بؤرة توتر نظراً للتمايزات السياسية والاقتصادية والأثنية التي تضخم من درجة المعاناة. فالملاحظ في الكثير من دول العالم أن مناطق الأقليات غالباً أكثر المناطق تخلفاً، كما أنها تحوز على نصيب متدنٍ من ميزانيات وخطط التنمية الوطنية برغم أن بعض مناطقهم تشكل مصادر للثروات الطبيعية والنفطية كما في جنوب السودان أو مناطق الأكراد في العراق أو مناطق الشيعة في السعودية، ناهيك عن التمايز الثقافي واللغوي كالبربر في الشمال الإفريقي والأكراد في العراق أو الأقليات المسيحية واليهودية في بلاد الشام والمغرب العربي والعراق.

إن هذا من شأنه أن يخلق تمييزاً سياسياً ضدها حيث لا تمثل لها في سلطة اتخاذ القرار والنخب الحاكمة ومؤسسات الدولة الرسمية وأجهزتها، إضافة إلى تنامي المطالب الاقتصادية بعدم الحصول على نصيب عادل من الثروة والخدمة في المجتمع وفي ظل الغبن المتزايد والظلم الثقافي من عدم التمكين في التعبير عن الخصوصيات الثقافية. هذه العوامل كافية لنمو الولاءات التحتية سواء كانت قبلية أو عرقية أو طائفية أو دينية وهي مسألة وثيقة الصلة بالعنف السياسي والاجتماعي وباعثة على خلق بؤر توتر أو الدعوة لنيل الحكم الذاتي والانفصال عن الدولة.

والأخطر من ذلك محاولة استيعاب واحتواء الأقليات بطريقة الدمج القهري في المجتمع سواء من خلال محاولة محو خصوصياتهم الثقافية أو إحقاق سياسات جبرية تفرض نمطاً من التجهيل وضرب الهوية القومية والدينية لهم، إن لم تتطور لتصل إلى استخدام القوة والقمع لضرب حركاتهم وأنشطتهم أو تفتيت وجودهم وخلق الصراعات بينهم الأمر الذي يجولهم أداة طيعة بيد الحكام وأصحاب القوة والسلطة.

وقد يصل أحياناً إلى خلق ثمة هواجس وأوهام ملفقة باتهامات عدم الولاء للدولة الوطنية، مما يبرر ممارسة التمييز ضدهم وسلب كافة حقوقهم. إن احترام الأقليات يمثل مبدأ هاماً من مبادئ حقوق الإنسان من خلال المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين، والاتجاه لخلق سياسات تنموية متوازنة تنزع عن الأقليات الغبن والحيف وفتح كافة منافذ الحياة العامة من توظيف وفصول الدراسة ونيل المناصب القيادية

دون اعتبار للمذهب أو القومية أو الطائفة أو العرق خاصة في ظل التعدد الأثني في كل بلد العالم وبالخصوص العالم العربي⁵⁷

56 - كما كان الحال في عراق صدام حسين و ما ذكر عنها من أحداث التطهير العرقي و الاغتيل الجماعي للأكراد.

57 - Winker, Margaret A. 2004. "Measuring Race and Ethnicity: Why and How?" *Journal of the American Medical Association* 292, 13: 1612-1614.

2- التعددية و الديمقراطية التوافقية... كأحد وسائل احتواء المعضل الانثني:

الديمقراطية أو "حكم الشعب" يمكن أن تمارس بعدة أشكال من بينها الشكل التعددي والشكل الليبرالي. الشكل الليبرالي هو الشكل الأكثر انتشارا في المجتمعات الفردية والتي تتشكل فيها الأحزاب على أساس طبقي أو أيديولوجي كالأحزاب الشيوعية والاشتراكية والليبرالية والمحافظة والقومية وغيرها، والذي يتم وفقه الحسم بناء على الأغلبية العددية للمواطنين. هنالك بعض الدول واجهت حقوق الأقليات أو القوميات فيها بواسطة انتهاج ديمقراطية تعددية (أو إثنية) كسويسرا وكندا وبلجيكا وجنوب أفريقيا وغيرها من الدول. في هذه الدول يعترف نظام الدولة بالأقليات القومية والإثنية وحقوقها الجماعية لذلك فهو يعطيها وزنا دستوريا في عملية اتخاذ القرارات للحفاظ على حقوقها رغم كونها أقلية عددية في الدولة.

لقد جرت محاولات لنقل الديمقراطية الليبرالية⁵⁸ إلى مجتمعات جماعية-قبلية عديدة فكانت النتيجة أن تكونت الأحزاب على أساس قبلي (وليس طبقي أو سياسي) وجرى التصويت بشكل قبلي أيضا. في اليمن مثلا، الذي هو مجتمع ذات مبنى قبلي مأسس ومنجز لكل قبيلة فيه اقتصادها وحيشها، أقيم برلمان وتشكلت أحزاب كمحاولة لتطبيق الديمقراطية الليبرالية إلا أن هذه العملية لم تفكك القبائل بل حولتها إلى قبائل لباس أحزاب برلمانية. حين يكون الاصطفاف الاجتماعي طبقيا كما هو في الغرب تتكون الأحزاب على أساس طبقي-أيديولوجي أما حين يكون الاصطفاف قبليا فتأتي الأحزاب على أساس قبلي. في لبنان الذي خطى خطوات متقدمة نحو الديمقراطية لم تستطع الأحزاب تفكيك التركيبة الطائفية للمجتمع بل تشكلت هذه الأحزاب على أساس طائفي. وفي داخل إسرائيل يغلب على سلوك المواطنين العرب السياسي الطابع الحمائي وأحيانا الطائفي خاصة في الانتخابات المحلية. كل هذه المشاهدات تدل على أن تفهم وظيفة هذه الاتهامات والتعامل معها أمر لا بد منه، وبأنه من غير الممكن وغير المنصف أن نتجاهل أو ننكر وجودها أو أن نتعامل معها على أنها آفة يجب اقتلاعها⁵⁹.

أعتقد أن مصلحتنا الوطنية وحفاظا على هويتنا القومية تحتم علينا قراءة واقعا الاجتماعي بشكل صحيح وتفهم مبنا الجماعي-القبلي واتخاذ التعددية نهجا وقيما تحافظ على هذا الفسيفساء الاجتماعي تحت مظلة قومية واحدة. التعددية تقبل وتتعامل مع وجود دوائر الانتماءات المختلفة وتزيد من تماسك هذا الفسيفساء في "كل" قومي وتحول دون شرذمته. التعددية تعني إعطاء حيزا للآخر (السياسي والطائفي والحمولي) بداخل المائدة القومية وتعني أن تحل قيم التقبل والاحترام المتبادل محل قيم التعصب من جهة ونهج الموقف الأحادي الذي يفرض على الجميع من جهة أخرى. هذا يعني أن يتعامل كل حزب سياسي مع الحزب الآخر على أنه حزب يستمد شرعيته بكونه يمثل فئة من فئات شعبنا وعلى أن معاداته تعني معاداة فئة من هذا الشعب. هذا يعني أن تتعامل كل طائفة وكل حمولة مع بقية الطوائف وبقية الحمائل على أنها جزء لا يتجزأ من النسيج القومي يحق له الحظي بحصته وحيزه في الفضاء القومي.

الديمقراطية الليبرالية تعترف بحكم الأغلبية العددية على الأقلية ولا تعترف بالحقوق الجماعية للأقليات، وبالتالي ففي كثير من الأحيان تكون آلية شرعية لاضطهاد الأقليات باسم القانون والشرعية. معظم الأقليات في العالم تضررت من الديمقراطية الليبرالية التي تعطي للأغلبية حق القرار

58 - الديمقراطية الليبرالية: الديمقراطية أو "حكم الشعب" يمكن أن تمارس بعدة أشكال من بينها الشكل التعددي والشكل الليبرالي. الشكل الليبرالي الشكل الأكثر انتشارا في المجتمعات الفردية والتي تتشكل فيها الأحزاب على أساس طبقي أو أيديولوجي كالأحزاب الشيوعية والاشتراكية والليبرالية والمحافظة والقومية وغيرها، والذي يتم وفقه الحسم بناء على الأغلبية العددية للمواطنين. هنالك بعض الدول واجهت حقوق الأقليات أو القوميات فيها بواسطة انتهاج ديمقراطية تعددية (أو إثنية) كسويسرا وكندا وبلجيكا وجنوب أفريقيا وغيرها من الدول

59- Wallerstein, Immanuel. "The Construction of Peoplehood: Racism, Nationalism, Ethnicity." *Sociological Forum* 2, 2: 373-388.

المطلق وإمكانية السيطرة على الأقليات. إن الديمقراطية الليبرالية المعتمدة في الدولة تتناقض مع المصالح الجماعية للأقليات. هذه الديمقراطية قادرة في ظروف معينة أن تتمرر قوانين ابارتهايد⁶⁰ أو ترانسفير باسم القانون وحكم الأغلبية.

من هنا نرى أن هذه الديمقراطية هي أداة لسيطرة الأغلبية على الأقلية وتقوم بدور الغطاء للممارسات ألالا إنسانية باسم القانون والشرعية والديمقراطية. من هنا يجب الانتباه إلى أن الديمقراطية لا تعني العدل، بل هي نظام تحكم بالأقلية وإعطاءها فقط ما تراه الأغلبية من حقوق وحرريات. وجب هذا التنبيه لأنه يجري استعمال كلمة الديمقراطية في حوارنا السياسي على أنها مرادفة للعدل فيقال أن هدم البيوت أمر غير ديمقراطي أو اعتقال نشطاء سياسيين أمر مناف للديمقراطية وهذا غير صحيح، لأن كلا الفعلين ديمقراطيين طالما أن الغالبية شرعت الأنظمة والقوانين للقيام بها. أجل هذه هي الديمقراطية الليبرالية والتي يمكن أن تكون بعيدة كل البعد عن العدل بالنسبة للأقليات.

● التعددية تعترف بالمجموعات: بخلاف الديمقراطية الفردية التي تتعامل مع الناس على أنهم مجموعة أفراد، تعطي التعددية شرعيةً للمجموعات (السياسية والثقافية والعرقية والقبلية والطائفية) ولحقها بالبقاء وممارسة دورها كمجموعة في النظام السياسي للدولة. إنها "اتفاقية تعامل" بين مجموعات وليست بين أفراد مستقلين وغير منتمين.

● التعددية تحفظ حقوق الآخر: التعددية تنطلق من رؤية الذات والآخر في "كل" واحد وتدفع نحو موقف "يعطي" للآخر في نفس الوقت الذي "يأخذ" للذات. أما الديمقراطية الليبرالية فتنتقل من مصالح "الذات" الفردية أو الجماعية أولاً، أما الآخر فليتدبر. لذلك فالتعددية هي آلية وقمة تحول دون اضطهاد أو استتصاء مجموعات معينة في مجتمعنا.

● التعددية أداة مصالحة وتعايش: الديمقراطية الفردية أداة غلبة (تغليب الأكثرية على الأقلية) بينما التعددية أداة مصالحة وتعايش وفسح المجال للآخر لينسجم في فسيفساء المجتمع الواحد ويسهم في إضفاء لون وطعم خاصين. إن فرض الديمقراطية الليبرالية في مجتمع جماعي من شأنه جعل مجموعات الأقلية المبعدة أن تلجأ للسلاح والعنف أو جعل مجموعة السلطة المهددة أن تتراجع عن الديمقراطية (كما حصل في الجزائر مثلاً).

● التعددية فكر ينبذ التعصب: بعكس التعصب القبلي، التعددية فكر وموقف تنتقف فيها الأجيال على أن هنالك أكثر من "صح" واحد وبأن تحقيق الذات الجماعية والفردية يتم بموازاة مع ضمان ذات الآخر وحقوقه الجماعية (أنا وأنت معا).

● التعددية آلية تحريك: التعددية ليست آلية تكريس للوضع القبلي القائم بل هي آلية تفاعل وتحرك تمكن الأفراد والجماعات من التفاعل فيما بينها بشكل صحي وبالتالي الانتقال والتطور دون تغليب طرف على آخر. أعتقد بأن الحوار الاجتماعي الدائر في جو تعددي يسمح بالتغيير والتطور أكثر من الحوار الدائر في أجواء حرب تنفي شرعية الآخر. لذلك فالتعددية نهجاً وموقفاً من شأنها أن تدفع ثقافتنا الجماعية إلى الأمام نحو شيء جديد منبثق من ماضينا وتراثنا.

بواجه العالم هجمة شرسة باسم الديمقراطية والليبرالية. الولايات المتحدة توظف وسائل إعلامها والمنظمات الدولية لتطويع أنظمة الحكم في دول عديدة لكي تدور بفلكتها، كل هذا تحت غطاء نشر الديمقراطية والليبرالية. يمكن ملاحظة أكثر من رد عربي على هذه الهجمة: أولاً رد الأنظمة التي تتباين في مدى رضوخها للإملاء الأمريكية خوفاً على بقائها، ثانياً الرد الإسلامي الذي يطرح الأصولية الإسلامية طريقاً لمواجهة الهجمة

60 - الأبرتايد : هي مجموعة قوانين معاملة المواطنين في جنوب أفريقيا والتي قامت بالاساس على معاملة المواطنين على اساس اللون، و اعطاء الافضلية للمواطنين البيض الذين هم اغلبية ، و قد ترتب على تفعيل هذه القوانين الى مقاطعة العالم ككل لجنوب أفريقيا و اعتبارها دولة عنصرية ، و استجابة للضغوط الدولية قامت دولة جنوب افريقيا بالغاء هذه القوانين العنصرية .

الأمريكية، ثالثاً رد القوى الديمقراطية التي تدعو إلى تعميق الديمقراطية والحريات محاولة بذلك تحقيق بعض المكاسب للمواطنين حتى بالاستفادة من الضغط الغربي. أمام الأحادية الغربية الداعية إلى عالم ديمقراطي ليبرالي يجب أن تندرج جميع هذه الردود في إطار رد فوقي يدعو إلى تعددية العالم. من حق شعوب العالم أن تختار نهجها السياسي والاجتماعي والثقافي وأن تختار مسار تطورها. المسار الفردي الليبرالي الذي سار عليه الغرب وحقق مكاسب علمية وتكنولوجية واقتصادية هائلة ليس المسار الوحيد أمام الشعوب. تجربة دول جنوب شرق آسيا (كاليابان وماليزيا والصين وغيرها) تشير أنه بالإمكان تحقيق تطور علمي وتكنولوجي واقتصادي من خلال مسار ليس فردي ليبرالي بل وبالمحافظة على المبنى الجماعي للمجتمع. ومن جهة أخرى يجب الانتباه إلى أن قيم الليبرالية والحرية والديمقراطية ليست حيادية في عالم غير متكافئ من حيث القوة ورأس المال. في هذه الحالة تخدم الحرية الطرف القوي وربما تهدد الطرف الضعيف الذي يخشى عواقب ممارسة الطرف القوي لحرية. حين تعطى الحرية لمن يملك طائرات إف 16 ولن يملك الحجر تكون هذه الحرية تهديداً للطرف الضعيف وعندها ربما يكون من الأفضل للطرف الضعيف أن يتم ضبط هذه الحرية المطلقة. من هنا فقيم التعددية يجب أن تعلق في العالم على قيم الحرية والديمقراطية الليبرالية. التعددية التي أذعنوا إليها لا تنحصر في النظام السياسي بل تتعداه لتكون موقفاً اجتماعياً وقيماً وفلسفياً ينطلق من رؤية التعدد في كل شيء، في المجتمع والطبيعة ويرى بهذا التعدد ثراء يتفاعل بشكل صحي في "كل" شامل. وعليه فدعوتي للتعددية أمر يخص الآباء والأمهات والمعلمين والمعلمات ويخص جميع المساهمين في الخطاب التربوي والثقافي والديني والاجتماعي والسياسي، وهي في طرحتها أقرب ما تكون إلى التعددية التوافقية الذي تنظم بداخله الأحزاب السياسية، ومجموعات المصالح، ووسائل الإعلام والمدارس، والجمعيات التطوعية، على أساس الانقسامات المميزة له"

تعرضت العديد من المصطلحات في عالم السياسة إلى التحريف والخلط فكلمة «الديمقراطية»! تناولتها بعض النظم السياسية بما فيها النظم الديكتاتورية المستبدة وحرصت على أن تكون صفة الديمقراطية ملازمة لها، شهد القرن العشرون انتشاراً للديمقراطية خارج أوروبا في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، بسبب فشل النظم اللاديمقراطية، ونمو اقتصاديات السوق، والانتعاش الاقتصادي، وتطور الثقافة السياسية، ولكن لم يكن التجانس القومي يمثل القاعدة الشاملة للبلدان الديمقراطية بل ظهرت عدة استبدادات لذلك وجب التفكير في إيجاد حل ففكر السياسيون بإيجاد حل وهو استخدام الفيدرالية أو الحكم الذاتي والتجربة التوافقية التي ظهرت بعد حرب العالمية الثانية لفشل الأنظمة الديمقراطية التي تعتمد على الأكثرية⁶¹.

بدأت مساعي بناء التوافق و النهوض بمفهوم "الديمقراطية التوافقية" لحاجات المجتمعات الغير متجانسة من الناحية القومية مثل (البنما، بلجيكا، هولندا، سويسرا وكندا) ولم تصدر هذه المساعي عن أي نظرية مسبقة، جاءت نظرية التوافقية، بعد التجربة وليس قبلها، اننا لا نملك أي تنظير إزاء النظرية التوافقية. حتى اكتسبت هذه النظرية شكلها الملموس على يد مفكرين سياسيين بارزين منهم آرنست ليبهارت، وغيرهارد لمبروخ، علماً أن ثمة عدد كبير من دارسي هذه النظرية.

يفسر "آرنست ليبهارت" "الديمقراطية التوافقية"، بأنها تعني النظام الذي تتعدد فيه مصادر السلطة، ويكون أقرب إلى النظم الديمقراطية من دون التمكن من الوصول إليها. أما الاستقرار السياسي الذي يشكل شرطاً مفصلياً للديمقراطية التمثيلية عند "آرنست"، فيتحقق حين يضمن

⁶¹ - آرنست ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، الفصل الثاني، ترجمة صبا الندواوي، ايلول 2007

النظام السلم المدني، ويتأسس على المشروعية (Legitimite) والفعالية (Efficacite) ، ويكون قادراً على تقليص العنف المدني وترشيد إمكانيات اللجوء إليه.

عناصر الديمقراطية التوافقية :

- 1- الاستقلالية الفئوية: الفكرة مأخوذة إلى حد بعيد من النظام الملي حيث تتمتع الطوائف بإدارة شؤونها الداخلية .
- 2- النسبية التي تطبق بصورة خاصة في الانتخابات العامة حيث تسمح لأكثر عدد من المواطنين باختيار ممثلهم إلى السلطات التشريعية.
- 3- حق ممارسة الفيتو الذي يعطى عادة إلى الأطراف الرئيسية في البلاد.

السمة الأساسية للديمقراطية التوافقية هي ان زعماء القطاعات في المجتمع لتعددي تتعاون في ائتلاف واسع لحكم البلاد ويضم هذا الائتلاف كما في نظم الديمقراطية التوافقية أبرز وأهم الأحزاب أو الجماعات السياسية في البلاد، والغرض منه - كما يقول التوافقيون - إقامة "كارتل حاكم" يوطد النظام الديمقراطي والوحدة الترابية للبلاد. ويتطلب الائتلاف الكبير قيام أحزاب قوية ذات انتشار واسع، وقيام كتلتات نيابية قادرة على تكوين أكثريات مستقرة، وتمتلك برامج واضحة تشكل أساساً للعلاقة مع المواطنين وإقامة التحالفات المزهرة. والائتلاف الكبير يتطلب اعتراف الأطراف الرئيسية ببعضها بعضاً واتفاقها على أساس البرامج والتطلعات والأهداف المشتركة.

هنالك تخوف من النظام الفدرالي على الديمقراطية التوافقية⁶² وذلك لان قيام قطاعات متميزة اقليمية اذا ما اقترن بما تمنحه الفيدرالية من استقلال ذاتي جزئي ربما اتاح اندفاعا اضافيا للمطالبات بمزيد من الاستقلال الذاتي وعندما ترفض هذه المطالبات فقد يعقب ذلك الانفصال ثم الحرب الاهلية حسب رؤية نوردينغر .

ويرد عليه بان هناك ثلاثة انواع من الحلول لهذه المشكلة :

1. ازالة الطابع التعددي للمجتمع وتقليصه بصورة جوهرية عبر الاستيعاب
2. الحل التوافقي الذي يقبل بالتقسيمات التعددية باعتبارها لبنات البناء الاساسية لنظام ديمقراطي مستقر
3. تقليص التعدد عبر تقسيم الدولة الى دولتين منفصلتين متجانستين او أكثر

62 - الا أن هذا النظام يعد من أنجح أنظمة إدارة أزمة التعددية الثقافية و الاثنية في المجتمعات الحديثة تأخذ به كلا من سويسرا و كندا و نابجيريا.

ثانياً : على المستوى الدستوري، و المؤسسي القنوي :

5- المؤسساتية وتغير هيكل تداول السلطة :

إن الانتقال من حالة (الأنا) إلى حالة (الكل) في العمل الحضاري وتكريس العمل المؤسسي سوف يساهم في تخفيض خطر (الأنا الانتمائية) أو التوجه الأوحده وبالتالي هيمنة الفكر الأوحده في الساحة. والمؤسسات هي الأحزاب السياسية وجاعات المصالح والجمعيات النفعية والخدماتية والمؤسسات المتخصصة في مجالات عمل متعددة.

والحالة المؤسساتية تساهم في:

6- تجذير الحالة القانونية بمعنى تعريف الجمع بخصوصياته :

التي ينطلق من خلالها إلى التفاعل مع الحياة. فوجود قانون ونظام ودستور وإنزالها إلى ساحة الواقع في العمل المؤسسي يشكل خطوة أولى على صعيد التقدم نحو اللاعنف ويوقف من نزيف السرية والتكتم والمركزية في العمل الذي يسود في السلطات القائمة أو التيارات الإسلامية والفكرية، وما أدت من سلبيات جملة وصراعات فتاكة ناهيك عن طرد الأفراد وإقصائهم وما يشوبها من آثار سلبية وخيمة، والسبب كما يلاحظ غياب القوانين والساتير والنظم المؤطرة للعمل. إن النظم الأساسية واللوائح الإدارية تعامل وكأنها سر من الأسرار دون أن تتطلع على النظام الأساسي الذي يحكمها مجرد اطلاع دع عنك مناقشته أو مراجعته أو اقتراح التعديلات عليه وليس مستغرباً أن نعلم أن الحالة⁶³ القانونية هي روح المؤسسات على اختلاف أشكالها ولا يمكن أن تصمد حالة الفوضى واللاقانون في وجه عالم يعج بالمؤسسات والتجمعات والتكتلات الكبرى ما لم يوضع لها دستور وقانون بحيث يكون هو الحاكم الوحيد في المؤسسة. تأكل حالة التفرد، إن أخطر ما يواجه المؤسسات هو سيطرة الحالة الانفعالية والقرار الفردي في اتخاذ المواقف، فبالمؤسسية نستطيع وقف سيطرة الفرد أو القرار الفردي أو الحالة الديكتاتورية من أن تسود، خاصة وأن الهيمنة القيادية خاضعة عادة للاشغال والأهواء التي تجذبها وبالتالي فإن تأكلها هم في ظل وجود الحالة المؤسسية وروح القرار المؤسسي⁶⁴.

⁶³ - Tessa Brannan, Re-energizing Citizenship, strategies for civil renewal, Palgrave Macmillan, 2007, P29.

⁶⁴ - Gerry Stoker, Debating institutionalism, Manchester university press, December 2008, P 45-76.

7- تكريس البات وأدوات سلمية للمعارضة أو التغيير في الساحة،

فالمؤسسات ستصبح نافذة مهمة في إتاحة المجال للأفراد بالبحث عن سبل أقدر على تحقيق الطموحات بعيداً عن الالتجاء للعنف والتزمت والانعزال. في الوقت ذاته تمكن - المؤسسات والنظام المنظم لها - من إدارة عملية التغيير بدرجة من المرونة بحيث تستجيب للمطالب المجتمعية فيقلل من احتمالات انخراط بعض القوى الاجتماعية في أعمال عنف مضادة، كما يحتوي المهمشين من الفئات في أطر تنظيمية تبعدهم عن ممارسة العنف خاصة وأنهم مادة خام للعنف السياسي.

8- إن نشأة أنماط مؤسسة وأنشطة وعلاقات قيمة جامعة، من شأنه زيادة إمكانات الاستقرار:

إذ يتجذر مفهوم المواطنة، وتضعف التمايزات على أساس ديني أو عرقي أو لغوي، ويجد الجميع قنوات شرعية وفعالة لتوصيل رغباتهم ومطالبهم وبذلك تقل احتمالات لجوئهم للعنف. ويستند هذا التصور إلى افتراض أساسي قوامه نجاح عملية التكامل من خلال الأدوات الثقافية والسياسية والمؤسسية وقد أشارت دراسات متعددة إلى أن العنف السياسي ينخفض في البلدان الديمقراطية نظراً لوجود مؤسسات وسيطة تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم وتضبط الصراع الاجتماعي.

9- إن المؤسسة هي السبيل الوحيد للاعتراف بالولاءات التحتية والاقرار بشرعيتها:

واحترام الحقوق الثقافية والسياسية وتوفير مقومات الأمن والهوية للجاعات كافة داخل الدولة، أما الدمج القسري للقوى والتيارات في بوتقة القرار المركزي ترفع من وتيرة الانقسامات الأثنية والعرقية والدينية، مما يؤدي لبروز التوتر والعنف وبقمة طرف على آخر نال امتيازاً أكثر أو استولى على ثروة وسلطة ونفوذ أكثر وبالتالي يولد صراعاً بين الجماعات والتيارات ثم صراعاً بينها وبين السلطة. والخلاصة أن تسييس الانقسامات السلالية واللغوية والدينية وإعطاها مضامين اقتصادية واجتماعية يؤدي إلى تفجيرها، أما الاعتراف بها والتسليم بشرعيتها وحماية حقوقها فيكون مدخلاً للاستقرار.

10- إن المؤسسة تسرع من عملية تمدن المجتمع

وتعجل من تكامل وتموية المسيرة الثقافية والاجتماعية، كما أنها تخفف من التأثيرات السلبية التي يمكن أن تحدث في ظل تناقض وتفاوت التنمية السريعة والتحول إلى خضم الحداثة بشكل سريع وما يرافقها من عنف متولد من غربة التحول السريع على أفراد المجتمع ومستحدثاته وآثاره

المفاجئة، بشرط أن يتوازى معدل النمو المؤسسي مع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأي خلل فيها يفضي إلى زيادة العنف السياسي. إن قصور التنمية الاقتصادية في الاستجابة للمطالب الشعبية وعجز المؤسسات السياسية في استيعاب المطالب يؤدي بالضرورة إلى شعور المواطن بالإحباط واحتمال انخراطه في العنف يتزايد. لكن العملية المؤسسية تستطيع أن تلبي المطالب الشعبية وتخفف من درجة الإحباط النفسي وبالتالي تسير دورة التمدن والتحضّر في المجتمع بكفاءة لا بأس بها.

إن أداء النظام وفعالية مؤسساته تعتبر من العوامل الأساسية التي تحد من أعمال العنف السياسي التي يمكن أن تنجم عن عملية التعبئة الاجتماعية - أي التعبئة الناتجة عن التحول إلى المجتمع المدني. ويؤكد الباحثان بيتر وشنايدر في دراسة في عشر دول متقدمة خلال فترتين زمنيّتين (1984-1985) و(1959-1968) إلى أن التغيير الاجتماعي السريع يؤدي إلى العنف. ولكن في الدول التي لديها مؤسسات سياسية قادرة على التكيف، وموارد اقتصادية ملائمة، يقلل العنف الناجم عن التغيرات الاجتماعية). أما فيرباندي فيعتقد بوجود علاقة خط منحن معتدلة (Moderate Curve Liner Relationship) بين العنف السياسي والتعبئة الاجتماعية. فالعنف السياسي يتزايد خلال المراحل الأولى من عملية التعبئة الاجتماعية، ولكن بعد مرحلة معينة من التعبئة تكون قد تطورت خلالها مؤسسات وعلاقات حديثة تستوعب آثار عملية التغيير وتداعياتها، يتجه معدل العنف السياسي إلى الانخفاض، بينما يستمر معدل التعبئة الاجتماعية في الارتفاع⁶⁵.

ثالثاً: على المستوى المجتمعي :

1- المجتمع المدني ودوره في حل المعضل الأثني:

يعرف المجتمع المدني بأنه جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة وعن أرباح الشركات في القطاع الخاص، أي ان المجتمع المدني عبارة عن مؤسسات مدنية لاتمارس السلطة ولا تستهدف أرباح اقتصادية، حيث يساهم في صياغة القرارات خارج المؤسسات السياسية ولها غايات نقابية كالإدفاع عن مصالحها الاقتصادية والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها، و منها أغراض ثقافية كما في اتحادات الأدباء و المثقفين والجمعيات الثقافية والاندبية الاجتماعية التي تهدف الى نشر الوعي وفقاً لما هو مرسوم ضمن برنامج الجمعية⁶⁶.

اذن المجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة و الدولة لتحقيق مصالح افرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتواضع والتسامح والادارة السلمية للتنوع والخلاف. للمجتمع المدني نتاجات اهمها: الثقة و التسامح، الحوار السلمي، الثقافة، والمرونة. و يعتبر تبني هذه القيم واتباع السلوك الذي يتوافق معها هو اضافة لرأس المال الاجتماعي، وهو ما يوفر في النهاية الفعالية

⁶⁵ - Tessa Brannan, Re-energizing Citizenship, strategies for civil renewal, Palgrave Macmillan, 2007, P109-115.

⁶⁶ - Ibid p234

للمجتمع المدن⁶⁷.

حيث ان هذه القيم تمثل جوهر الديمقراطية، اذ يستحيل بناء مجتمع مدني دون توافر صيغة سلمية لادارة الاختلاف والتنافس والصراع طبقا لقواعد متفق عليها بين الاطراف، ويستحيل بناء مجتمع مدني دون الاعتراف بالحقوق الاساسية للانسان خاصة حرية الاعتقاد والرأي والتعبير والتجمع والتنظيم، مع الاعتراف واحترام القيم السابقة وبذل كل الجهود من اجل تطوير التجربة الديمقراطية والحفاظ على ديمومتها. حيث ان بناء المجتمع الديمقراطي يتطلب عمل دؤب و وقت طويل لانشاء كل ما هو ضروري من المؤسسات التي تعتبر حجر الزاوية في بناء التجربة الديمقراطية.

عناصر تكوين المجتمع المدني

من الممكن ان نجد تعريف عديدة للمجتمع المدني الا انها لا تخرج عن توافر اربعة عناصر اساسية: يمثل العنصر الاول بفكرة "الطوعية" او بكلمة اخرى المشاركة الطوعية التي هي بالاساس الفعل الاداري الحر او الطوعي، وبهذه الطريقة تتميز تكوينات و بنى المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة او المتوارثة تحت اي اعتبار.

العنصر الثاني هو ان المجتمع المدني منظم: وهو بهذا يختلف عن المجتمع التقليدي العام بمفهومه الكلاسيكي. حيث يشير هذا الركن الى فكرة "المؤسسية" التي تطال مجمل الحياة الحضارية تقريبا، والتي تشمل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية و الثقافية.

العنصر الثالث يتعلق "بالغاية" و "الدور" الي تقوم به هذه التنظيمات، والاهمية الكبرى لاستقلالها عن السلطة وهيمنة الدولة. من حيث هي تنظيمات اجتماعية تعمل في سياق وروابط تشير الى علاقات التضامن والتاسك او الصراع والتنافس الاجتماعي. حيث ان المجتمع المدني هو مجتمع اخلاقي وسلوكي ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى حق الآخرين في ان يكونوا منظمات مدنية تحقق وتحمي وتدافع عن المصالحهم المادية والمعنوية، والالتزام في ادارة الخلاف داخل وبين مؤسسات المجتمع المدني وبينها، وبين الدولة بالوسائل السلمية، وفي ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي.

اخر هذه العناصر يكمن في ضرورة النظر الى مفهوم المجتمع المدني باعتباره جزءا من منظومة مفاهيمية اوسع تشمل على مفاهيم مثل: الفردية، المواطنة، حقوق الانسان، المشاركة السياسية، والشرعية الدستورية...الخ.

المجتمع المدني و الدولة

هناك تصورات عديدة للدولة الا انه الفكر السياسي الحديث الممتد من هوبز الى هيجل له ثلاثة تصورات رئيسية للدولة:

- المعنى تجديد بالمقارنة مع مرحلة التطور البشري التي تسبق الدولة (هوبز- وروسو)⁶⁸.
- والدولة بوصفها حفظا وتنظيما للمجتمع الطبيعي، وهي وفقا لهذا التحليل ليست بديلا عن المرحلة التي سبقتها فقط، بل سيرورة تقوم بتنشيطها واكملها (لوك- كانط).
- الدولة السياسية بوصفها نفا راديكاليا تلغي السلطة الطبيعية وتتغلب عليها. وهي بهذا واخيرا الدولة باعتبارها حفظا وتعاليا للمجتمع ما قبل الدولة (هيجل). وذلك بمعنى ان الدولة برهة جديدة لاتكمل البرهة التي سبقتها، ولا تكون مؤسسة على النفي المطلق. و بينما تستبعد دولة هوبز وروسو الى حد كبير دولة الطبيعة، اي السلطة المنظمة للمجتمع في مرحلته الطبيعية، فان دولة هيجل تحتوي على المجتمع المدني. وبهذا تكون مختلفة عن دولة "لوك" ايضا التي تحتوي المجتمع المدني لا لتتعالى به، وانما لتسوغ وجوده واهدافه.

وبالمقارنة مع مع العناصر الثلاثة المذكورة وعبر نقدها يمكن اشتقاق العناصر الاساسية في مذهب "ماركس" عند الدولة وهي:

- الدولة بوصفها جهازا قمعيا (عنف مركز ومنظم في المجتمع)
 - الدولة بوصفها وسيلة للطبقة المسيطرة وفقا للقول الشائع: (ان الدولة هي أداة سيطرة طبقة على طبقة أخرى"
 - الدولة بوصفها ظاهرة فرعية أو ثانوية بالعلاقة مع المجتمع المدني. ووفقا لهذه الظاهرة، ليست الدولة هي التي تكيف وتنظم المجتمع المدني، بل المجتمع المدني هو الذي يكيف الدولة و ينظمها. و هذا ما دعاه غرامشي "الدولة الموسعة" أي المنظومة السياسية، بشقيها المدني و السياسي.
- حيث يمكن ان يكون المجتمع المدني مساندا للدولة او معارضا لها. في الحالة الاولى يشكل المجتمع المدني مصدر الشرعية عبر مشاركة منظمات وفتاته الاجتماعية المختلفة في صنع القرار. اما في الحالة الثانية التي تتصدى فيها الدولة بجهازها ومؤسساتها القمعية لكل اشكال التغير، فتبدو الدولة وكان المجتمع وجد من اجلها لا العكس. لهذا فان مدى تطور المجتمع المدني يرتبط بمدى تطور سياسات وتشريعات الدولة في مواجهة المجتمع المدني، ومدى توافر مرجعية قانونية مقبولة ودور الدولة في تسهيل او اعاقه الثقافة المدنية⁶⁹.

ارى من الطوروري ان اشير الى نقطة مهمة جدا الا وهي ان المؤسسة تعتبر الحجر الاساسي في بناء المجتمع المدني وقد يكون من المهم ايضا تبيان الفارق بين العمل المدني كمؤسسة، وكنظيم.

المؤسسة هي مجموعة قوانين راسخة يتم وضعها لمقابلة المصالح الجماعية، وهي تنظيمات تتمتع بشرعية لاشباع حاجات الناس و الدفاع عن حقوقهم عبر الزمن. ومن هنا فان تطويرها ياتي في اطار التغيرات في البنية الاجتماعية. اما تعريف المنظمات فهي وحدات اجتماعية ذات غرض ودور محدد داخل اطار مؤسسي اوسع، وان تطويرها لا يؤدي بالضرورة الى التغيرات في البنية الاجتماعية.

⁶⁸ - بيخو باريج، اعادة النظر في التعددية الثقافية، التنوع الثقافي و النظرية السياسية. ترجمة مجاب الامام، الهيئة العامة للكتاب ص 55-

اذن المجتمع المدني يلعب دور فعال ، ويسهم في التأثير على صنع التغير الاجتماعي والسياسي وفي الاتجاه الذي يؤدي الى تصعيد مستوى الوعي وغرس روح العمل الجماعي والتزويد بمهارات السياسية و العمل على تطوير القدرات و تبادل الخبرات في مجال الدفاع عن الحق العام و المنفعة الجماعية .⁷⁰

ان تطوير مؤسسات المجتمع المدني سند اساسي لاحداث التغير وتأثير على مستويات الوعي وقدرته على العمل الجماعي . وهو ايضا سند اساسي لديموية النظام الديمقراطي و تطويره حيث ان الديمقراطية ليست هدف سياسي يمكن تحقيقه والوصول اليه لمرة واحدة فقط وانما هي عملية حيوية يجب تميمها والحفاظ عليها والاستمرار في تطويرها.

يستمر الجدل في الساحة العربية حول مفهوم المجتمع المدني. ويعود جزء من أسباب الاختلاف حول تحديد مقاييس مشتركة لضبط المفهوم، إلى حالة الخاض التي لا يزال يمر بها المجتمع المدني العربي في سياق التحولات المتسارعة والمستمرة منذ أكثر من قرن. ونظرا للارتباط التاريخي بين قيام المجتمع المدني وبين تشكل الدولة الحديثة، فإن عدم اكتمال تبلور المجتمع المدني في العالم العربي يمكن اعتباره الوجه الآخر للتأخر أو التشويه الذي أصاب عملية تشكل الدولة في هذه المنطقة. فالدول القائمة ليست دول القانون، ولم تعتمد على مبدأ فصل السلطات بقدر كانت امتدادا لنظام الحكم الذي تشكل تاريخيا، والذي قام على الفرد و العصبية. هذا يعني أن بناء المجتمع المدني هو جهد متواصل ومتواز مع السعي إلى بناء دولة ديمقراطية حديثة.

ورغم أن البعض يعتبر المجتمع الأهلي من صلب المجتمع المدني، هناك من يرى بأن المجتمع الأهلي يمكن اعتباره في العالم العربي مرحلة من مراحل الخاض في اتجاه التشكل النهائي للمجتمع المدني. لكن رغم ذلك الخلاف هناك اتفاق حول اعتبار المنظمات غير الحكومية بمثابة العمود الفقري للمجتمع المدني، وإن كان الخلاف يبقى أساسا قائما حول مدى اعتبار الأحزاب السياسية جزء من المجتمع المدني أو خارجه عنه ؟. أما بالنسبة إلى القطاع الخاص فهو يعتبر بحكم طابعه المصلحي طرفا مستقلا عن المجتمع المدني، دون أن يشكل بالضرورة طرفا مقابلا له، وإن كانت الاتحادات المهنية تعتبر جزء لا يتجزأ من الكتل الأساسية التي يتشكل منها المجتمع المدني.

تضم معظم دول العالم عددا من الإثنيات التي هي بطبيعتها كبيرة ومتنوعة بأصولها أو ثقافتها أو ديانتها، إذ نادرا ما نجد في دولة مجتمعا أحادي الدين واللغة. ولا يؤدي وجود هذه الإثنيات الدينية أو العرقية أو المذهبية بالضرورة إلى قيام معضلة سياسية والى بداية حرب أهلية، إذ أن هذه الإثنيات أما أن تعتبر نشطة سياسيا وأخرى مستكينه... تسعى إلى الإبقاء على الشعور "الإثني" وعلى شخصيتها الذاتية وأخرى أكثر استعدادا لمستوى عال من الاندماج الاجتماعي- السياسي "

إن شيوع حالة من الاستقرار رغم هذه الفسيفساء، هو رهن بهيمنة هوية وطنية اندماجية، خاصة لدى صناعات السياسات العامة، ترى بالفرد - أي كان اتناؤه العرقي أو الديني أو المذهبي- "مواطننا" متساويا في الحقوق والواجبات تحت كل الظروف، وبكلمات أخرى، تفترض الولاء للمجتمع أو الأمة، وهذا الولاء يقوم على الاقتناع، انطلاقا من قواعد ومبادئ وقيم تقيم توازنا بين ضرورات الامتثال ومتطلبات الحرية، وتهدف إلى تجاوز التناقضات". وهكذا قد يتحول ما هو في الغالب الأعم "عقبة" أمام ديمقراطية هذه المجتمعات إلى النقيض، باعتباره فرصة تشجع على الديمقراطية، إذ أن الشكل الأول للتعديدية "العرقية أو اللغوية أو الدينية"⁷¹ الذي يجرم النزعة الاستبدادية (لان هذه الأخيرة تفهم على أنها تسلط جزء من المجتمع على حساب الأجزاء الأخرى)، يفتح الطريق - أولا من خلال منطق ذرائعي، ومن ثم من خلال دينامية أكثر مثالية-

70 - Jurge Habermas, Struktur och offentlighet , 1981, p 234- 254

71 - Ibid, 123

إلى التعددية السياسية القائمة على المنافسة المفتوحة، ويستخلص من ذلك إن الديمقراطية تتحقق إلى حد كبير، بالاعتراف بهذه التعددية العرقية أو الدينية أو الثقافية بأكثر ما تتحقق بإنكاره⁷².

وتلعب الدولة دوراً رئيسياً في هذا المجال، فهي - بجهازها البيروقراطي الضخم - من شأنها إتباع سياسات تؤدي إلى حروب أهلية، وأخرى على العكس تشجع التعايش والاندماج. ولكن الدولة تتعرض أحياناً لتشوّهات خلقية خطيرة حين تدخل حيز التنفيذ أو يساء استعمالها نتيجة الخط من شأن المضامين المقررة لها، أو إفراغها أو تحريفها لجهة الانفراد بالسلطة واحتكارها.. لاشك أن هناك دولاً عديدة في العالم لم تستكمل شروط التكوين الدولي التامة، بفعل عوامل محلية ودولية، وهناك دول مازالت حدودها لم تتطابق تماماً مع حدود الأمة المنضوية داخل حدودها. بكلام آخر، مازالت الدولة القومية، في أجزاء عديدة من العالم، في طور التشكل كونها تفتقد إلى شخصية مميزة، أو تمتلك قلة من المصادر الكافية وآليات التكامل والاندماج السياسي

كما أن الهوية الوطنية وتكامل أو اتحاد الأقاليم، والتي على ضوءها تُبنى الجماعات الإنسانية الإحساس بالانتماء، مازالت في أجزاء عديدة من العالم غير متبلورة أو غير متجدرة، فالمحددات الخارجية للتطلع الإنساني والرابطة والشروط الضرورية لتحقيق القيم الأساسية للحرية والعدالة غير متوفرة

إن هذا المجهود شبه المهدوم من قبل الطبقة السياسية في خلق دولة واحدة للمجتمع متعدد، أمات لأمد غير معلوم الإحساس بالحاجة للانتماء للوطن. فالعاملان القومي والإسلامي ليسا قادرين على صناعة هوية وطنية داخل تشعبات ليست طبقية فحسب، بل دينية وطائفية وعرقية وقبلية شديدة التنوع ومتضاربة المصالح. ولذلك ارتبط هذا العامل بمجموعة سكانية معينة لا ينتمي إليها كل سكان هذا البلد. وبالنتيجة، أدت هذه الحالة إلى تفرغ شخصية المحكوم وانعدام هويته الحقيقية والمدنية تماماً، ولم يعد ما يحميه من عسف السلطة سوى الروابط التي لا يستطيع السلطان تأميمها من عائلية وعشائرية وطائفية.

إن علاقة الإثنيات بالسلطة الحاكمة، خاصة إذا ما تحالفت معها، من شأنها أن تضعف التلاحم الطبقي وتؤثر سلباً على نزوع الفئات للتنظيم على أساس طبقي، وبالتالي على ميزان القوة ما بين المجموعات المستغلة والمستغلة من ناحية، والدولة من ناحية أخرى، إضافة إلى أن هذا السلوك قد يقوض فرص الاندماج الاجتماعي.

وهنا تبرز الحاجة إلى المجتمع المدني بوصفه أليه أحتوائية بعيدة عن المصالح الخاصة بفئة معينة حيث أن مفهوم المجتمع المدني بالأساس قد يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحقوق الإنسان، ورغبة الفئات المهمشة بما في ذلك الأقليات و الإثنيات بالمشاركة ولعب دور هام وعلى قدم المساواة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، رغم انه لا يزال يمتلك - رغم ما بات يتمتع به من رواج - معان ودلالات ووظائف مختلفة من قبل مستخدميها. فهذا المصطلح - المشروط تاريخياً كذلك - يتسع عند البعض ليشمل التشكيلات الاثرية سواء القرابية أو الطائفية أو المحلية التي تحمي الفرد من سلطة الدولة، ويضيق عند البعض الاخر ليقصر على تولي وظيفة باتت شاغرة بعد انسحاب الدولة عن مهمة تقديم خدمات أساسية للمواطنين

⁷² جميل هلال، مداخلة حول اشكالية مفهوم المجتمع المدني، ندوة المجتمع المدني، بيروت تشرين أول 2004. <http://www.boell-meo.org/ar/web/219.html>

يحمل مفهوم "المجتمع المدني" معنيين، فهو ساحة صراع بين قوى المعارضة والسلطة التعسفية، وأداة صراع تستعملها الطبقات المستغلة والمضطهدة من أجل تحديد إرادتها الجمعية والتنظم في شكل قوة، وبالنتيجة الهيمنة من أجل تغيير المجتمع. ووفق المنظر الثاني، تتلخص مهمة المجتمع المدني في حماية المجتمع من استبدادية السلطة، إضافة إلى السعي لتكريس الديمقراطية كتجسيد لتعددية المصالح والرؤى في المجتمع وحق الأحزاب والقوى المختلفة في التنافس السلمي على السلطة، ومن أجل التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي. وهو ما يستدعي كسب الأقلية، و النيات و الجماعت المهتمشة الى صفه - بعد أن ينزع عنها صبغتها الماضية التي ربما تكون انفصالية ، ويعيد تشكيلها وفق رؤى طبقية ومصالحية- وتوجيه طاقتها في معركته ضد الدولة التعسفية.

فالمجتمع المدني ينشط حين تصبح شؤون المجتمع شأنًا شعبيًا فلا تقتصر محماته على الحاكم أو الدولة، ويتمكن الشعب من المشاركة الفعالة في تدبير شؤون المجتمع والدولة من خلال مجموعة من الحركات الاجتماعية التي تقاوم هيمنة الدولة على المجتمع وممارستها للسلطة التعسفية. وبالنتيجة، تصب جهود المجتمع المدني إما باتجاه تكريس مفاهيم المواطنة والمساواة، بغض النظر عن الخلفية الاثنية أو الدينية أو المذهبية، أو بالسعي لمنح الأقليات حقوقًا ثقافية وتمثيلية مؤسساتيًا أعلى، وربما كخطوة متقدمة الحق في تقرير المصير ضمن حكم ذاتي. فغياب دور المجتمع المدني لا يعني إلا تدهور المجتمع إلى مرتبة الانتماءات العضوية للأفراد، أو إلى مرتبة القومية الاثنية مقابل الدولة متعددة القوميات. المقابل، فقد يلعب المجتمع المدني دورًا رئيسيًا في بلورة وعي طوعي، باتجاه مجتمع وطني مساواتي، أو نحو "تميز ايجابي" للأقليات، أي المضي نحو مجتمع سياسي ومدني، لا يحتكر الأنا ويتفوق داخلها، بل يوسع مفاهيمه ليقبل الآخر ويعترف بحقوقه.

نماذج النجاح في إدارة الازمة:

على حسب اعتقاد البروفيسور ليا فرينيلد⁷³ ان الشعب الأمريكي هو بوتقة عظيمة للإصهار حيث أن كل شخص، بصرف النظر عن ثقافته و خلفيته العرقية، يمكن إستيعابه في مجتمع موحد من خلال ثقافته وعرقته المفرطة في المجتمع الأمريكي. النظام الإتحادي الأمريكي والتي ما زالت تجادل- بالطبع لا تعير إهتماماً لموضوع الثقافة والعرقية لهذه المجتمعات ولكنها تعول تقريباً على مفهوم أحادية المدينة حيث ان الحكم الشخصي لكل فرد محمياً. لذا نجد أن المحلية تجاه المجتمع الأمريكي لا تتجزأ ولا تترك أي مجال لأزدواجية الولاءات.

بعض العلماء يميلون إلى تناقضات مثل هذه التحليلات أغلبهم يجادل أن المجتمع الأمريكي يتشكل من عرقيات وثقافات واسعة من المجتمعات ولكن حرياتهم محدودة. وعلى حسب رأيهم فإن الدولة تعترف تعيين أو تخصيص الثقافات المختلفة في عالم أو مجال خاص مثلاً إجتماعي، إقتصادي، وأسباب دينية، ولكن ثقافتهم كحق سياسي ميعدة وعلى الأصح فإن الحريات الفردية تزداد إلى الحد الأعلى بواسطة الدولة. بكلمات أخرى فإن الحريات الفردية تعوض المجتمعات بلغة الحقوق السياسية. هذه هي النظم التي تقود " للوحدة في التنوع " لخلق ولاءات وطنية أو قومية أو كما وضع الدكتور بادال " الوحدة السياسية والتنوع الثقافي ".- الخطط الإتحادية متميزة مع علاقاتها مع المدينة. حيث لديهم حق متساوٍ بصرف النظر عن إختلافاتها متضمنة المواطنين الطبيعيين. هذا السبب الذي يجعل الدستور الأمريكي يبدأ في مقدمته " نحن شعب الولايات المتحدة " والذي يعني أن الأمريكان يعرّفون عضوية الأمة على أساس المواطنة من غير إعتبار لعوائق الإلتقاء الثقافي .

ما يهمنا هنا أن الإستراتيجية الأمريكية عما إذا كان شعبها يدركها كبوتقة إصهار أو كمجتمع متعددالثقافات يريد أن يزيل التنوع من سياسات الدولة. إن المصلحة العامة من المجتمعات العرقية والثقافية معرف لسبب العدالة، الحرية والفردية والقادة الأمريكيين السياسيين مما تمثل خلفيتهم الثقافية يعملون على قواعد من الملكية السياسية. على حسب إعتقاد نيكول توبروين فإن الدولة الأمريكية تفرق فرقا واضحا بين المجال الشخصي والإجتماعي حيث أن الدولة في الماضي تبقي متعادلة حيث تتسامح مع كل الأنشطة الدينية. ولكن في الأخير تبعد أي إعلان أو إظهار ثقافي أو عرقي. (إنها تعبر عن هذه ك"عمى الثقافة".

إن الأثر السياسي لمثل هذه الإستراتيجية تجاه التنوع هو في الأول غير عملي وثانياً سلبياً. لقد أعطي نيكول توبروين أفضاضية ليبرهن على صعوبة عمى الثقافة. أولاً ، الفرق بين الملكية الشخصية والملكية العامة ليست عملية كئيمة مثلاً مع تأثير الدين مثل أيام الأحد والعطلات العامة مع أغلبية ذو الأصول المسيحية، حالة الإحماض والتي تعتبر كقتل عمد مبني على الإعتقاد الديني. ثانياً. قد يكون هنالك مجموعات معينة والتي تعني بالعضوية القومية المبنية على المواطنة ولكنها تعترض على أو تقايل ضد فصل أو إلغاء الثقافة عن الحقوق السياسية لأنها- وما زالت - تصر- أن مثل هذه الفكرة قد جربت لفكرة غريبة أو مرفوضة ليس فقط كمجتمع ولكنها كأفراد كذلك. (الهوية الثقافية هي جزء من الذاتية

73 - عمر عوض الله، الفيدرالية كآلية لحل الصراعات في المجتمعات المتعددة إثنيًا وثقافيًا- أطروحة دكتوراة -سويسرا، الحوار المتمدين الحوار المتمدين - العدد: 1792 - 1 / 1 / 2007

(الفردية)

لتطبيق مثل هذا المفهوم لدى الفهم السوداني قد يكون بناءً إذا كان الفصل و الإلغاء موجهاً نحو السياسة العرقية- إن السودان في حاجة ماسة، في رأيي ، ليلغي الحقوق العرقية والقبلية من السلطات السياسية ولكن من الحقوق الثقافية تبدو مستحيلة. إبعاد الثقافة من السياسة تعني بكلمة بسيطة دولة علمانية والتي لن تكون مقبولة لدى المجتمعات المسلمة. إضافة لهذا المضمون للدولة العلمانية إن أولئك الذين لديهم أوضاع هامشية نتيجة لهيمنة ثقافة واحدة والذين لديهم إقصاء معيشي من الحقل السياسي لفترة طويلة لن يقبلوا مثل هذا العمى الثقافي - حتى يثبت أو يقر أولئك الذين أوجدوا الأوضاع الهامشية بشئ آخر (مغاير) سيدافعون من أجل مشاركة القوة وإقتسام التمثيل في الإمتلاك السياسي على قاعدة ثقافتهم⁷⁴.

سياسة إعراف وتشجيع التنوع (سويسرا).

على عكس الإستراتيجيات، فإن سويسرا تتبنى مفهوم "التنوع المعياري" ليتماشى مع تعددها اللغوي والديني المتجزئ. إن التنوع المعياري كما هو معرف تعريفاً مناسباً لدي نيكول توبروين أن التنوع يجب أن لا يُهْمَلُ أو يُجْهَلُ أو تُحدث تسوية فقط ولكن تقريباً يجب أن يسان ويحترم. لنا فإن سويسرا تقبل واقعها وتميزه وحتى تطلب أن تحت على التنوع الثقافي. لكي ينجز النظام السياسي هذه الأهداف فإنه قد طور إتحادية التعدد الثقافي، من خلال البناء الدستوري، سويسرا تعبر عن وتحمي خصوصيات المجتمعات المختلفة والتي هي من الأهمية بمكان لذاتها. إن ا لدولة السويسرية تعود تبايناتها إلى نظام منتظم بدقة من "الوحدة من خلال التنوع". إن التنوع محمي من خلال مناطق مخصصة للحكم الذاتي في القطاعات الخاصة من المجتمعات وبذات الوقت تحافظ على الوحدة بينما نجد ن تلك المجتمعات تعمل سوياً على أساس من شراكة الحكم. الإتحادية بهذا الإحساس تعمل على تنمية التعريف القومي على الرغم من كثير من الإختلافات . على الأصح فإن قبول الأغلبية الناطقة بالألمانية بأنها هي فقط المجموعة الدستورية ، مبنية على الحكم الذاتي⁷⁵.

فإن الدستور السويسري يذكر رسمياً أربعة لغات (الألمانية، الفرنسية، الإيطالية والرومانية) وتتركها لكل واحدة من الكنتونات (الأقاليم) ليختار أي من هذه اللغات سيقر بهذه الطريقة فقد وضع ان التنوع قد تم أخذه بجدية من الدولة. ويبدو أن حريات المجتمعات أعلى من حريات الفرد لذلك يندر التصادم بينها. يندر هذ بسبب أن مفهوم الشعب السويسري أيضاً يقر بالتنوع كما في حالة مفهوم الفرنسيين والشعب الأمريكي والتي تعتمد على أساس حقوق المواطنة ولكن الفارق هنا أن المواطنة تحقق للمواطن حقه كعضو في المجتمع. مثلاً في الإقليم أو الكميونات (الوحدات الإدارية الصغيرة).

والحقيقة أن «التجربة السويسرية» لها أكثر من وجه، فهي دولة قديمة عرفت أول أشكالها عام 1291 في أحضان جبال الألب عندما تجمعت ثلاثة كانتونات لتكوين «الكونفيدرالية السويسرية»، وهذه أخذت في الامتداد والانكماش عبر التاريخ حتى أصبحت 26 كانتونا منهم ستة تعرف بأصناف الكانتونات، وهؤلاء تحولوا إلى النظام الفيدرالي اعتباراً من عام 1848، وهذه هي الدولة التي نعرفها الآن وعدد سكانها 7.5

74 - عمر عوض الله، الفيدرالية كآلية لحل الصراعات في المجتمعات المتعددة إثنية وثقافياً-أطروحة دكتوراة -سويسرا، الحوار المتمدين [الحوار المتمدين - العدد: 11 / 1 / 2007 - 1792](#)

75 - Hans Bauer; Warren J. Blackman. Swiss Banking: An Analytical History. Macmillan. 1998. 264pp.

مليون نسمة. وسويسرا أيضا دولة تعددية مركبة القوميات، فهي من ناحية لديها أربع لغات: الألمانية والفرنسية والإيطالية والرومانية، وهي من ناحية أخرى تقوم على نظام فيدرالي يعطي للكانتونات كل السلطات التي لا يتم النص عليها قطعيا في الدستور، وتمثل هذه الكانتونات في المؤسسات الفيدرالية من خلال مجلس الولايات المكون من 46 عضوا - القائم على صوتين لكل كانتون وصوت واحد لأصناف الكانتونات الست - والمجلس الوطني المشكل من 200 عضو يتم انتخابهم من خلال القائمة النسبية. وفي نفس الوقت فإن سويسرا تعتبر دولة ديمقراطية مباشرة، فلكل مواطن الحق في تعديل القوانين التي تقرها «الجمعية الوطنية المتحدة» - أي مجلس الولايات والمجلس الوطني - من خلال استفتاء عام إذا ما تمكن المواطن من الحصول على 50 ألف توقيع خلال 100 يوم، بل وأكثر من ذلك فإن المواطن يستطيع تعديل الدستور من خلال الاستفتاء العام إذا ما نجح في جمع 100 ألف توقيع خلال 18 شهرا.⁷⁶

وبقي بعد ذلك وجهان شائعان في التجربة السويسرية أولهما ما يعرف بالحياد السويسري حيث نجحت سويسرا رغم ضغوط كثيرة في الوقوف على الحياد خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، وهي تجربة أهلتها لكي تكون محط المنظرات العالمية. والثاني نجاح التجربة السويسرية ليس فقط في التعامل مع مجتمع متعدد الأعراق واللغات والملل، بل أيضا في تحقيق نجاح اقتصادي يضرب به الأمثال في العالم حتى بلغ متوسط دخل الفرد في سويسرا قرابة 50 ألف دولار.

إن مقارنة الحل السويسري بالماذج الأخرى من ألمانيا وفرنسا فإن الواحد يؤكد أن إستراتيجياتهم ليصنعوا الهوية القومية لهي ظالمة للتنوع ولنا فإن مشكلتهم الكامنة لهي عالية جداً. إن المفهوم المعياري للتنوع يبدو فقط مناسباً للدول التي تتمتع بتعدد ثقافي في العموم والنموذج السوداني خاصة على الرغم من هذا النجاح فإن النموذج السويسري على غير حالة السودان يرجع إلى صغر مساحة سويسرا مع إستثناء إقليم (كانتون جورا) حيث يتصادم التنوع مع بعضه كلما ذكر نتيجة لذلك فإن الوضع الأساسي ليسهل الحل الفيدرالي لهو معرف رسمياً بالتنوع بدلاً من الإقصاء، التجاهل أو التخلص من التنوع. وبالرغم من ذلك ففي الصفحة التالية سناقش أن التنوع المعياري هو ليس بمهمة للدولة ولكن في المقام الأول هو مسئولية أو مهمة المجتمع.

كما هو معلوم فإن المشاكل القانونية تُربط أحياناً بنقد عجز الدولة الوظيفي تجاه التنوع ولذا الإهتمام يشمل التعريف بحقوق الطرفين المجتمع والأفراد، أن الجماعة والفرد أنفسهم لديهم دورهم في هذه النقاط. أهمية التكوين للسياسات الهامة والمنظمات لتكفي الإحتياج والرغبة لمكونات المجتمع. المكونات والأجزاء المختلفة للمجتمع يجب أن تبرهن رغبة أكيدة للإحترام المتبادل - بناءً على الفهم لسلطة الدولة أو الحكومة الفيدرالية كالية تعبر عن طبيعة المجتمع وترعى مصالح كل مكونات المجتمع ووظيفة التنوع المعياري يجب أن لا تكون من مهام الدولة ولكن للمجتمع نفسه. بمعنى آخر في حالة أن المجتمع لديه القدرة الكافية لـ (1) فإن التعريف المتبادل بواسطة الوجود المقبول للأصول المختلفة في داخل المجتمع و (2) يحترم النتائج لهذه البيانات (قيم إجتماعية وثقافية، معتقدات وأسلوب حياة). إن الإختلاف الكامن يمكن إنجازه. في هذه الحالة فإن دور الدولة

⁷⁶ - **Georges André Chevallaz. The Challenge of Neutrality: Diplomacy and the Defense of Switzerland.** Lexington Books. 2001. 278pp.

سيكون فقط يجلب الوسائل المقبولة والتي تتيح لكل المجموعات العرقية لتتحكم أولاً، بهذه التنوعات وثانياً إختلافاتها⁷⁷ من خلال النظم الفيدرالية السياسية بطريقة سلمية.

لنا فإن دور المجتمع هو العامل الحاسم إذا كان القصد هو خلق اي تقنية لتسكن وتخفف حدة المشاكل. والعكس بالعكس فإن المجتمع ليس لديه سعة تذكر واحترام الآخر والتي يمثلها الآخر كأرض يباب لا تنتج أي منتج يذكر. أن مثل هذه المغالطات لا تختلف كثيراً من مفهوم التنوع المعياري ولكن الأولوية للتنوع المعترف كقيمة يجب أن يكون أولاً من المجتمع، وبعد ذلك ينعكس على سياسة الدولة الإستراتيجية. هذا لأنه لا معنى للكلام عن إستراتيجيات الدولة ما لم يكن التنوع قد عرف قبلاً وتم إحترامه من المجتمع. إذا وضعنا النقاش آنفاً في الإعتبار في إستراتيجية الدولة لمحاظبة التنوع وخلق الذاتية القومية يمكن بعد ذلك أن تُعرف المجتمعات الألمانية والسويسرية كمنهج ممتازة للإبقاء وتوضيح مثل هذا الجدل. إن المجتمع الألماني يمكن أن يمثل نموذجاً ممتازاً لعدم التعصب لدور المجتمع تجاه التنوع. أنهم يعترفون أنفسهم كأمة واحدة أو كشعب واحدة له ثقافة واحدة. لنا ، إذا لم يتكاملوا فسيكونون مقبولين ليس من قاعدة المساواة في الإبتداء للأمة ولكن فقط كضيوف. في هذا النص أن الفيدرالية كمفترح للمساهمة في المشاكل التي خلقت بالتنوع لا يمكنها ان تكون ذات جدوى لأن التنوع نفسه لم يعرف بعد. بكلمات أخرى، إن الفيدرالية كأداة لمعالجة المشاكل في المجتمعات الجمعية ((المكونة من مجتمعات)) ليست مناسبة ما لم يكن للمجتمع نفسه المقدرة وكذلك الرغبة ليعرف ويحترم التباين والتنوع. في السياق العام ، إن المجتمعات الأمريكية والفرنسية يمكنها أيضاً أن تمثل عجز الحاجة أو الرغبة تجاه التنوع. إن الموضوع العصيب تجاه التنوع في الولايات المتحدة في رأيي، هو الإحساس بالتفوق للرجل الأبيض ضد السود أخيراً ضد الإسلام على الرغم من المساواة الرسمية بالقوانين الرسمية للدولة.

ليس بعيداً عن هذه النقطة فإن بورفيسور واتس يرى أن "المجتمع الذي ينكر أو يلغى ويتجاهل الولاءات والهويات المتعددة ربما يفعل ذلك عند خطرها أو إحداث الخطر. في المجتمع المتنوع، يقول، إن العامل الأساسي المهم للثبات والنظام هو " قبول قيم التنوع وفي إمكانية حدوث الولاءات المتنوعة معيّراً عنها من خلال إنشاء الوحدات التأسيسية من الحكومة مع الوحدات المستقلة لحكم نفسها بنفسها لأن هذه الأمور مهمة جداً لهويتها المميزة.

من ناحية أخرى فإن المجتمع السويسري ليس كغير الآخرين يمثل الدور البنائي تجاه التنوع. أربع ثقافات بإختلافات كبيرة من ناحية اللغة، الدين، طريقة الحياة والعادات والمتطلبات السياسية كلها تعيش حيثياً إلى جانب في سلام في مقاطعة صغيرة. إن إكسبر أو جوهر هذا التعايش السلمي في رأيي لا ينشأ فقط نتاجاً للنظام السياسي ولكن أساساً من الإعتراض المتبادل والثقة والإحترام بين البعض. الغالبية والأقلية لست مصدرراً للغضب إنها تقريباً حساب لتقسيم تناسبي. جدير بالذكر أن نيكول تورويون ركز على أن الأمة السويسرية مستقلة الإرادة للمجموعات المختلفة المكونة لها.

جدير بالملاحظة أن الإعتراض المتبادل ليس وسيلة و مهمة حتمية للعلاقة البيئية بين مكونات المجتمع، كما تجربنا التجربة ان العلاقات البيئية بين

⁷⁷ - Clive H. Church. The Politics and Government of Switzerland. Macmillan. 2004. 285pp.

السكان السويسريين ذو الأصول الألمانية وأولئك ذوي الأصول الفرنسية مثلاً لم يكونوا أولئك الودودين في المنشأ لدى تكوين الكونفيدرالية السويسرية في 1948م. لكن ضمناً لتلك المرحلة إن درجة التصرف عالية بدرجة كافية لتوضيح الفعل السياسي الإيجابي. وهنا يظهر دور النظام الفيدرالي السويسري والتي قبل كل شيء قد قدمت فرصاً أفضل لكل ثقافة لتظهر خصائصها، ومؤخراً، أتخذت وأقرت سياسات مختلفة والتي مكنت لإمتصاص هذا التضاد (مساهمة إقتصادية مختلفة والتي تقود إلى تعبئة وتحريك ثقافات مختلفة وخدمة عسكرية) والتي خلقت بنجاح قياً إجتماعية وسياسات عامة والتي كوّنت شعوراً حميماً من المملحات والتوابع لكل تجاه الآخر. لذا فإن الدور الأساسي نحو التنوع الكامن لعبت فيه مكونات المجتمع الدور الأساسي والتي كان عليها أن تحدد من المستهلك الخارجي الطريق لمخاطبة التنوع⁷⁸.

تحقيق التعايش و التنمية الاقتصادية في ماليزيا:

تألفت ماليزيا في العقود الأخيرة بالنهضة الاقتصادية، وروجت لـ"الإسلام الحضاري" في أبهى حلة؛ اعتماداً على السواعد الماليزية. الغريب في الأمر أن 40% من سكان ماليزيا من غير المسلمين؛ إذ يمثل "الملايو" (وهم السكان الأصليون) 60% من إجمالي سكان ماليزيا. والملايو كلمة تطلق على "معتنق الديانة الإسلامية". فكيف حققت ماليزيا معادلة التعايش بين مواطنيها. لقد توافقت بداية الثمانينات من القرن العشرين مع بداية انطلاقة النموذج الماليزي للتنمية، وبخاصة عندما وصل محاضر بن محمد إلى رئاسة الوزراء في سنة 1981 (أعلن تنحيه عن السلطة في أكتوبر 2003 وخلفه عبد الله بدوي)، وفي تلك الآونة كان مفهوم التنمية قد تخطى المعنى الاقتصادي الضيق الذي كان يجري قياسه -غالبا- بمقدار زيادة الدخل القومي، وارتفاع متوسط الدخل الحقيقي للفرد⁷⁹.

ظل مفهوم التنمية مرادفاً لمعنى النمو، وظل هذا المعنى محصوراً في البعد الاقتصادي طيلة الخمسينيات والستينيات، وشطراً من السبعينيات. ولكن خبرة تلك المرحلة التي تصل إلى ربع قرن كشفت عن أن التخلف لا يرجع فقط إلى قلة الأموال المطلوبة للاستثمار، وإنما يرجع إلى عوامل أخرى مهمة تتلخص في جملة من العوائق الهيكلية والمؤسسية المحلية (على مستوى كل قطر أو بلد) وعوامل خارجية تتعلق بنمط العلاقات الدولية التي تربط البلدان النامية بالبلدان المتقدمة، والتي بدورها نتاج تاريخي طويل لنظام دولي اتسم بعدم التكافؤ والاستغلال لصالح المراكز الاستعمارية القديمة.

والأهم من ذلك هو أن خبرة تلك المرحلة، كشفت عن أن هناك جوانب غير اقتصادية مهمة جداً في عملية التنمية، وفي مقدمتها الجانب الاجتماعي المرتبط بعدالة التوزيع، والجانب السياسي المرتبط بالحريات وديمقراطية نظام الحكم، والجانب الثقافي ومنظومة القيم والمبادئ السائدة في المجتمع. دخلت ماليزيا في عملية التنمية إذن مع صعود مفهوم التنمية تطرحه الأدبيات المتخصصة وتبنه المؤسسات الدولية المعنية بهذا المجال، وهو مفهوم يؤكد على تعدد الأبعاد الاجتماعية والسياسية والإنسانية والثقافية للتنمية إلى جانب بعدها الاقتصادي. وفي الوقت الذي استمرت فيه ماليزيا تخطو بثبات على طريق التنمية، كان مفهوم التنمية ذاته -كما طرحته الأدبيات والهيئات الدولية- آخذاً في التطور، حتى أصبح منذ مطلع التسعينيات مرادفاً لمفهوم التحرر الإنساني الذي بات يعني بصفة أساسية: تحرير الفرد والمجتمع من الجهل ومن الخوف

⁷⁸ - Daniel J. Elazar (editor). Commonwealth: The Other Road to Democracy: The Swiss Model of Democratic Self-Government. Lexington Books. 2001. 272pp.

⁷⁹ -Challenging authoritarianism in Southeast Asia: comparing Indonesia and Malaysia edited by Ariel Heryanto and Sumit K. MandalPublisher: London : RoutledgeCurzon, 2003

والمرض والفقير، ومن شتى صنفو التبعية، وإطلاق قدرات البشر، وتوسيع مجالات الاختيار أمامهم، والانتفاع بهذه القدرات لصالحهم، وتمكين المجتمع من السيطرة على شروط تجده وتطوره.

هذا هو معنى التنمية الذي جاءت في سياقه التجربة الماليزية، ليس فقط، وإنما تعين عليها أن تعمل في ظروف أزمة طاحنة للتنمية على مستوى العالم في الثمانينيات، وخاصة في الدول الصناعية، وأضحى العالم المتقدم أقل رفقاً بالشعوب النامية وأكثر ظلماً لها، ومن ثم كان على مخططي هذا النموذج الماليزي أن يسعوا إلى تحقيق إنجازات ملموسة على أكثر من جبهة حتى يمكن قهر الفقر وبناء الإنسان الجديد: جبهة زيادة الإنتاج من السلع والخدمات ذات القدرة على إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين، والتوسع في الصادرات وإحلال الواردات، حتى يمكن فعلاً الإسهام في تحرير الإنسان والمجتمع من قيود التخلف، وجبهة تحسين نوعية الحياة الإنسانية في المجتمع؛ بتوفير فرص أفضل لتحقيق الذات وتمكين أكبر عدد ممكن من المواطنين من التعلم والعطاء والإبداع، وجبهة تحرير الإنسان من علاقات الاستغلال والمهانة؛ وذلك بتوسيع فرص ممارسة الحريات والمشاركة في اتخاذ القرارات، وفي الوقت نفسه العمل على تحرير المجتمع كله من علاقات الاستغلال والاستتباع للقوى الخارجية، وتدعيم الاعتماد على الذات⁸⁰.

1- حدود دلالة لغة الأرقام في التنمية

مع اتساع مفهوم التنمية وتعدد أبعاده على هذا النحو الذي أشرنا إليه، فإن تقييم إنجازات النموذج الماليزي في هذا السياق لا تكفي معه لغة الأرقام بالمعنى الإحصائي البحت الذي اهتم به أغلب مقدي البحوث في هذا المؤتمر، ولا حتى بمفهوم الإحصاء الاجتماعي الأكثر حيوية. إن المطلوب لمواكبة المفهوم الواسع للتنمية هو استخدام مجموعة من المؤشرات المتنوعة التي تمكننا من متابعة وملاحظة مدى تحقق هذا المعنى الواسع للتنمية على أرض الواقع.

استدل الباحثون الذين شاركوا في المؤتمر مرات كثيرة على نجاح النموذج الماليزي بلغة الأرقام، ومن ذلك مثلاً أن متوسط دخل الفرد ارتفع من 600 رنجت سنة 1980 إلى 10.000 رنجت (الدولار = 3.8 رنجت) سنة 2001، وأن قيمة الصادرات ارتفعت من أقل من 5 مليارات من الدولارات في العام إلى 95.2 مليار دولار عام 2002... إلخ، ولكنهم لم يلتفتوا في معظمهم - إلى بعض المؤشرات الاجتماعية والإنسانية التي باتت على درجة كبيرة من الأهمية في الحكم على مدى كفاءة الأداء التنموي. ومرة أخرى نؤكد أن اتساع مفهوم التنمية الذي عملت في ظله التجربة الماليزية يفرض الالتفات إلى تلك المؤشرات غير الاقتصادية، دون إغفال هذه الأخيرة طبعاً. أما الاقتصار عليها وحدها فلا يكفي، وذلك لأسباب كثيرة منها:

أ - أن دلالة مثل هذه الأرقام الواردة بالبحث إذا استخدمت وحدها هكذا لا تخرج عن نطاق مفهوم التنمية الذي كان سائداً في الخمسينيات والستينيات، وهو مفهوم النمو الاقتصادي الذي تجاوزه أدبيات التنمية منذ سنوات عدة.

ب - أنه من الممكن أن يحدث نمو اقتصادي سريع تعبر عنه الأرقام والإحصاءات بدقة، ولكن لا تحدث تنمية بالمعنى الواسع لها؛ وذلك عندما ينشأ عدم توازن بين تطور الاقتصاد واحتياجات المجتمع، فقد يحدث مثلاً اختلال في التكوين القطاعي للنتاج القومي الإجمالي، بأن يزيد كثيراً

⁸⁰ - Democracy and authoritarianism in Indonesia and Malaysia: the rise of the post-colonial state, Syed Farid Alatas, Publisher: Houndmills [England] : Macmillan Press ; 1997, P340-400

نصيب الخدمات على نصيب القطاع الزراعي رغم أهميته، وهو أمر حاد في التجربة الماليزية؛ حيث يصل نصيب الخدمات إلى 42%، في حين قطاع الزراعة لا يتجاوز 12% من إجمالي الناتج القومي الإجمالي.

ج - يمكن كذلك أن يحدث نمو اقتصادي ويكون مصحوبا في الوقت نفسه بتراجع المشاركة الشعبية، وتزايد خروقات حقوق الإنسان، وذبوع الفساد الفردي والمؤسسي. ومثل هذه الجوانب في حاجة إلى مزيد من التدقيق ونحن بصدد الحديث عن النموذج الماليزي. إن رغد العيش النسبي- يجب ألا يشغلنا عن ملاحظة الصعود الموازي للفساد، وما يصاحبه من سلوكيات سلبية مثل إساءة استخدام الوظيفة العامة، والانحراف أحيانا في ممارسة السلطة.

بالطبع ثمة مؤشرات متوافرة أخرى -لا مجال للإسهاب فيها هنا- تكشف عن درجة معينة من كفاءة النموذج الماليزي في الاستجابة والتوافق مع المفهوم الواسع للتنمية، مثل انخفاض نسبة البطالة إلى 3.5% عام 2000، وانخفاض نسبة الواقعين تحت خط الفقر إلى 6.8%⁸¹... إلخ.

2 - "المستبد العادل": كفاءة الأداء التنموي أم الديمقراطية؟

من النتائج المهمة التي ركز عليها أحد البحوث التي قدمت في المؤتمر أن "كفاءة الأداء التنموي لها أولوية على تحقيق الديمقراطية التي تصبح ممكنة في مرحلة تالية عندما تنجح الدولة في إحداث نقلة نوعية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية"، وأشارت إلى هذا المعنى بحوث أخرى بصيغة أخرى في معرض تناولها لمتغير القيادة وموقفها من الديمقراطية والتعددية السياسية، مع التأكيد على أن مرونة محاضير محمد تجلت في "الافتتاح على ثقافة الآخر مع الاحتفاظ بالخصائص المميزة للثقافة الآسيوية التي تعطي اهتماما كبيرا لدور القيادة السياسية"، وأن ما أثير من تناقضات حول وصف قيادة محاضير محمد يعيد إلى الذهن الجدل الفكري حول قضية المستبد العادل التي تناولها الإمام محمد عبده، حيث ميز بين الاستبداد المستهجن والاستبداد المستحسن".

وفي تصوري أننا لا بد أن نتجاوز مقولة "المستبد العادل" ليس فقط لأنها باطلة منطقيا، كما أكد على ذلك الكواكي -معاصر الإمام محمد عبده- في طبائع الاستبداد؛ إذ ذهب إلى أنه "لا استبداد مع العدل ولا عدل مع الاستبداد"، وإنما لأنها باطلة تاريخيا أيضا، ويبدأ بطلانها من أبعد لحظة تاريخية سكت فيها عندما شاع في كتب الحكمة السياسية ولدى طائفة من الفقهاء أن "السلطان الغشوم خير من فتنة تدوم" وكان تبريرهم لغشومه هو أنه "عادل"، ويمتد هذا البطلان إلى العصر الحديث عندما ارتفعت شعارات تأجيل الديمقراطية لإنجاز التنمية، أو لتحرير الأرض المغتصبة، والذي حدث في جميع الحالات هو أن الفتنة والسلطان الغشوم استمر معا، وأن التخلف واغتصاب الأرض استمر معا أيضًا، وأن الخاسر الأكبر في جميع الحالات -والأزمان- هو الناس وجواهر المواطنين.

ويضاف إلى ما سبق أن كلمة "الاستبداد" لم يكن لها في المرجعية العربية القديمة ذلك المضمون السلبي الذي لها اليوم. لقد كان "الاستبداد" يعني الحزم وعدم التردد في اتخاذ القرار وتنفيذه.

ولست أظن أن ما أثير من آراء متناقضة حول محاضير محمد يمكن أن يعيد مثل هذه المقولة إلى حياة الجدل والخلاف الفكري، خاصة أن النموذج الماليزي لم يحقق خطوات لافتة على طريق التحول الديمقراطي، رغم أن هناك تعددا حزبيا، وانتخابات دورية (فاز فيها التحالف الوطني الحاكم فوزا ساحقا في 2004-3-21).

⁸¹ -Challenging Authoritarianism in Southeast Asia: Comparing Indonesia and Malaysia, edited by Ariel Heryanto and Sumit K. Mandal, Publisher: London : Routledge, 2003, 103-112

كذلك قد يفهم مما ورد في بعض بحوث المؤتمر أن ثمة شيئاً في بنية الثقافة الآسيوية يزكي ما يسمى "الاستبداد العادل"، والصحيح كما تؤكد دراسات كثيرة- أن الثقافة الآسيوية الأصيلة تدعو لممارسته وعدم الاستسلام له، وكتب كبار مفكري آسيا أمثال طاغور وإقبال مفعمة بهذا التوجه، وتدعو إلى تنقية التقاليد الآسيوية من الطغيان والاضطهاد والظلم الاجتماعي.

3- دور المجتمع المدني

في اتجاه تعميق قراءتنا للنموذج الماليزي أيضاً علينا أن نتبين موقع المجتمع المدني ومؤسساته ومنظومته القيمة في الإسهام في نجاح النموذج الماليزي.

وتشير الكتابات المتوافرة بهذا الخصوص إلى أن "المجتمع المدني" ازدهر في ظل ازدهار عملية التنمية من جهة، وكان دافعا قويا -ولا يزال- باتجاه تعميق الأبعاد الإنسانية لهذه التجربة من جهة أخرى. ومن تلك الكتابات نعرف أيضاً أن النواة الصلبة للمجتمع المدني الماليزي تتجلى في منظومة من المبادئ التي تعلي من شأن الكرامة الإنسانية، والإقرار بالتنوع (العرقية، والدينية، والسياسية)، وأن العدالة هي الضمان الأكبر لكرامة الإنسان، والعدالة كذلك هي القلب النابض للمجتمع المدني، والخطر المحدق بهذا القلب يتمثل في عدم القدرة على تطوير مؤسسة قضائية فعالة؛ بحيث تكون قادرة على فرض حكم القانون بطريقة عادلة، وكما يقول أنور إبراهيم (رئيس وزراء ماليزيا الأسبق) إنه "لا يكفي أن يكون القانون عادلاً في حد ذاته، بل لا بد أن يطبق بعدالة أيضاً، وليس هناك أسوأ من تطبيق القوانين العادلة بطريقة ظالمة"

أنتصروا أن إلقاء بعض الضوء على وضع المجتمع المدني في ماليزيا وخصائصه سوف يسهم في الكشف عن أحد أهم أسرار هذه التجربة؛ وثمة شواهد تؤكد أن مضمون هذا المصطلح لا يتطابق مع نظيره الغربي المشتق من فلسفة التنوير في أوروبا؛ فبينما الدين والمجتمع المدني ضدان لا يجتمعان إلا ليفترقا في التصور الغربي، نجد أن الدين هو النواة الصلبة للمجتمع المدني الماليزي -والآسيوي بشكل عام- بكل تجلياته وفعالياته الاجتماعية والسياسية، ولعل أهم ما فيه هو أنه مؤسس على الأخلاق والقيم الرفيعة التي تحض على زيادة الوعي بالحقوق، والشجاعة في المطالبة بها والدفاع عنها، والإلتقان في أداء الواجب والمثابرة على العمل الشاق.

وثمة علاقة جدلية كما أشرنا بين وجود اقتصاد مزدهر ومتطور، والوصول إلى مجتمع مدني قوي وفعال، وكلاهما يتطلب توافر درجة عالية من الاستقرار على المستويين الاجتماعي والسياسي، وهنا تقوم العدالة بمعناها الواسع (الاجتماعية والقانونية والإجرائية والسياسية) بدور محوري في توفير شروط هذا الاستقرار. فإلى أي مدى نجح النموذج الماليزي في إنجاز العدالة بهذا المعنى الذي يحيل إلى فعالية المجتمع المدني وقوته⁸².

4- العامل الأخلاقي

ما أقوله هنا عبارة عن افتراض مؤداه أن إدماج العنصر الأخلاقي في مختلف جوانب النموذج الماليزي هو أحد عوامل نجاحه وكفاءته في التغلب على المشكلات التي واجهته، وأولا تزال تواجهه. وأنه كلما قويت النزعة الأخلاقية -بالمعنى الواسع الذي سيأتي ذكره- تعززت قدرة هذا النموذج على التطور وتحقيق مزيد من النجاح. وأنتصروا أن هذا جانب آخر على درجة كبيرة من الأهمية يجب الالتفات إليه ضمن الحلفيات المتعددة للنموذج الماليزي.

82 - Challenging authoritarianism in Southeast Asia: comparing Indonesia and Malaysia
edited by Ariel Heryanto and Sumit K. Mandal Publisher: London : RoutledgeCurzon, 2003 P30-43

ثمة معنى ضيق للعامل الأخلاقي يقصره -عادة- على كيفية تقويم السلوك الفردي حتى ينضبط وفقاً لمنظومات من القيم والمعايير المستمدة من ثوابت المجتمع ومرجعياته العليا التي يؤمن بها. وثمة معنى واسع -هو الذي نقصده هنا- لهذا العامل يمتد إلى البحث في كيفية إعادة التوازن والفاعلية إلى منظومات القيم والمعايير الفردية والجماعية السائدة في المجتمع. الأخلاق بهذا المعنى الواسع تعنى بتقييم وتقويم السلوك الإنساني من منظور صواب الأفعال أو خطئها، جوازها أو عدم جوازها، وهل هي خيرة طيبة أم شريرة وفسادة، وتعتمد أول ما تعتمد على قوة الوازع الداخلي إلى جانب المناخ الملائم والقانون العادل... إلخ.

ونحن بحاجة إلى اكتشاف آليات هذا البعد الأخلاقي في التجربة الماليزية بشأن كيفية معالجة أسباب ومظاهر الخلل القيمي والمعياري على مستوى السلوكيات والآداب المدنية والأخلاقيات العملية والمهنية والطابع الإنسانية. وثمة أسئلة محممة يمكن أن تثار بصدد هذا الجانب من حيث ارتباطه بعملية التنمية في أبعادها المختلفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فثلاً: من أين بدأت عملية الإصلاح الأخلاقي؟ ووفقاً لأي مرجعية معرفية؟ وهل الفساد الأخلاقي كان سبباً في "التحلل الاجتماعي" الذي ساد قبل مرحلة الإقلاع الماليزي على طريق التنمية؟ أم أن التحلل الاجتماعي هو السبب في البعد عن الأخلاقيات الصالحة، وفي هذه الحالة ماذا فعل مخططو النموذج الماليزي من أجل الارتقاء بمستويات الأداء والالتزام المهني والمدني؟

إن مثل هذه التساؤلات تحتاج إلى كثير من الحوار والمناقشة، وهو ما لا يتسع له المجال هنا. وما نود التأكيد عليه مجدداً هو أن إدماج الإصلاح الأخلاقي في مختلف مداخل وخلفيات النموذج الماليزي يبدو أنه قد احتل موقعا بارزا في فكر التنمية الماليزية. وأخيراً يبدو أن ماليزيا قد نجحت بالفعل في تقديم نموذج شرقي الملامح في التنمية و إدارة المجتمع متعدد العرقيات، وإن كان أحد أهم دروس هذا النموذج هو التواضع والانفتاح على تجارب الآخرين بوعي وبرؤية ثاقبة .

الديمقراطية البرلمانية التعددية في الهند

تعتبر الهند ثاني دولة في العالم من حيث تعداد السكان المسلمين بعد اندونيسيا. وبنفس القدر يعتبر عدد السكان الهندوس في الهند، أكبر من أي دولة أخرى في العالم، كما ان سكان الهند المسيحيين أكبر من سكان أي دولة أخرى معترف بها كدولة مسيحية. رغم كل ذلك، فإن الهند ليست دولة هندوسية او اسلامية او مسيحية، إذ انها تتبع لكل هذه الديانات والملايين من اتباع الديانات الاخرى .

وبذلك، فإن «الوحدة في التنوع» من ضمن المبادئ التي تميز دولة الهند المعاصرة. ولكن هناك جانبا آخر يتمثل في ان الهند تعتبر نموذجا للوحدة المعقدة من خلال التنوع، أي انها تمثل مجتمعا، يعزز التنوع فيه روابط دولتنا الحديثة. فالتنوع في الهند لا يتسم فقط بالتنوع والوفرة، وإنما يمثل عامل نشاط وحيوية وتأكيد على الوحدة⁸³ .

فالديمقراطية البرلمانية التعددية في الهند توفر إطارا يعبر من خلاله الشعب عن آرائه ويتابع تحقيق طموحاته .عززت الديمقراطية في الهند من جذورها، وظلت تبهن، باستمرار، على مرونتها وسهولة تكيفها بصورة مستمرة أيضا، بل باتت اداة للتمثيل ومنح السلطة والتفويض. أما مرونة دستورنا، فقد ساعدتنا في استيعاب مختلف اشكال التنوع على نحو سلمي ومن خلال التفاوض، فضلا عن ان برامج وسياسات توفير

83 - Thomas Blom Hansen ,the Saffron Wave: Democracy and Hindu Nationalism in Modern India ,p23

الفرص المتكافئة، التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من نسيج النظام الديمقراطي الهندي، باتت تعطي املاً جديداً للقطاعات التي تعاني من الحرمان في المجتمع الهندي، بما في ذلك النساء. يساهم ما يزيد على مليون ممثل منتخب في عملية تحول وتنظيم المناطق الريفية، بالإضافة إلى ان تكوين ولايات جديدة ساعد في منع وقوع أحداث توتر ونزاعات، إلى جانب بروز عنصر- غاية في الأهمية في إدارة مختلف أشكال التنوع في الهند والتعامل معها من خلال إعادة تشكيل جغرافيا الهند الداخلية .

ثمّة نشاط وحركة اجتماعية هائلة تحدث في مختلف مناطق الهند في الواقع الراهن، بيد ان هذه الحركة تؤدي في بعض الحالات إلى حدوث نزاعات، ربما تظهر صورتها من الخارج مضخمة، كما يبدو أيضاً ان الهند في حالة اضطراب مستمر. إلا ان الحقيقة هي ان الغالبية العظمى من الشعب الهندي تعيش في انسجام وسلام. لا شك بالطبع في ان الديمقراطية والعلانية تمثلان عاملين منحاً للمجتمع الهندي قوة ومرونة، على الرغم من التوتر والضغوط المتنوعة، اذ تكونان شكلين من أشكال التسامح المكملين لبعضهما بعضاً كما قال اوكشافيو باز، الشاعر والدبلوماسي المكسيكي الراحل الحائز جائزة نوبل .

الأمر المثير للاهتمام هو ان شبكات الإرهاب العالمية لا صلة لها بمسلي الهند، ويعود سبب ذلك إلى ان الإطار السياسي والاجتماعي السائد في الهند يستوعب التعددية بصورة واضحة. ثمّة انطباع منتشر في العالم حالياً بأن الاسلام والارهاب لا ينفصلان، مع تجاهل وجود بعد المنظمات الإرهابية التي ينتمي أعضاؤها إلى اديان اخرى. الهند نفسها ظلت باستمرار ضحية للارهاب العابر للحدود الذي استهدف المسلمين والهندوس على حد سواء، نتيجة ما يحدث في ولاية جامو وكشمير، حيث اتضح ان الارهابيين يعملون على تنفيذ السياسة الخارجية للدولة المجاورة لنا من الغرب .

من الخطأ الاعتقاد بان الدين هو الدافع، لكن ومع ذلك، يجب ان نوضح ان المواقف التي تتبناها والخطوات التي تتخذها تساعد الذين يعملون على إثارة العدا الطائفي داخل الهند. هناك ايضا زعماء دينيون وسياسيون في الجانبين يعملون على إثارة توتر ومشاعر الآخرين .

المشهد السياسي في الهند يتميز بديناميكية تبدو في ظاهرها كمجموعة قنابل موقوتة يمكنها الانفجار في اية لحظة تصادم بين مكونات الفسيفساء العرقية والدينية والاجتماعية والسياسية بالغة التعقيد ولكن العاصم من هكذا انفجار محتمل هو الاطار الديمقراطي الذي يمارس تحت سقفه الجميع لعبة السياسة والسلطة وفي الطريق الطويل من اقصى شبه القارة الهندية الى (لوك صباح) او البرلمان في نيودلهي العاصمة يتوكل النواب على مختلف العصي الطائفية والقبلية والطبقية والديانة ويمارسون شتى ضروب الاعراء للحصول على اصوات الناخبين، ولكن تحت سقف البرلمان يحتكم الجميع الى معايير راسخة من الديمقراطية الامر الذي جعل من الهند قلعة من قلاع الديمقراطية التي اكتسبت من عرافة الممارسة طابعها الهندي بشوائبه الطائفية والطبقية ومع الحفاظ على روح الديمقراطية وليس رداءها من موضة (وست منستر)، التجربة الهندية في الديمقراطية وتشكيل المؤسسات السياسية جديرة بالتأمل فالهند منذ استقلالها في نهاية اربعينيات القرن الماضي لم تعرف قوانين الطوارئ إلا لسنوات معدودة في عهد انديرا غاندي وكلفتها تلك القوانين غالباً فحسرت سياسياً قبل ان تفقد حياتها ، دون هذا الاستثناء القاتل لم تشهد الهند اى تحول قسري في السلطة⁸⁴ .

وصلت الى الهند في السابع عشر من مايو الماضي حيث تزامن ذلك التاريخ مع اعلان نتائج الانتخابات التي مرت خلال خمس مراحل وشارك فيها حوالى (714) مليون ناخب بنسبة مشاركة بلغت (60%) وهي دليل على سعى الجميع لتحمل المسؤولية الديمقراطية في اختيار ممثلهم في البرلمان والحكومة ، وباعلان النتيجة لم يستطع اى حزب ان يفوز بالاغلبية وبالتالي تشكيل الحكومة وكان لابد لحزب مؤتمر الشعب توسيع مظلة تحالفه العريض (التحالف التقدمي المتحد) على نحو يسمح له بتشكيل الحكومة ومن يقرأ الصحافة الهندية بعيد اعلان النتيجة يظن ان حرب داحس والغبراء بين الاحزاب على وشك الاندلاع على النحو الذي نراه في عدد من البلدان افريقية، فكل حزب يسعى الى مكاسب ويساوم حزب المؤتمر للدخول في تحالف يضمن للحزب تشكيل الحكومة ، وكانت اجواء سياسية ساخنة تتناغم مع ارتفاع درجات الحرارة في الهند التي تصل في بعض الاحيان الى (48) درجة ، وهكذا يتجلى لنا المشهد كمرقبين من الخارج وآتين من بلدان افريقية (19) مشاركاً في دورة تدريبية عن الصحافة من (10) بلدان افريقية» وعندما نطالع الصحافة الهندية المكتوبة بالانجليزية لان كبريات الصحف من حيث التوزيع هي المكتوبة باللغات المحلية نكاد نرعى الأذان لسماح دوى طلاقات من معسكر ضد الآخر ، ولدهشتنا وفي غضون يومين أعلن عدد من الاحزاب تحالفه غير المشروط مع التحالف التقدمي المتحد مما أتاح ترشيح رئيس الوزراء مانموهان سينغ المنتهية ولايته الى ولاية جديدة ، وهي المرة الاولى منذ عهد المهاتما غاندي ينتقل رئيس الوزراء الى ولاية ثانية بعد انتهاء الخمس سنوات وذلك لان الدكتور سنغ - وزير مالية سابق وخبير اقتصادي من الطراز الأول - يتمتع باحترام الشعب الهندي ، كيف لا والرجل يستيقظ باكراً ويحمل معه افطاره ويستغل المركبات العامة مختلطاً مع الشعب ، البرلمان الهندي هذه المرة جاء بعدد من الوجوه الشابة من بينها راهول غاندي واستطاع راهول ان يجذب الشباب الى الانتخابات من خلال استخدام وسائل تقنية حديثة تجذب الشباب من خلال المدونات على الانترنت ومن خلال رسائل على الهاتف الجوال ،ويمكن للمرء ان يتساءل لماذا لم يتم اختيار راهول رئيساً للوزراء او والدته سونيا غاندي طالما هي رئيسة الحزب الفاتز في الانتخابات بدلا عن اعادة مانموهان سينغ مرة اخرى؟ الاجابة تكمن في ان الخوف لا يزال قائماً من امكانية اغتيال اى واحد من اسرة غاندي يصل الى رئاسة الوزارة كما حدث مع انديرا غاندي وراجيف غاندي الذي تزامن ذكرى رحيله في 12 مايو من هذا العام مع سقوط بارابها كاران زعيم حركة

⁸⁴ - Donald Eugene Smith, Nehru and Democracy: The Political Thought of an Asian Democrat, p25-30.

تحرير نمور التاميل (إيلام) المتورط في اغتيال راجيف وقتل الآلاف من شعبه في سيرلانكا ومقتله تنهى حركة التاميل التي ظلت تقاتل الحكومة المركزية لأكثر من عقدين من الزمان، ووجد خبر سقوط بارامباران اهتماماً كبيراً من الصحافة الهندية التي لا تعطى في العادة مساحات للأخبار والقضايا العالمية ربما لأن الهند شبه قارة وبالكاد تستطيع الصحف القومية تغطية أخبارها فضلاً عن انتشار الصحف الإقليمية ، واثار مقتل زعيم نمور التاميل جديلاً واسعاً حيث شككت بعض الجهات السيريلانكية في رواية الحكومة المدعومة بالصورة التلفزيونية ونشرت على الانترنت صوراً وأخباراً تؤكد ان النمر الاخير للتاميل لم يسقط بعد ، واخيراً أعلنت الحركة مقتل قائدها وانها على استعداد للدخول في عملية سلمية ديمقراطية مع الحكومة ، تعود الى الهند حيث تشكلت الحكومة الجديدة أكثر من سبعين وزيراً أغلبهم من الحرس القديم الذي عمل مع سنغ في الولاية الاولى ودعا سينغ حكومته لتفعيل وتطبيق مرتكزات الحكم الرشيد في البلاد من خلال رفع مستوى الأداء والارتقاء بالمسئولية وبداية العمل الرسمي بشكل أكثر قوة وجدية .

واستغرق تشكيل الحكومة وقتاً طويلاً ومحادثات ومساومات وتسويات عديدة بين الاحزاب والتحالفات والطريف في الامر ان احد الاحزاب ويسمى (دى ام كى) هدد بالانسحاب من ائتلاف مانموهان سنغ في الليلة الاخيرة قبل اداء القسم للحكومة الجديدة وطالب بزيادة عدد مقاعد الوزراء المخصص لحزبه الى أكثر من خمسة وزراء واتضح لاحقاً انه خصص المقاعد الخمسة لأولاده وبناته واقربائه ويحتاج الى مقعد اوائين لاعضاء الحزب وهذا يعطى صورة اخرى بأن الهند رغم التقدم المشهود في مجال الديمقراطية وعراقة التجربة البرلمانية إلا ان لطائفية وجوداً لا سيما في الارياف والريف هو المعادلة الحاسمة في الانتخابات الهندية لذا لجأ اليه نجل سونيا غاندي والأمين العام لحزب المؤتمر راهول غاندي الذي استطاع ضخ دماء الحياة في شرايين حزب المؤتمر العتيق- 125 عاماً- الذي تعرض في السنوات الاخيرة لضربات من حزب (بهاراتيا جاناتا) حيث طاف غاندي الارياف احياناً في جولات سرية بعيداً عن الصحافة التي ظلت تلاحقه منذ عودته من خارج الهند ومن حراسه الخاصين الذين نصحوه بعدم الذهاب الى الارياف لعدم ضمان الحراسة وهو سليل اسرة نالت نصيباً وافراً من الاغتيالات السياسية التي دمغت الحياة السياسية الهندية بلون الدم القاني فقد تم اغتيال جدته إنديرا غاندي في العام 1984 ووالده راجيف غاندي في العام 1991 ويرى الكثيرون من المحللين السياسيين أن لراهول الفضل في الفوز الكبير الذي حققه حزب المؤتمر فيوصفه الأمين العام للحزب، لم يكن المسؤول الأساسي عن حملته تحدث في (125) تجمعاً في مختلف أنحاء الهند في غضون ستة أسابيع، مقابل (75) تجمعاً تحدثت فيها والدته و(50) تجمعاً شارك فيها رئيس الوزراء مانموهان سينغ، ووصفه سويدب مازومدار في ملف خاص عنه بمجلة (نيوزويك) عددها التاسع من يونيو الجاري بالتوري الهادئ وقال هناك ثورة تحدث في الهند. وليس الرجل الذي يقودها إيديولوجياً يلقي خطباً نارية ولا ملبشواياً يشهر السلاح. بل إنه سليل إحدى العائلات السياسية الأشهر في العالم. الشاب راهول غاندي، البالغ من العمر (38) عاماً. راهول نجح في جذب الشباب الى معترك السياسة لانه اقرب اليهم ويخاطبهم بلغتهم كما ان وسامته جذبت اليه عدد من الناخبات كما يقال دائماً ، ويبدو ان المستقبل في حزب المؤتمر والسياسة الهندية سيكون لهذا الشاب الذي تعدده والدته سونيا بهدوء للقيام بمهام محددة فبعد اعلان فوز الحزب رشحته الصحف ليتولى على الاقل وزارة ان لم يكن رئاسة الوزراء ولكن سونيا ادخرته للحزب وتوقعت الصحافة مرة اخرى اختياره رئيساً للبرلمان ولكن سونيا رشحت ماريا كومار كاول امرأة ، ويبقى السؤال هل فعلاً تدخره سونيا لاصلاح الحزب أم ستظل تحتفظ به بعيداً عن السلطة التنفيذية؟ ربما لحمائته من مصير جدته ووالده - اى الاغتيال السياسى- رغم ان راهول نفسه تخلص من ذلك الماضي وانخرط في العمل العام والسياسى دون تردد⁸⁵.

وراهول الذى يمثل رهان المستقبل لحزب المؤتمر العجوز بدأ دراسته الجامعية في هارفارد وتخرج في نهاية المطاف من رولينز كوليديج في فلوريدا الامريكية . ثم نال الماجستير في الدراسات الإنمائية من جامعة كامبريدج البريطانية وبعد التخرج، أمضى ثلاث سنوات في العمل لدى «مونيتور غروب» في لندن، وهي شركة استشارية أسسها عملاق الإدارة مايكل بورتر، قبل عودته إلى الهند العام 2002 م وفقاً لسام بيترودا الذي كان مساعداً لراجيف غاندي ويعتبر أباً لثورة الاتصالات السلكية واللاسلكية في الهند، ويرأس الآن لجنة المعرفة الوطنية: «لا يسعى راهول إلى تحقيق أهداف قصيرة الأمد. لديه رؤية طويلة الأمد. إنه منهجي وتحليلي ومتواضع ويعمل بجهد.»

قائمة مراجع الدراسة

1- المراجع العربية:

1. العرب و مشكلة الدولة ، <http://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/2005/03/article01.shtml>
2. تقرير التنمية البشرية 2004-2008 وزارة التخطيط والتعاون الدولي وكذلك تقرير التنمية الإنسانية العربية: القسم الثاني - الجزء الأول.
3. احمد محمود ولد محمد / باحث في علم الاجتماع السياسي، التعددية الإثنية في المنطقة العربية، مقال منشور ، مايو 2005 <http://www.invisionpower.com>
4. نيفين مسعد، المتغيرات الداخلية وسيناريوهات المستقبل العراقي، مقال منشور ، 2006 ، <http://usinfo.state.gov/arabic/mena/0122rich.htm>
5. - شيرين حامد فهيم ، القومية الإثنية.. قوة تشكل السياسات العالمية، مقال منشور، عرض لدراسة للكاتب جيرى مولر Jerry Mueller، أستاذ التاريخ بالجامعة الكاثوليكية الأمريكية، نشرت في دورية الشؤون الخارجية Foreign Affairs تحت عنوان "نحن وهم: القوة الباقية للقومية الإثنية" ، عدد مارس/أبريل 2008، www.islamonline.net/articals
6. مروان دويدار، التعددية الثقافية داخل الوطن العربي ، الداخلي و الخارجي و الدستوري، مقال منشور مجلة عدالة الإلكترونية، العدد السابع، تشرين ثاني 2004، www.Adalamagazine.net
7. سيد يوسف ، المستقبل العربي من منظور غربي ، شبكة النبا المعلوماتية- الاحد 6 آيار/ 2007 - ربيع الثاني/1428. <http://www.annabaa.org/index.htm>
8. فالح عبد الجبار، مركز العروبة للدراسات الاستراتيجية ، ورقة بحثية القيت في مؤتمر مستقبل العروبة في القرن الواحد و العشرين ، 25-28 شباط ، 2009
9. ليندا هنتسيون، الإثنية المتخفية ، ترجمة: صخر الحاج حسين ، تاريخ النشر: 26- 11- 2008، <http://www.alawan.org/index.php?mode=article&id=389>

10. تاريخ كردستان <http://www.4shared.com/file/46315552...ifid=e58bbdb3>
11. كتب أردني، كردستان العراق.. الفيدرالية أم الاندماج،-<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F1E5A1C3-20AE-44F9-9011-471788D4C87E.htm>
12. جميل هلال، مداخلة حول اشكالية مفهوم المجتمع المدني، ندوة المجتمع المدني، بيروت تشرين أول 2004،-<http://www.boell-meo.org/ar/web/219.html>
13. لإثنية والدولة(الأكراد في العراق وإيران وتركيا)، ريد هاليداي وآخرون، تحرير: فالح عبد الجبار وهشام داود، ترجمة: عبد الإله النعيمي، طبعة: الأولى/2006، الناشر معهد الدراسات الاستراتيجية في العراق، الفصل الثاني، الإثنية والسلطة والدين واللغة ص 50.
14. التعددية الإثنية: إدارة الصراعات وإستراتيجيات التسوية، محمد محمدي عاشور، الطبعة الاولى 2002، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن، ص 10-30.
- 15.

2-المراجع الاجنبية:

1. Arend Lijphart For a development of this idea, P200-250- see, , Democracy in Plural Societies (New Haven: Yale University Press, 1977).
2. Alexander J. C., 1980, Core solidarity, ethnic outgroup and social differentiation: a multidimensional model of inclusion in modern societies, in J. Dofny e A. Akiwowo (eds.), National and ethnic movements, Sage, London, 1980, pp.5-28.
3. A. Mourant, Blood Relation: blood groups and Anthropology) New york Oxford Transplant Revew 22, 1975 3-43 A. Slejgaardetal, HLA and Disease Association- a survey" (University press, 1983).
4. Banton M., 1983, Racial and Ethnic Competition, Cambridge UP, Cambridge U.K. Becker G., 1957, The Economics of Discrimination, University of Chicago Press, Chicago. Hechter M., 1978, available at www.allacademic.com/index/isa06.
5. Schopflin, George 'Aspects of Language and Ethnicity in Central and Eastern Europe', Transition Vol.2, no.24 (29 November 1996), pp.6-10.
6. Wallerstein, Immanuel. "The Construction of Peoplehood: Racism, Nationalism, Ethnicity." Sociological Forum 2, 2: 373-388.
7. Winker, Margaret A. 2004. "Measuring Race and Ethnicity: Why and How?" Journal of the American Medical Association 292, 13: 1612-1614
8. , Elliott D. Green, Development Studies Institute, London School of Economics, Houghton Street, London
9. Paper prepared for presentation at the 47th Annual International Studies Association Convention, San Diego, CA, March 2006.
10. William R. Kellylor, the twentieth century world, an international edition , 2001, oxford university press, p 100-234.
11. Is Ethnic Conflict Inevitable, Parting Ways Over Nationalism and Separatism, James Habyarimana, Macartan

- Humphreys, Daniel Posner, Jeremy Weinstein, Richard Rosecrans, Arthur Stein, and Jerry Z. Muller, July /August 2008, foreign affairs ,p1-2.
12. William Tradoff, governments and politics, in Africa, fourth edition, 2002, Palgograue Macmilan.
 13. Entessar, Nader, Kurdish Ethno nationalism, Boulder, CO, Lynne Rienner Publishers, 1992., P23-25.
 14. Ahmed Kamal Madhar, the Kurdish problem in Iraq and Lebanon, common wealth office , 1992 , p34-50 , the history of Kurdistan.
 15. Bakry H.J and Graham E. Fuller, Kurdish Question, Lanham, Rowman and Littlefield 1998,P230-244.
 16. Izady Mehrdad R., the Kurds, Washington, DC, Taylor&Francis, 1992.P98-120
 17. Vali,Abbas, Modernity and the Stateless: The Kurdish Question in, Iraq, Iran and London, I.B. Tauris, 2002, P203-299,ISBN: 1-86064-050-8.
 18. Winker, Margaret A. 2004. "Measuring Race and Ethnicity: Why and How?" Journalof the American Medical Association 292, 13: 1612-1614.
 19. Wallerstein, Immanuel. "The Construction of Peoplehood: Racism,Nationalism, Ethnicity." Sociological Forum 2, 2: 373-388.
 20. Tessa Brannan, Re-energizing Citizenship, strategies for civil renewal, Palgrave Macmilam, 2007, P29.
 21. Gerry Stoker, Debating institutionalism, Manchester university press, December 2008, P 45-76.